مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 85 - أكتوبر - 2011

آراء حول الخليج

دور خادم الحرمين الشريفين في تعزيز العلاقات العربية

هل يكون التغيير من الداخل خيارا أمريكيا في التعامل مع إيران؟

زلزال سياسي... يعقبه نهيار اقتصادي يمني

ملف العدد:

مستقبل العلاقات العراقية-الكويتية

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الادارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د.حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

الكويت والعراق: أزمة ميناء (مبارك) والبحث عن حلول دائمة

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مؤتمرات وندوات 14

مؤتمر ظاهرة التكفير يناقش في المدينة المنورة أسباب وآثار وعلاج الظاهرة

مقـــالات

دور خادم الحرمين في تعزيز العلاقات العربية - الإسلامية 62

طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط 69

هل يكون التغيير من الداخل خياراً أمريكياً في التعامل مع إيران؟ 72

تداعيات ثورة 25 يناير على مستقبل العلاقات المصرية (2-2) 75

«القـذافـي» الديكتاتور الأضحوكة 81

زلزال سياسي... يعقبه انهيار اقتصادي يمني 83

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية:

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

ملف العدد 17

أ.د. علي أحمد الطرام 18

د. مفيد الزيدي 21

صابر السويدان 24

د. عبدالواحد مشعل 29

عفراء أحمد البابطين 33

د. خضير عباس النداوي 36

عبدالحفيظ محبوب 40

د. عامر هاشم عواد 43

حسن عزالدين 47

أحمد شهاب 50

خضر عباس عطوان 53

م.م. حسين علاوي خليفة 57

قراءة في كتاب 86

الإمبريالية والمقاومة

تأليف: جون ريس

ترجمة 88

أسطورة «النهج الألماني» (3-2)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص بعنوان «مستقبل العلاقات العراقية-الكويتية» ليناقش مسيرة هذه العلاقات وأهم النقاط التي شكلت عائقاً أمام تطورها ونموها في السنوات الأخيرة، كما يطرح الملف مقترحات وتوصيات لتجنيب الدولتين والمنطقة خلافات ومآسي جديدة.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على « آراء » عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«التقدم العلمي في دول الخليج: الواقع والآفاق»

١- إنجازت دول مجلس التعاون الخليجي في مجال التقدم العلمي.

٢- واقع المؤسسات العلمية والتقنية في دول الخليج.

٣- دور الجامعات والمعاهد التقنية الخليجية في جهود التقدم العلمي.

٤- أسس ومتطلبات تطوير البحث العلمي والتقني في دول الخليج.

٥- هموم وقضايا العاملين في مجال البحث العلمي في دول الخليج.

٦ - أهمية التعاون الخليجي المشترك في بناء قاعدة علمية تقنية متطورة.

٧- العوامل المحفزة لبناء قاعدة علمية متطورة في دول الخليج.

٨ - واقع الإنفاق المالي على مشاريع التقدم العلمي في دول الخليج.

٩ - كيفية الاستفادة من التجارب العالمية في مجال التقدم العلمي.

١٠- مقترحات وتوصيات لدعم جهود التقدم العلمي في دول الخليج.

الإسهامات :

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

الكويت والعراق: أزمة ميناء (مبارك) والبحث عن حلول دائمة

عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

العلاقات الكويتية-العراقية تخضع لعدة مؤثرات وتتحكم فيها اعتبارات كثيرة بعضها تاريخي، والآخر معاصر وجميعها جعلت الأنظمة العراقية المتعاقبة منذ ثلاثينات القرن الماضي تستخدم ورقة الكويت والزعم بالحقوق العراقية فيها كما حدث في عهد الملك غازي ونوري السعيد وعبدالكريم قاسم، وانتهاءً بجريمة الغزو التي ارتكبها الرئيس العراقي السابق صدام حسين ونظامه في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠م، وطيلة العقود الستة التي سبقت الغزو كان ترويج هذه المزاعم إما للتغطية على فشل السياسة الداخلية، أو لأسباب اقتصادية بغرض تمويل مغامرات العسكر الذين تعاقبوا على حكم بغداد، أو من جراء صراع القوى الدولية والإقليمية الذي بدأ مع منتصف القرن العشرين وحتى سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣م.

بعد سقوط نظام صدام حسين وذهاب نظامه، ظن الكثيرون أن صفحة الخلافات العراقية-الكويتية طويت إلى الأبد خاصة في ظل حكومة مدنية في بغداد ملتزمة بنهج حُسن الجوار مع الكويت ولطالما عارض رموزها من قبل جريمة الغزو، ولكن قد لا يكون هذا الظن صحيحاً لأسباب كثيرة من بينها الثقافة السلبية التي غرسها حزب البعث على مدى عقود زمنية حول حقوق وهمية للعراق في دولة الكويت، ورغبة العراق في توسيع إطلالته البحرية على الخليج العربي، إضافة إلى أن هناك تصريحات خرجت ومازالت تخرج بين الحين والآخر من بغداد حول خلافات بين البلدين بشأن ترسيم الحدود الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، والخلافات على ترسيم الحدود يعني الخلاف بالتبعية حول حقول النفط الحدودية بين البلدين، وأيضاً الخلاف على تقسيم المياه الإقليمية المشتركة، ولعل أهم ذرائع صدام حسين لاحتلال الكويت في الثاني من أغسطس من عام ١٩٩٠م، كانت على الحدود وحقول النفط وأهمها حقل الرميلة أو الرتقة، إضافة إلى رغبة صدام آنذاك بضم جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين إلى العراق لما لهما من موقع استراتيجي مهم، وحتى بعد سقوط نظام صدام حسين استجدت نقاط خلافية جديدة تمثلت في قضية الديون الكويتية المستحقة للكويت على العراق والتي تبلغ أصولها دون الفوائد ١٣,٢ مليار دولار، وأيضاً

التعويضات المستحقة على بغداد للكويت والتي أقرتها وقدرتها الأمم المتحدة بمبلغ ٣٧,٢ مليار دولار وتسلمت منها الكويت بالفعل حتى الآن ٩,٣ مليار دولار.

ومنذ عام ١٩٩٦ تاريخ شروعها في تقديم مطالب التعويض للأمم المتحدة، طالبت الحكومة الكويتية بتعويضات بلغت ١٩٠ مليار دولار، أقرت الأمم المتحدة منها مبلغ يقارب ٣٨ ملياراً فقط. وقام العراق حتى الآن بدفع أكثر من ١٣ مليار منها، ولايزال يتعين عليه أن يدفع أكثر من ٢٥ ملياراً، فضلاً عن مطالبة الكويت بديون تقدر بـ ١٦ مليار دولار.

مؤخراً أثار إنشاء الكويت ميناء مبارك الكبير على جزيرة بوبيان في منتصف مايو من العام الجاري أزمة بين البلدين مازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن وإن كانت قد هدأت بعض الشيء لكنها تؤكد أن هناك خلافات بين الجانبين لن تحسمها التصريحات الدبلوماسية والكلمات المنمقة في المناسبات السياسية.. فالعراق يرى أن إنشاء هذا الميناء سوف يضر بمصالحه الاقتصادية والسياسية العليا، وأنه سوف يقلل من الأهمية الاقتصادية لميناءي أم قصر والفاو العراقيين، وسوف يقلص مساحة السواحل العراقية على الخليج العربي في مساحة لا تتجاوز ٥٠ كيلومتراً، كما أنه في حال إنشائه سوف يجعل من ميناء الفاو الكبير الذي تعتزم بغداد تنفيذه عديم الجدوى.

على الجانب الآخر الكويت تعتبر إنشاء ميناء مبارك الكبير شأناً داخلياً فهو يقام على الأرض الكويتية وأن الدولة تمارس سيادتها في إنشاء مرافقها الحيوية دون الاستئذان من أحد ما دام هذا المشروع لا يضر أو يؤذي أياً من دول الجوار، والحكومة الكويتية اعتمدت مبلغ ١,١ مليار دولار لتنفيذ هذا المشروع وتتوقع إنجاز المرحلة الأولى منه في عام ٢٠١٦م.

الخلاف على إنشاء ميناء مبارك الكبير يعكس الخلاف والحذر والشك الذي يحيط بالعلاقات بين الدولتين العربيتين الجارتين الشقيقتين، في وقت مازالت الذاكرة الكويتية تحفظ مأساة احتلال قوات صدام حسين لجارته الصغيرة وما ترتب على هذا الغزو من خسائر مادية، ومشاكل نفسية، وتحسس في العلاقات الثنائية المستقبلية لا يمكن إغفالها أو تناسيها، وعلاجها وإن لم يكن علاجاً ممكناً بصورة جذرية في الوقت الحاضر فسوف يتكفل الزمن بحلها ومحوها من بؤرة اهتمام الكويتيين لكن هذا الحل مشروط بعدة متطلبات يجب توافرها أولاً حتى تكون المصالحة نهائية وقابلة للاستمرار والديمومة بين الدولتين والشعبين وأعتقد أن ذلك يجب أن يرتكز على التعاون الثنائي كمنطلق أساسي وقبل كل شيء خاصة في المجال الاقتصادي، وأن تكون العلاقات قائمة على التعاون وحسن النوايا وليس على أطماع أو مخاوف من أي نوع، وإنهاء المشكلات الحدودية البرية والمائية العالقة بما يحقق الوفاق والاتفاق بشكل نهائي على حدود مشتركة يلتزم الطرفان بها ووفقاً للخرائط التاريخية والمواثيق الدولية وبما تم الاتفاق عليه عقب أزمتي عام ١٩٦١م، و١٩٧٣م، وبما اعتمدته جامعة الدول العربية بعد ذلك ثم توجته قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن بعد خروج القوات العراقية من الكويت عام ١٩٩١م، ومن المعروف أن الحدود بين الدولتين موثقة في خرائط الدولة العثمانية، وبريطانيا (الدولة التي كانت محتلة لمنطقة الخليج حتى عام ١٩٧١م)، كما يمكن التعامل مع قضية حقول النفط الحدودية المختلف عليها بعدة طرق منها تطبيق النموذج السعودي-الكويتي في المنطقة المقسومة أو عن طريق المشاريع المشتركة، وفيما يتعلق بالمياه الإقليمية للدولتين فهناك قوانين دولية تحكم تقسيم المياه الإقليمية يمكن اللجوء إليها ببساطة ودون تعقيد وعلى ضوء هذه القوانين يتم تقسيم حدود المياه بهدوء ووفقاً للقانون الدولي.

حل القضايا العالقة بين الكويت والعراق يتطلب حُسن النوايا وصدقها، والرغبة في التعاون الحقيقي الذي يعود بالنفع على البلدين، وقطع دابر الفتنة التي تحركها رغبات غير سليمة وأيدٍ خارجية تريد أن تزج بالمنطقة في أتون حروب متواصلة خاصة بين الدول العربية وبعضها البعض لتنفيذ أجندات خاصة هدفها إضعاف هذه الدول وتقسيمها إلى دويلات مذهبية وطائفية ما يفتح الباب أمام القوى الطامحة في فرض هيمنتها على منطقة الخليج والتهام ثرواتها النفطية.

إن المأزق والمشكلة بين العراق والكويت لن تحل بتشبث كل جانب بما يعتبره (حقوقه الشرعية) فمازال جزء كبير من الشعب العراقي يؤمن بعمق ويقين بوجود حقوق شرعية وقانونية في المطالبة بالكويت كجزء من العراق. ومنذ منتصف عام ٢٠٠٩ برزت مجموعة من البرلمانيين العراقيين طرحت مشروع (حقوق) العراق بالمطالبة بتعويضات من الكويت لكونها (شريكاً أساسياً في عملية الغزو والاحتلال غير الشرعي الأمريكي للعراق)، وكون الكويت مسؤولة بشكل مباشر عن الدمار المادي والبشري الذي أصاب العراق منذ عام ٢٠٠٣ والتي تقدر بمئات المليارات من الدولارات. وعلى الجانب الآخر تتشبث الكويت (بحقوقها) في المطالبة بتعويضات عن الغزو العراقي للكويت دون أي استعداد للتنازل أو اعتبار لتغير الظروف، وتتشبث (بحقوقها) في بناء ميناء مبارك رغم الاعتراضات العراقية على قيامها بهضم (حقوقه) في تأمين مخرج آمن للمياه الدولية. وفي ظل هذه الأجواء المتوترة فإن أكثر ما يخشاه المراقبون أن تجر معركة (الحقوق) هذه الطرفين الى مواجهه جديدة غير محسوبة العواقب ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

كيف نمنع هجمات 11 سبتمبر جديدة؟

على الرغم من مرور عشرة أعوام على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، إلا أن ذكراها لا تزال ماثلةً أمام أعين الأمريكيين، وتتصدر عناوينها الصحف العالمية التي أفردت هذا العام تغطيات وتقارير خاصة بمناسبة الذكرى العاشرة لهذه الفاجعة التي غيرت وجه أمريكا والعالم، ومازالت الأسئلة نفسها تطرح في كل عام: هل ستكون هجمات الحادي عشر من سبتمبر الخطر الأخير الذي يتهدد أمريكا؟ وهل قمنا بما يلزم لتجنيب أنفسنا هجمات جديدة؟ ومن جانب آخر حاول البعض لفت النظر إلى أن ردة الفعل الأمريكية المبالغ فيها على هذه الهجمات والتي أدت لنشوب حربين مدمرتين في أفغانستان والعراق ومن ثم انهيار دراماتيكي للمكانة الأمريكية وللاقتصاد الأمريكي تعد فاجعة أخرى لا تقل خطورة ومأساوية عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر نفسها.

ذكرى الحادي عشر من سبتمبر

نشرت صحيفة (**إنترناشيونال هيرالد تريبيون**) مقالاً للكاتب رونالد نوبل بعنوان «كيف نمنع هجمات ١١ سبتمبر جديدة؟» استهله بالقول: مع مرور الذكرى العاشرة لقتل آلاف الناس من أكثر من ٩٠ دولة ما زلت أسأل نفسي إذا كنا نشعر أخيراً بالأمان من خطر الإرهاب العالمي. فمنذ تلك الهجمات الصادمة في ١١ سبتمبر٢٠٠١ أعاد مقتل أسامة بن لادن والقضاء على معسكرات التدريب الإرهابية في أفغانستان وتركيز الضغوط الدولية على القاعدة صياغة طبيعة خطر مواجهتنا. ولقد شهدنا إحباط محاولات إرهابية بفضل حس أمني عالٍ ووعي متزايد وتحسن في جمع المعلومات الاستخبارية وتطبيق حازم للقانون من قبل الشرطة والمدعين وسرعة تحرك رأي عام يقظ وفوق ذلك الحظ المجرد، فنجحنا في إحباط عمليات مثل (مؤامرة الكريسماس في ديترويت) و(مفجر الحذاء) ومفجر ساحة التايمز.

ومع ذلك فلقد شهدنا أيضاً مذابح مروعة في بالي والدار البيضاء وكمبالا ولندن ومدريد وموسكو ومومباي وفي أفغانستان والعراق وباكستان؛ وللأسف أن القائمة لم تنضب بعد.

خلال زياراتي الرسمية إلى ١٥٠ دولة شهدت بشكل مباشر التحول من التركيز الأحادي ما بعد ١١ سبتمبر من قبل الحكومات وهيئات تنفيذ القانون على القاعدة والإرهابيين الأجانب إلى مخاوف اليوم بشأن المجرمين الأجانب عموماً والجرائم الإلكترونية والأمن تحديداً.

والسؤال الذي يتردد ونحن نتطلع للمستقبل هو: هل نستطيع حماية بلادنا من عناصر القاعدة المتبقية ومن الأخطار الإجرامية الخطيرة الناشئة في الأفق؟

ويضيف الكاتب، ما اتضح لي أن مستويات غير مسبوقة من الحركية المادية والافتراضية تتشكل وتهدد على السواء المشهد الأمني؛ ومع زيادة حركة السفر جواً عن ذي قبل بارتفاع رحلات الوصول الدولية الجوية إلى حاجز البليون العام الماضي، فيما يتوقع زيادة أرقام المسافرين المحليين والدوليين جواً إلى نحو ثلاثة بلايين بحلول عام ٢٠١٤ فإنني أعتبر أن الفحص المنظم لجوازات السفر وأسماء العابرين لحدودنا أولوية كبيرة. فالمواطنون الخاضعون حالياً لتفتيشات أمنية جسدية صارمة في المطارات في جميع أنحاء العالم سيرتابون إذا علموا أنه بعد مرور ١٠ سنوات على أحداث ١١ سبتمبر لا تزال السلطات إلى اليوم تسمح لكل مسافر من اثنين على الخطوط الجوية بعبور حدودنا من دون التحقق مما إذا كان يحمل وثائق سفر مسروقة أو مفقودة.

كل الشواهد تشير إلى أن الإرهابيين يستغلون إمكانية السفر أفضل استغلال، وغالباً ما يحاولون إخفاء هوياتهم وماضيهم عن طريق استخدام أسماء مستعارة ووثائق سفر مزورة. هذا الفشل العالمي في مراقبة هؤلاء المسافرين بشكل ملائم لايزال يشكل ثغرة أمنية واضحة، وبشكل يرثى له أكثر عندما تكون المعلومات والتقنيات متوافرة بشكل جاهز. وفي الوقت الحالي يقوم أقل من ربع الدول بإجراء فحص منظم لجوازات السفر بناء على قاعدة بيانات الإنتربول، خاصة أن هناك تفاصيل عن ٣٠ مليون وثيقة سفر مسروقة أو مفقودة، وهذا الفشل يعرض أرواحاً للخطر.

إن الاستخدام المكثف للإنترنت وسهولة الوصول إلى حسابات البريد الإلكتروني سمحت للمهندس الرئيسي لهجمات ١١ سبتمبر خالد شيخ محمد بالتواصل بسرعة وفاعلية مع شركائه في المؤامرة. ورغم مضي عشر سنوات إلا أننا ما زلنا نرى نفس القوة تستهدف أجيالاً جديدة لتتطرف وتنشر إرهابيي (الذئب الوحيد). وما محاكمة شاب في ألمانيا بتهمة نشر دعاية جهادية عبر الإنترنت للقتل المزدوج الذي ارتكبه إلا مثال أخير.

إنني أعتقد أن الإنترنت حل محل أفغانستان كأرضية تدريب للإرهابيين، وهو ما ينبغي أن يقلقنا أكثر. فالفضاء الإلكتروني يمكن أن يكون وسيلة وهدفاً للإرهاب والجريمة في آن واحد فيقوض البنية التحتية للحكومات والأنشطة الاقتصادية؛ إلا أنه حتى الآن لا يوجد جهد ملموس لإعداد الدول للتعامل مع هذا الخطر العالمي في المستقبل. ولهذا السبب وافقت الدول الأعضاء في الإنتربول والبالغ عددها ١٨٨ دولة بالإجماع على إنشاء مجمع عالمي في سنغافورة مهمته إعداد العالم بشكل أفضل لمواجهة الجريمة الإلكترونية وتعزيز الأمن الإلكتروني.

لذلك ونحن نحيي ذكرى الذين قضوا في هجمات سبتمبر قبل ١٠ سنوات نرى أن الوقت قد حان لنسأل أنفسنا ما إذا كنا قمنا بما نستطيع من أجل منع حدوث هجمات ١١ سبتمبر مرة أخرى أو أي هجوم آخر خطير. لقد تم بذل الكثير من أجل جعلنا أكثر أمناً، لكن أقل القليل تم عمله لضمان أن نأمن الإرهاب العالمي والخطر الإجرامي. فإذا تحركنا اليوم ففي غضون عشر سنوات قد نتمكن ليس فقط من متابعة أحدث الهجمات ولكن قد نستطيع أيضاً منعها.

الديمقراطية على المحك

في موضوع متصل مرتبط بذكرى الحادي عشر من سبتمبر نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتب ديفيد اجناتيوس مقالاً بعنوان «الديمقراطية على المحك» قال فيه إنه يفترض أن تكون الأسواق الحرة مصححة لذاتها حسبما تقول النظرية. فعندما يختل التوازن، ينبغي أن يؤدي تغيير الأسعار إلى إعادة النظام إلى توازنه مرة أخرى. ويفترض أن تستخدم عملية التجديد نفسها في النظم السياسية الديمقراطية أيضاً.

ما حدث مؤخراً - انهيار الأسواق المالية وفشل المؤسسات السياسية في حل المشاكل - أمور محيرة حقاً. لكنها تمثل جرس إنذار بأن العالم الحقيقي والأنظمة التي اختل توازنها لا تعود إلى المركز بشكل تلقائي.

هذا هو الوقت الذي يمكن أن نطلق عليه تعبير (التذبذب غير المكبوح). فعندما يتعرض النظام لصدمة سواء كانت اقتصادية أو سياسية، ينبغي من الناحية النظرية أن يؤدي هذا التطور إلى توليد القوى اللازمة لتكيف السوق أو تحقيق التوافق السياسي اللازم لاستعادة التوازن. بيد أن ما حدث هو على ما يبدو أن التذبذب آخذ في الاتساع على نطاق أكبر. أي أن تلك المشكلة التي كانت تبدو تحت السيطرة في البداية أصبحت أكبر وأكثر خطورة مع تأرجح النظام صعوداً وهبوطاً.

لقد اقترب موعد الذكرى العاشرة لأكبر الصدمات التي تعرض لها النظام الأمريكي- وهي الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. هنا أيضاً يمكن القول إن صمامات الأمان الصحية لم تعمل. حيث جاء رد الفعل ليعظم الهزة الأولى للهجمات. فقد أدى الهجوم الإرهابي- رغم فظاعته - إلى ما اعتبره المؤرخون رد فعل مبالغاً فيه تمثل في شن حربين خارجيتين وإنهاك وطني.

لنعتبر النظام السياسي والاقتصادي الأمريكي قمة اختل توازنها: وبدلاً من العودة إلى مركز النظام، ازداد التأرجح أكثر

وأكثر. وقد حدث ذلك لأن الجزء العلوي فقد بعضاً من حركته الدائرية، وبات أقل ديناميكية وأقل قابلية للتكيف حسب المقارنة المذكورة أعلاه.

ويضيف الكاتب، إن ما يدعو إلى الارتياح إلى حد ما هو أن علماء الاقتصاد والسياسة اعترفوا بمشاكل اختلال التوازن منذ قرن من الزمان. وفي الواقع أدت الجهود الرامية إلى فهم أسباب فشل السوق والفوضى الاجتماعية إلى إيجاد علوم اقتصادية وسياسية حديثة. أشار جون ماينارد كينز إلى أن آليات التصحيح الذاتي للاقتصاد الكلاسيكي لم تنجح على الدوام.

فالأسواق تتوقف عن انخفاض القوى العاملة. وفشلت قوى السوق التي ينبغي عليها أن تستعيد الاستخدام الكامل للقوى العاملة العاطلة والآلات - ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى حقيقة أن الأفراد يصابون بالفزع ويفضلون الاحتفاظ بأموالهم بدلاً من استثمارها في الأصول الإنتاجية على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة. لهذا السبب أعرب كينز عن تأييده لتدخل الحكومة لإخراج الاقتصاد من مصيدة انخفاض الإنتاج. هذا لا يعني أنه كان يؤيد الإنفاق الحكومي، بل لأنه أقر بأن الأسواق أحياناً ما تأتي برد فعل مبالغ فيه - الأمر الذي يعظم المخاوف، ويجعل الفرد يفضل السلوك الجماعي الذي يضر بالجميع. ورأينا خلال الأسابيع القليلة الماضية صورة معاصرة لما حدث في الماضي حيث إن المستثمرين المفزوعين يضربون الاقتصاد العالمي مثل كرة البنج بونج. الدرس الذي تعلمه الكينزيون في الثلاثينات هو أن التدخل الحكومي يمكن أن يعوض فشل السوق.

أدى الاعتقاد نفسه في دور الحكومة - ليس في كفاءة السياسة المالية فحسب، بل في قدرة الأنظمة السياسية الديمقراطية على حل المشاكل - إلى نشر القيم الديمقراطية الأمريكية في كل أنحاء العالم بعد هزيمة الفاشية في عام ١٩٤٥، وبعد انهيار الشيوعية في عام ١٩٨٩. وبالتالي، لم تكن أنظمة السوق الحر والأنظمة السياسية الديمقراطية مرغوبة في ذلك الوقت فحسب، بل إنه كان يبدو أنها واجبة بل وحتمية.

إن الجانب المخيف من الأزمة السياسية والاقتصادية الحالية يتمثل في أنها تضع هذا الإيمان بالحكم الديمقراطي على المحك. لقد أثبتت الأنظمة السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا أنها غير قادرة على حل المشاكل المالية المهمة على مدار العام الماضي. وكان النظام السياسي أكثر قدرة من النظام الاقتصادي على تنظيم ذاته.

الولايات المتحدة والشرق الأوسط

في موضوع يتعلق بمستقبل العلاقات الأمريكية الشرق أوسطية نشرت صحيفة (**كرستيان ساينس مونيتور**) مقالاً للكاتب آدم هينت بعنوان «ست خطوات حاسمة للولايات المتحدة لتحسين علاقاتها في الشرق الأوسط»، استهلها بالقول: لا شك أن الولايات المتحدة لديها مشكلة فيما يتعلق بصورتها الذهنية في الشرق الأوسط. إن سنوات دعم النظم الديكتاتورية واحتلال العراق أدت إلى تقويض نفوذها في المنطقة. لذلك فإن التطورات الجارية في المنطقة توفر فرصة نادرة للولايات المتحدة لإعادة تصفير علاقاتها الإقليمية.

فلسنوات طويلة، ظلت المصالح الاستراتيجية الأمريكية مثل تأمين الوصول إلى النفط والاعتماد على الحلفاء في الحرب ضد الإرهاب ومواجهة النفوذ الإيراني سبباً في ظهور مطالبات خجولة بالإصلاح. بيد أنه من مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية أن تقف إلى جانب الديمقراطية لأن الدول المنفتحة تكون عادة أكثر ازدهاراً وأكثر قدرة على دعم سيادة القانون والاستقرار على المدى الطويل.

إن العمل العسكري في ليبيا يجعل من الحتمي أن تكون هناك رؤية شفافة حول الانخراط في المنطقة. وهنا يذكر الخبير في السياسة الخارجية آدم هند ست خطوات حاسمة ينبغي أن يتخذها الرئيس الأمريكي باراك أوباما:

١- التحرر من الدعم التاريخي للأنظمة الديكتاتورية: ينبغي على الولايات المتحدة أن تتوقف عن معاملة سكان الدول العربية على اعتبار أنها لا تفهم السياسات الأمريكية. فعلى الرغم من أنهم عاشوا في حالة من القمع والكبت لعقود طويلة،

araa@araa.net

إلا أن هؤلاء السكان على علم تام بالدعم الأمريكي للأنظمة الشمولية القمعية التي تحكمهم. إن التصريحات التي تصدر اليوم عن دعم الحرية لا تنطلي على هؤلاء السكان، وتبدو انتهازية بالنسبة لهم. بل والأسوأ من ذلك هو أن دعم الحكام الديكتاتوريين في الخارج والديمقراطية في الداخل جعل الولايات المتحدة تبدو منافقة كما أنه يقوض مكانتها في العالم العربي.

٢- احترام الديمقراطيات العربية الناشئة وليس الخوف منها: ينبغي البدء باحترام الثورات العربية، والاعتراف بالنتائج الديمقراطية لهذه الثورات وتعديل الآراء التي كانت غالباً ما تبادر إلى وصم المعارضين بالمتشددين، وإيجاد التحالفات فيما بين كل من يختلف مع الولايات المتحدة. ينبغي على الولايات المتحدة ألا تركز كثيراً على الخوف من الديمقراطية في الدول الإسلامية، وتركز أكثر على إعادة اكتشاف الدور الإقليمي الذي يدعم تطوير حكومات تستجيب لاحتياجات شعوبها.

٣- إبداء الالتزام والتمويل للاحتياجات المدنية وليس العسكرية فقط: ينبغي على الولايات المتحدة أن تبدي الالتزام والقوة على دعم الاحتياجات المدنية بدلاً من التركيز على الإنفاق العسكري فقط. تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الأمريكية تنفق ما يزيد على خمسة بلايين دولار أمريكي على المساعدة العسكرية في المنطقة. وينبغي تركيز المساعدة الأمريكية على استراتيجيات تنمية الشباب بما في ذلك دعم مبادرات الأعمال، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة ٦٣ في المائة من السكان في دول المنطقة الذين لا تزيد أعمارهم على ٢٩ سنة وحيث تزيد معدلات الباحثين عن عمل على ضعفها في العالم.

٤- إعادة تحديد (من معنا) و(من ضدنا): ينبغي إعادة تحديد من معنا ومن ضدنا. وينبغي وضع الولايات المتحدة في مكانة تمكنها من دعم حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون ضد الحكومات التي لا تحترم هذه المبادئ. كما يجب على الولايات المتحدة الدفاع عن الحريات السياسية وحرية الأفراد التي ظلت مكبوتة لسنوات طويلة في المنطقة. إن الدعم الدولي يعزز الأطراف الفاعلة المحلية الذين يحتاجون إلى الثقة لمواجهة القمع ووحشية الشرطة.

٥- استخدام الانسحاب من العراق كوسيلة لتقليل الوجود العسكري في المنطقة وزيادة المساعدة المدنية: ينبغي على الولايات المتحدة استخدام الانسحاب من العراق للتأكيد على حقيقة أن الولايات المتحدة بدأت الكف عن تقديم المساعدات العسكرية في المنطقة. لكن، ينبغي في الوقت نفسه أن يدرك الجميع، وكمسألة مصلحة وطنية، أن الولايات المتحدة تقف بقوة إلى جانب الاحتياجات المجتمعية التي تضمن مكاناً محترماً ولائقاً لجميع الطوائف في العراق. كما ينبغي على الولايات المتحدة معالجة مخاوف السنة من الإقصاء من خلال دعم إدماج أكثر من ١٠٠٠٠٠ من أبناء العراق في الجيش وفي الوظائف المدنية، ومن خلال إنهاء جهود تصفية حزب البعث. ينبغي مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان علناً، لا سيما تلك التي تأخذ الصبغة الطائفية. ينبغي دعم الحوار العربي الكردي بطريقة تلبي احتياجات الأكراد الوجودية من دون تهديد وحدة العراق في أعين الآخرين.

٦- تعزيز الأمن الأمريكي من خلال دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان: سوف يرى البعض أن التركيز على حقوق الإنسان على حساب الدفاع سوف يجعل الولايات المتحدة أقل أمناً. بيد أن هذا افتراض خاطئ. فالأمن يتحقق من خلال إيجاد البيئة التي تساعد على إبعاد التهديدات من السكان المعوزين لأن المواطنين لديهم وظائف محترمة، ودخل محترم ويعيشون بكرامة ولديهم المنافذ السياسية التي تمكنهم من طرح مظالمهم وطموحاتهم المحبطة. لم ولن يأتي الأمن على المدى الطويل على حساب الحكم السيئ وحقوق الإنسان. لهذا السبب، لم تكن الأنظمة الديكتاتورية شريكة مثالية في جهود مكافحة التطرف. علاوة على ذلك، بدأت الحركات الديمقراطية بالفعل ومن الخطر العودة عن ذلك الآن. إن ضعف الدعم سوف يبدو وكأنه ازدواجية ويقوض المكانة الأمريكية ويعطي المجال للأطراف العنيفة التي تسعى من أجل استغلال خيبة الأمل بعد التطلعات والطموحات العالية ●

الخليج في شهر
سبتمبر

الإمارات العربية المتحدة

❖ بحث ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى عبدالجليل مختلف التطورات على الساحة الليبية بعد الانتصار الذي حققه المجلس والشعب الليبي مؤخراً.

❖ بحث مدير إدارة الشؤون الأمريكية والباسيفيكية في مكتبه بديوان عام وزارة الخارجية الإماراتية السفير عبدالله علي السبوسي مع سفير كندا لدى الإمارات العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ قال وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا الستر بيرت إن دولة الإمارات العربية المتحدة قبلت بتحمل مسؤولياتها أمام العالم بشجاعة تامة، وتحملت مسؤوليتها تجاه الشعب الليبي، وأظهرت التزاماً قوياً وقيادياً.

❖ بحث مستشار الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مع رئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض دعم الجهود التي من شأنها أن تحقق السلام العادل والدائم في المنطقة ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

❖ بدأت الحملات الانتخابية لمرشحي المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، في الوقت الذي دعت فيه اللجنة الوطنية للانتخابات المرشحين إلى الالتزام بالتعليمات التنفيذية وضوابط الحملات الانتخابية.

❖ توقع صندوق النقد العربي أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي نمواً خلال عام ٢٠١١ بنسبة ٣,٣ في المائة وفقاً للتقديرات الأولية مقابل نمو بلغ ٣,٢ في المائة خلال العام الماضي.

❖ استعرض ولي عهد أبوظبي سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان مع نائب وزيرة الخارجية الأمريكية ويليم بيرنز عدداً من المواضيع التي تهم الجانبين وآخر التطورات الإقليمية والدولية وجهود إحلال السلام والاستقرار وترسيخ الأمن في المنطقة.

❖ بحث وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة محمد أنور قرقاش مع نائبة رئيس المفوضية الأوروبية كاثرين آشتون الطلب الفلسطيني للحصول على العضوية في الأمم المتحدة.

❖ دانت جمعية الإمارات لحقوق الانسان النتائج التي انتهى إليها تقرير (لجنة بالمر) التي شكلها السكرتير العام للأمم المتحدة للتحقيق في جريمة القرصنة العسكرية الإسرائيلية على سفن أسطول الحرية.

❖ أشاد الرئيس الصومالي شريف شيخ أحمد بالمبادرات الإنسانية لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان للحد من معاناة ضحايا الجفاف في بلاده.

❖ بحث صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي مع الرئيس الباكستاني آصف علي زرداري الأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة وسبل الحفاظ على مقومات السلام والاستقرار وترسيخ دعائمها.

❖ أكد مدير أول إدارة العلاقات في وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في الشرق الأوسط (جاي لايتنر) أن معدل كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الإمارات مناسبة، وأن الأداء الجيد للبنوك في الدولة جاء نتيجة لانخفاض مخصصات الديون المتعثرة وثبات جودة الأصول.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة أن الإمارات دولة العدل والحق والمساواة وأنه بالحق تصان الحقوق وأن العدالة حق للجميع وأن سيادة القانون فوق كل اعتبار.

❖ قال وزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصوري إن الإمارات اعتمدت استراتيجية قائمة على دعم القطاع الصناعي وتوجيه استثمارات ضخمة إلى هذا القطاع الحيوي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

مملكة البحرين

❖ دعا الملك حمد بن عيسى الأمة العربية إلى أن تتناسى خلافاتها وأن تتوجه نحو وحدتها في خضم عالم لا يعترف إلا بالقوة التي تصنعها التكتلات الناتجة عن الوحدة والتلاحم.

❖ أكد وزير الداخلية البحريني الشيخ راشد بن عبدالله أن لجوء البعض إلى العنف غير المبرر من شأنه الإضرار بالسلم الأهلي والأمن والاستقرار، ودعا الجميع إلى رفض مثل هذه الأعمال.

❖ دعت الناطقة باسم الاتحاد الأوروبي الممثل السامي للشؤون الخارجية كاثرين آشتون، السلطات البحرينية لوقف محاكمة المعتقلين المدنيين على ذمة الأحداث الأخيرة أمام المحاكم العسكرية.

❖ أصدر ملك مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة مرسوماً ملكياً بالعفو الخاص والإفراج عن ٧٧ نزيلاً محكومين في قضايا مختلفة، بعد أن قضوا فترة من العقوبات الصادرة بحقهم.

❖ بحث الملك حمد بن عيسى آل خليفة مع رئيس الوزراء في الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان العلاقات الثنائية والتنسيق المشترك حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ رحبت مملكة البحرين بالدور النشط والفاعل الذي تقوم به تركيا لحل مشاكل المنطقة بالوسائل السلمية.

❖ بحث ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة مع الرئيس التركي عبدالله غول العلاقات الثنائية إضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية وتطورات الأوضاع السياسية والمستجدات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط.

❖ قال ولي العهد البحريني الأمير سلمان بن حمد إن دول مجلس التعاون الخليجي لها مكانتها وموقعها المميز وعلاقاتها الدولية التي تؤهلها لتكون أحد الكيانات العالمية المرموقة والمؤثرة.

❖ جدد المجلس الوزاري الخليجي التزامه بدعم استقرار وأمن مملكة البحرين، وتأييده ومساندته للخطوات الحكيمة التي اتخذها الملك حمد بن عيسى آل خليفة لإعادة الأمن والاستقرار للبلاد.

❖ أكد ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أن مملكة البحرين تقدر جهود القوات البحرية الأمريكية في نشر الاستقرار في ربوع العالم.

❖ أكدت بريطانيا على أهمية مملكة البحرين في إرساء دعائم الأمن ومكافحة القرصنة والإرهاب على المستويين الإقليمي والعالمي.

❖ أعلن المدير التنفيذي للانتخابات التكميلية في البحرين رئيس هيئة التشريع والإفتاء القانوني عبدالله البوعينين زيادة عدد المراكز الإشرافية العامة للانتخابات التكميلية المقررة لتصبح سبعة مراكز.

❖ صدر عن ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أمر ملكي بتعيين سالم محمد سالم الكواري رئيساً للمحكمة الدستورية بدرجة وزير ولمدة تسع سنوات.

المملكة العربية السعودية

❖ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود أن ما تقدمه المملكة العربية السعودية من دعم ومساعدات للأردن (لا يخرج عن مفهوم الواجب، ولا تأويل له غير هذا المفهوم، فالمصير الواحد المشترك، هو الفيصل في روابط الأخوة والصداقة) بين البلدين والشعبين الشقيقين.

❖ أبدى مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ استياءه مما تقترفه الجماعات المسلحة في بعض البلدان العربية من سفك للدماء واعتداء على الأعراض لاسيما في رمضان.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اتصال هاتفي آخر التطورات الراهنة على الساحة الإقليمية والدولية.

❖ بحث النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الأمير نايف بن عبدالعزيز مع نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وآخر المستجدات على الساحات العربية والإقليمية والدولية.

❖ أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حرص المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة على المضي قدماً نحو توطيد الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وفي أنحاء العالم كافة.

❖ شرعت السلطات السعودية في تجهيز أول باخرة تحمل أربعة آلاف طن من المواد الغذائية والتبرعات العينية التي قدمها المواطنون للحملة الوطنية السعودية لإغاثة الشعب الصومالي.

❖ حذر السفير السعودي السابق في الولايات المتحدة الأمير تركي الفيصل واشنطن، من مغبة استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي ضد طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، إذا ما أرادت تجنيب نفسها غضب العالم العربي.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة مجمل الأحداث الجارية على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ أكد أمين عام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني أن المبادرة الخليجية الخاصة بحل الأزمة اليمنية مازالت قائمة.

❖ أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي محمد الجاسر أن دول الخليج مصممة على المضي قدماً بمشروع العملة الموحدة وذلك على رغم أزمة الديون العالمية، دون أن يعطي موعداً لبدء إصدار هذه العملة.

❖ أكد رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية الأمير تركي الفيصل أن قطاع النفط في المملكة العربية السعودية أنشط قطاع في العالم سواء من حيث الإنتاجية أو من حيث كمية المصافي.

بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل خلال اتصال هاتفي العلاقات الثنائية ومجمل الأوضاع الدولية والإقليمية.

❖ بدأت المحكمة الجزائية المتخصصة في العاصمة الرياض جلسات محاكمة خلية إرهابية تتكون من ٤١ عضواً متهمة بالانطلاق من الأراضي السعودية لاستهداف القوات الأمريكية في دولة قطر.

❖ استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الذي عبر له عن شكره على الاهتمام والرعاية التي حظي بهما خلال تلقيه العلاج في مستشفيات المملكة.

الخليج في شهر سبتمبر

سلطنة عمان

❖ واصل فريق الإغاثة التابع للهيئة العمانية للأعمال الخيرية نقل وتوزيع المساعدات العُمانية إلى مناطق النازحين من محافظة أبين في جمهورية اليمن.

❖ قال وزير المالية العُماني درويش البلوشي إن من المتوقع أن يرتفع الإنفاق الحكومي لسلطنة عُمان إلى ٢٣,٩ مليار دولار هذا العام.

❖ أكد خبراء اقتصاديون أن سلطنة عمان ودول الخليج بصورة عامة ستتأثر بشكل طفيف بحدوث ركود اقتصادي عالمي وأزمة ائتمان جديدة بسبب أزمة الديون والسياسة التقشفية لدى الولايات المتحدة وأوروبا.

❖ بدأت بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية أعمال الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية برئاسة سلطنة عُمان لمناقشة الوضع في ليبيا وسوريا.

❖ أصدرت سلطنة عُمان شهادات إيداع بقيمة ١٣٨ مليون ريال عماني وذلك لمدة ٢٨ يوماً حيث سيتم استحقاقها في الـ ٢١ من الشهر المقبل.

❖ بحث الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع بسلطنة عمان بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي مع وزير الدفاع البريطاني ليام فوكس عدداً من الأمور ذات الاهتمام المشترك ومجالات التعاون بين وزارتي الدفاع في البلدين.

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد خمسة مراسيم سلطانية الأول يتعلق باعتماد الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون القانونية، والقانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧.

❖ سجلت الواردات السلعية لسلطنة عُمان زيادة كبيرة خلال الربع الأول من العام الحالي حيث تم استيراد ما قيمته ملياران و٢٦٦ مليون ريال من السلع بنسبة ارتفاع ٢١,٨ في المائة.

❖ بلغ إجمالي انتاج عُمان من الغاز في النصف الأول من العام الحالي ١٦,٨ مليون متر مكعب مقارنة مع ١٥,٩ مليون متر مكعب خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٠ وبنسبة ارتفاع بلغت ٦٪.

❖ بدأت سلطنة عُمان بتسيير جسر جوي من ١٦ طائرة لنقل مساعدات إنسانية عاجلة إلى ضحايا المجاعة والجفاف بالصومال.

❖ نظمت لجنة الانتخابات لمجلس الشورى للفترة السابعة بولاية الرستاق حلقات العمل التدريبية لأعضاء اللجان الفرعية لانتخابات مجلس الشورى.

❖ شارك مجلس الدولة العماني في الجلسة العادية الثانية للبرلمان العربي التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

❖ شاركت جامعة السلطان قابوس في ندوة رؤساء الجامعات الصينية والعربية التي تقام في جمهورية الصين الشعبية في مدينة يينشوان.

دولة قطر

❖ قال أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إن بلاده حاولت تشجيع دمشق على اتخاذ خطوات إصلاحية حقيقية، واعتبر أن الحل الأمني أثبت فشله، وأنه لا يبدو أن الشعب السوري سوف يتراجع عن مطالبه بعد ما دفعه من ثمن.

❖ أعلنت دولة قطر وقوفها مع الشعب الليبي وحرصها على إقامة علاقات متميزة مع ليبيا في عهدها الجديد بما يخدم مصالح البلدين.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان آخر التطورات الراهنة على الساحة الإقليمية والدولية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ أكد أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على أهمية مشاركة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تحرير ليبيا.

❖ كشف التقرير الشهري الصادر عن مركز البحوث والدراسات النفطية في منظمة أوبك، أن إنتاج دولة قطر من النفط قد بلغ ٨١٥ ألف برميل يومياً في شهر يوليو الماضي.

❖ دعا أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الأمم المتحدة إلى أن تنصف الشعب الفلسطيني، وأن تساعده على قيام دولته المستقلة.

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون آخر المستجدات الراهنة في المنطقة وعدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

❖ أشاد الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن السودان ورئيس قوات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إبراهيم جمبري بالجهود الحثيثة التي تقوم بها دولة قطر من أجل إحلال السلام في إقليم دارفور السوداني وتشجيع كافة الأطراف للانضمام لوثيقة الدوحة حول سلام دارفور.

❖ نوه السفير أشرف محسن نائب مساعد وزير الخارجية المصري ومنسق الوزارة لمكافحة الإرهاب بالدور القطري الداعم للجهود العربية والإقليمية لمكافحة الإرهاب.

❖ شدد وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم على تمسك العرب بخيار السلام العادل والشامل في المنطقة، والذي لن يتحقق الا بالتزام اسرائيل بكل الاتفاقيات التي وقعت عليها مع الجانب العربي.

❖ ثمن مدير الإدارة الإفريقية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية سمير حسني الجهود التي تبذلها دولة قطر لإغاثة الشعب الصومالي، مؤكداً أنها كانت من أول الدول التي بادرت إلى دعم الشعب الصومالي.

❖ أكد رئيس مجلس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم أن وضع النمو الاقتصادي في قطر عند مستوى متوسط يبلغ ٩,٤ في المائة مما سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي إلى ٧٧٥ مليار ريال بحلول عام ٢٠١٦.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى عبدالجليل خلال اتصال هاتفي تطورات الأوضاع في ليبيا والعلاقات بين البلدين، وسبل دعمها وتطويرها في كل المجالات.

❖ رحبت دولة قطر بإعلان ليبيا استعدادها لاستقبال لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان في ليبيا.

دولـة الكويـت

❖ قال رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح إن أصوات التهديد التي تخرج من بعض المجموعات في العراق (لا تشكل تهديداً للكويت بقدر ما تشكل تهديداً للعراق نفسه).

❖ أكد الباحث الكويتي صالح السعيدي أن التفاعل العربي مع القضية السورية والتحرك الدبلوماسي لجامعة الدول العربية يعد خطوة مهمة وتمهيدية نحو الانتقال بالملف السوري للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

❖ أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أنه إذا كان تشييد ميناء مبارك يتعارض مع مصلحة العراق أو يضر بها فإننا سنقف بوجه هذا الضرر من خلال السياقات الصحيحة والحقوق التي تقرها المنظمات الدولية.

❖ أكد رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي عدم امتلاك المجلس أي إجراء يتخذه ضد ما أثير عن أرصدة لبعض أعضاء مجلس الأمة في البنوك المحلية، فيما دعت كتلة التنمية والإصلاح إلى دور انعقاد طارئ بشأن الإيداعات المشبوهة في حسابات بعض النواب.

❖ أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح تطابق وجهات النظر الكويتية المصرية فيما يتعلق بالأمن الإقليمي خاصة أمن الخليج والدور المصري في المرحلة المقبلة.

❖ أشاد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس بدعم دولة الكويت المتواصل للقضية الفلسطينية معرباً عن الشكر لها على دعمها المتواصل للقضية الفلسطينية مادياً ومعنوياً.

❖ شددت دولة الكويت على الأهمية الخاصة التي يكتسبها الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي المقبل على ضوء المستجدات التي تشهدها الساحة العربية.

❖ دعت المملكة المتحدة العراق إلى بناء علاقات أفضل مع دولة الكويت ليكون ذلك خطوة أولى نحو خروجه من طائلة البند السابع.

❖ أكدت دولة الكويت أنها تدعم الجهود اللبنانية في تطهير الأراضي من الألغام والذخائر العنقودية التي زرعها العدو الإسرائيلي.

❖ أكد سفير دولة الكويت لدى واشنطن الشيخ سالم عبدالله الجابر الصباح على التزام دولة الكويت بدعم الشعب الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية مع البنك الدولي لمساعدة برامج السلطة الفلسطينية الإصلاحية.

❖ أكد الشيخ محمد الصباح أن التعاون الخليجي - المغربي ليس موجهاً ضد أحد، بل إن ميثاق الجامعة العربية يشجع على تكوين مثل هذه التكتلات دعماً للعمل العربي المشترك.

❖ بحث ولي العهد الكويتي الشيخ نواف الأحمد مع مبعوث الرئيس الفرنسي إدوار بلادور العلاقات الثنائية بين البلدين وعدداً من القضايا والمواضيع المتعلقة بالأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط.

❖ رجّح النائب جمعان الحربش أن تكون فضيحة الفساد المالي التي طالت نواباً في البرلمان الكويتي والتي هزت الشارع والرأي العام متعلقة بقضية غسل أموال.

❖ بحث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح مع مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى السفير جيفري فلتمان التطورات في الشرق الأوسط والمواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة الـ ٦٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة ●

بحضور عدد من الشخصيات العالمية:

مؤتمر ظاهرة التكفير يناقش في المدينة المنورة أسباب وآثار وعلاج الظاهرة

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود افتتح الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في ٢٢ شوال ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠١١ بالمدينة المنورة فعاليات مؤتمر «ظاهرة التكفير: الأسباب - الآثار- العلاج»، والذي تنظمه جائزة نايف بن عبدالعزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية والدراسات الإسلامية المعاصرة بمشاركة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وبحضور عدد من الشخصيات العالمية.

تقرير وكالات

عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر برئاسة مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نائب رئيس لجنة الإشراف العليا الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل ومقرر الجلسة رئيس اللجنة الإعلامية للمؤتمر الدكتور إبراهيم محمد الميمن.

وتطرق الباحث الدكتور محمد سعدي أحمد حسانين من مصر في دراسته التي قدمها بعنوان «التكفير: ماهيته وأحكامه» إلى دراسة شرعية، بهدف بيان الحكم الشرعي في هذه القضية؛ مع بيان أصول واعتقاد أهل السنة والجماعة فيه؛ حيث إن التكفير حكمٌ شرعي من أحكام ديننا الحنيف له أسبابه وضوابطه وشروطه وموانعه وآثاره، لا يصح أبداً مجاوزة الحد فيه، ثم انتقل إلى بيان خطورة التكفير.

وأوضح الدكتور وليد بن محمد العلي من الكويت في بحثه «شُرُوطُ التَّكْفِيرِ وَضَوَابِطُهُ» أن التكفير مسألة شرعية دل على حكمها وضوابطها كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وهو من المسائل التي أفاض فيها العلماء القدامى والمحدثون، وظهرت فيها الجماعات واختلفت الأوجه والسياسات، وتداخلت الأمور على العامة، وقليلي العلم. وكان الإشكال فيها هو: «الجهل بالقواعد العلمية الحاكمة لهذه المسألة»؛ مما أدى إلى (ظاهرة الغلو في التكفير)، وبناء على ذلك حاول الباحث وضع شروط وضوابط تحكم هذا الأمر الخطير.

وتناول الأستاذ المشارك بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الباحث الدكتور محمد المدني بو ساق من الجزائر في بحثه (درء التكفير بالشبهات) بيان خطورة التكفير والتنفير منه وأورد النصوص الصحيحة الصريحة التي تدل على قبحه وخطورته والتي تحذر وتنفِّر منه، لما يترتب عليه من فساد عظيم وشر مستطير، ثم عرض منهج العلماء في درء التكفير بالشبهات وتناول تجريم التكفير لما فيه من طعن في معتقد الفرد، وأنه قد يكون عند الكثيرين أشد من الطعن في عرضه ونسبه.

وقدم الدكتور لطف الله بن ملا عبدالعظيم خوجة الأستاذ المشارك بقسم العقيدة بجامعة أم القرى بحثاً بعنوان «حدّ الكفر والتكفير» بيَّن فيه الكفر وأنواعه وأن الكفر لا يثبت إلا بالشرع؛ لا دخل فيه للاجتهاد إلا بقياس صحيح مكتمل الشروط. وأن تحصيل حُكْمٍ، على اعتقاد، أو قول، أو فعل، بأنه كفر لا يكون إلا بطريقين: الأولى: الدليل القطعي: ثبوتاً، ودلالة. الثانية: القياس الصحيح، وقال إن مهمة التكفير بكاملها منوطة بالحاكم، أو بمن ينيبه لا بغيره؛ لأنه حكم شرعي، وهو المسؤول عنه.

كما تناول الباحث محمد بن مرعي علي الحارثي من المملكة العربية السعودية في بحثه «شروط التكفير في الفقه الإسلامي» معنى التكفير وشروطه، والعلاقة بين الحكم بالتكفير والردة، وعِظَم التكفير، والفرق بين التكفير المطلق وتكفير المعيَّن، وبيان أن المقصود في البحث هو تكفير المعيَّن .

وقدم الدكتور حسن علي العواجي من المملكة العربية السعودية بحثاً بعنوان «حقيقة الكفر والتكفير عند علماء السلف» خلص فيه إلى أن الكفر والتكفير لهما معانٍ مختلفة، لا يجوز أن يحمل بعضها على

بعض إلا بتفصيل وبيان، وقرائن وضوابط، وأنه لابد أن يُعلم أن ألفاظ الكفر والتكفير في الكتاب والسنة قد تعني الكفر الاعتقادي المخرج من الملة، وقد تعني الكفر العملي الذي لا يخرج من الملة، ولا يدرك ذلك إلا الراسخون في العلم، وأن عدم التفريق بينهما كان سبباً في انتشار القتل بين المسلمين في كثير من البلاد، وأن الحكم بالردة يعني الحكم بالكفر الاعتقادي بخلاف الحكم بالكفر فقد يعنيه وقد يعني الكفر العملي، فلابد من التفريق بينهما.

بعد ذلك عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر برئاسة وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ الدكتور صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ وقرر الجلسة الأستاذ الدكتور سليمان بن صالح القرعاوي وتناولت استكمال المحور الأول للمؤتمر (مفهوم التكفير في الإسلام وضوابطه).

وقدم الباحث الدكتور علي بن عبدالعزيز الشبل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بحثاً بعنوان «شروط وموانع تكفير المعيَّن وأهم قواعد التكفير» تناول فيه تكفير المعيَّن في شرطه وموانعه وأهم قواعده وضوابطه، ونوه بأهم قواعد وضوابط التكفير والكفر وأنواعه واستعرض الفرق بين التكفير المطلق والتكفير المعيَّن وشروط تكفير المعيَّن وضوابطه. وخلص في بحثه إلى أن تكفير المعيَّن يخضع عند العلماء لشروط لابد من اجتماعها وموانع لابد من انتفائها حتى يُحكم على المعيَّن المقارف للكفر قولاً وعملاً أو اعتقاداً بأنه خارج عن ملة الإسلام.

وتناول الإحصائي الشرعي في وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بدولة قطر الدكتور إسماعيل غصاب العدوي (التكفير المطلق والمعيَّن وأحكامهما) وقرر في دراسته أن التكفير أي الحكم بالكفر لا يجوز الخوض فيه إلا لمن له أهلية النظر والاجتهاد في معرفة استنباط الأحكام الشرعية، وأن تنزيل ذلك الحكم على المعينين يحتاج كذلك إلى درجة العلم والاجتهاد، وأنه يجب على العالِم تقوى الله والحذر الشديد عند تقرير شيء من ذلك، لما يترتب عليه من أمور كبيرة وعظيمة تؤثر في مصير الفرد والمجتمع.

وتناولت الدكتورة مريم طاهر طالبي مدخلي من المملكة العربية السعودية في بحثها بعنوان «التكفير ضوابطه وأخطاره»، تعريف الكفر وبيان أنواعه، ونشأة الفكر التكفيري وأسبابه، وحكم التكفير وضوابطه وأخطاره، وأوصت في ختام بحثها بأهمية فتح باب الحوار الهادف مع الشباب وتبصيرهم بمخاطر هذا الفكر المنحرف الضال من خلال المحاضرات والندوات والدروس العلمية واستخدام وسائل الإعلام المختلفة لبيان حقيقة هذا الفكر الضال، وبيان أخطاره ومفاسده على الفرد والمجتمع.

إثر ذلك عقدت الجلسة الثالثة للمؤتمر برئاسة معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى ومقرر الجلسة الدكتور محمود بن عبدالرحمن قدح حيث قدم الدكتور أحمد عبدالكريم شوكه الكبيسي من العراق بحثاً بعنوان «خطورة ظاهرة التكفير» تناول فيه ظاهرة التكفير، وآثارها، وكشف زيفها وأباطيلها، مع بيان خطورتها وإبراز مفاسد هذه الظاهرة وعَلاقتها بالتفجيرات، فضلاً عن أثر الغلو التكفيري على التصورات الفكرية والفروع الفقهية .

وسلك الباحث الدكتور أحمد بوعود أستاذ الفلسفة والفكر الإسلامي من المغرب في بحثه (مفهوم الجاهلية وعلاقته بالتكفير – دراسة تقويمية) منهجاً علمياً ذا بعدين: بعد تحليلي: حلل فيه الآراء الواردة في الموضوع، والمتعلقة بمفهوم الجاهلية؛ وذلك بالبحث عن أصل المفهوم، وتتبع استعمالاته عند بعض رواد الحركة الإسلامية والآثار المترتبة على ذلك، وبعد تقويمي قوّم فيه وصف المجتمعات الإسلامية للجاهلية، واستعرض آراء بعض العلماء التي تبين خطره .

وخرج الباحث الدكتور بندر بن نافع بن بركات العبدلي من المملكة العربية السعودية من خلال بحثه (خطورة التكفير وضوابطه في السنة النبوية) بعدد من النتائج منها تحريم تكفير المسلم، من دون مكفِّر، وأن من رمى رجلاً به ولم يكن كذلك فإنها ترجع عليه، وأنه من كبائر الذنوب وأن تكفير المعيَّن لا بد عند إرادة تكفيره من قيام الحجة وثبوت الشروط، وانتفاء الموانع، ومن هؤلاء الحكام والولاة.

أما الدكتور إبراهيم أمين أحمد يعقوب من مصر فقد تطرق إلى دراسة لـ «ضوابط التكفير» تناول فيها ضوابط التكفير المطلق والمعيَّن، مبيناً الفرق بينهما، ثم بين موانع التكفير، وانتهى بعد ذلك إلى مجموعة من التوصيات، ختم بها بحثه من أبرزها تعميم ونشر أقوال أهل العلم وأئمة الدين بكل وسيلة والسعي الحثيث لإيجاد مساحة كبيرة لوسائل الإعلام لنشر مثل هذه الأبحاث ونوعياتها حتى تصل إلى السواد الأعظم من الأمة ولا تظل حبيسة الأوراق والمجلدات، والتواصل مع المؤسسات الدعوية الحكومية وغيرها في البلاد وخارجها لبيان أقوال أهل العلم وأئمة الدين في هذه القضية.

وقدمت الدكتورة سلوى بنت محمد المحمادي من المملكة العربية السعودية دراسة بعنوان «أنواع الكفر وأحكامها» تناولت فيها معنى الكفر في اللغة والاصطلاح وأنواع الكفر وأحكامه، من خلال مطلبين الأول: الكفر الأكبر .. حده وحكمه، والمطلب الثاني: الكفر الأصغر .. حده وحكمه.

فيما قدمت منيرة حمود البدراني من المملكة العربية السعودية دراسة بعنوان «شروط التكفير وموانعه» تناولت فيها أهم شروط التكفير ومنها التكليف، فإن الصبي وفاقد العقل لا يؤاخذان، كذلك الاختيار، فإن المكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان لا يكفر. وقد دلت الأدلة من الكتاب والسنة أن العلم بالمخالفة من أهم شروط التكفير، فالمعيَّن لا يُكفَّر إلا بعد قيام الحجة عليه، وهو مذهب السلف أما المجتهد في طلب الحق حتى وإن لم يصبه فهو معذور حتى وإن كان في أمر يكفر فيه، هذا مذهب أهل السنة ●

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تتضمن أوراقاً بحثية محكَّمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، وتهتم بتقييم وتحليل واستشراف التطورات التي تشهدها أو من المحتمل أن تشهدها الملفات البارزة على الصُعُد الخليجية الداخلية أو الخليجية البينية أو الخليجية.

للاطلاع والاشتراك

Tel: +971 4 3247770 Fax: +971 4 3247771 www.grc.ae sales@grc.ae

أوراق خليجية

ملف العدد:

مستقبل العلاقات العراقية-الكويتية

- مستقبل العلاقة الكويتية-العراقية واضطرابات الربيع العربي
- العلاقات العراقية-الكويتية وحدود التأثر بالعامل الدولي
- العلاقات العراقية - الكويتية: رؤى وتصورات مستقبلية
- التحول من الماضي المؤلم إلى مستقبل مشرق
- أبعاد العلاقة الكويتية-العراقية على دول مجلس التعاون الخليجي
- العلاقات العراقية - الكويتية في مطلع العقد الثاني من القرن الـ21

مستقبل العلاقة الكويتية-العراقية واضطرابات الربيع العربي

الوضع العربي مقبل على تغيرات ضخمة بدت بوادرها بتونس ومن ثم مصر واليوم تشهد سوريا حركة احتجاج كبيرة، وما يحدث في البلاد العربية أو ما يسمى بالربيع العربي له تداعياته المحلية والإقليمية والعالمية، ولعل ما يحدث في سوريا له انعكاساته المباشرة على المنطقة الخليجية نتيجة للعلاقات الخاصة بين سوريا وإيران

أ.د. علي أحمد الطراح*

يتعرض الإقليم الخليجي لهزات بين الحين والآخر، وأحداث البحرين ليست بمنأى عن تشابك الأحداث، فالحركة المناهضة للنظام أظهرت ارتباطها بالمصالح الإيرانية في الخليج، وما يؤيد هذا المنحى المطالب التي رفعت لقيام جمهورية إسلامية في البحرين وهنا يتبادر إلى الذهن طبيعة الحكم في العراق وارتباطه في هذه المعادلة الخاصة التي تتحرك أو تتركز على جوانب دينية بحته ذات أهداف سياسية بحته تدعونا جميعاً إلى القلق والارتباك من جانب ومن جانب آخر كيف نعمل سوياً باعتبارنا منظومة خليجية لتحقيق استقرار ومصالح المنطقة دون تجاهل لمصالح أي طرف في المعادلة الخليجية.

الحدث السوري له تداعياته الخاصة وما نقصده أن الترابط المصلحي بين سوريا وإيران من جانب والعلاقة الخاصة بين النظام في العراق والتوجهات الحاكمة في إيران تعيد للأذهان الخوف من لجوء أطراف هذه المعادلة نحو زج الإقليم الخليجي بتوترات يكون هدفها تشتيت الانتباه أو ربما الدخول بمقايضة تستهدف استقرار سوريا وبقاء النظام في السلطة. وعندما نتحدث عن العلاقة الكويتية-العراقية وما تشهده من توترات في الآونة الأخيرة والتي مرجعها الخلاف حول ميناء مبارك الكبير ومدى تضرر العراق من قيام هذة المنشأة الكويتية والمقامه على أراضٍ كويتية تقع ضمن حدودها الدولية، فهنا يتبادر إلى الذهن طبيعة التوترٍ ولماذا جاء في هذا الوقت؟ كما نعرف أن الكويت هي الدولة الرخوة في المنطقة، ونقصد بذلك طبيعة النظام البرلماني الذي استوجب الانفتاح وحرية الصحافة وتأسيس محطات فضائية مما دعى البعض سواء من الداخل أو الخارج بأن يتمكن من تكوين نفوذ وتعزيز لقوة النفوذ من خلال الأدوات الإعلامية المختلفة، ويتبادر إلى الذهن أن الوضع الكويتي دعا بعض من دول الأطراف في الإقليم الخليجي لتكوين روابط قوية تحقق مصالح مختلفة وأحياناً قد تكون مضرة بالمصلحة الوطنية الكويتية، فمجمل الوضع الكويتي تنعكس فيه طبيعة التوترات التي تشهدها المنطقة العربية وبالأخص الإقليم الخليجي الذي مازال يعتبر أحد أعم بؤر الصراع لكونه مركزاً للثروة النفطية العالمية.

الخلافات الكويتية - العراقية لها جذورها التاريخية، وهي ليست مرتبطة فقط بنظام صدام حسين، فهي خلافات توارثها النظام السياسي منذ استقلال الكويت، وترتفع حدتها وتنخفض وفقاً للظروف الإقليمية، فالخلاف الحالي بين الدولتين والذي يتوجه نحو التصعيد من قبل العراق وخصوصاً بعد إعلان الحكومة العراقية إغلاقها منفذ صفوان لكي تضغط على الكويت وتدفعها نحو وقف مشروع بناء ميناء مبارك الكبير، لا يعكس مصالح عراقية بحته حيث يبدو أن تشابك المعادلة السورية الإيرانية له بصماته في طبيعة النزاع الذي تشهده الدولتين، فالكويت من حقها القانوني بناء ما تشاء على أراضيها طالما أن قوانين السيادة والاتفاقيات الدولية هي المرجعية، فالميناء يقام في حدود الدولة الكويتية كما أن الموافقة على مبدأ التعاون في تبادل المصالح المستقبلية بين الدولتين تمت مناقشتها لكون الميناء يحقق مصلحة الكويت والعراق. فالقول بأن قيام الميناء يغلق أو يضيق الخناق على العراق أو يعيق حرية وحق الملاحة للجانب العراقي ليس له منطقه القانوني بل دراسات الجدوى أثبت أن الميناء يخدم مصالح الدولتين، فالخلاف اليوم خرج عن مساره القانوني نتيجة لما تشهده المنطقة من

الجانبان الكويتي والعراقي عليهما مسؤولية في تطوير العلاقات نحو خدمة مصلحة الإقليم الخليجي

اضطراب بالرغم من محاولات الأطراف المسؤولة من الجانبين لاحتوائه وحله ضمن القنوات المشروعة والحوار الذي يخدم استقرار البلدين.

إن حالة التصعيد العراقية ليست بالضرورة تعكس توجهات حكومية مدروسة بقدر ما هي تعكس حالة الانفلات والتشتت الداخلي حيث يشهد العراق اليوم نزاعات حزبية كبيرة وهي تقترب من أن تُكون لنفسها مكونات الدولة في داخل الدولة العراقية، فهذه الأحزاب لها أنصارها وهي معسكرة ولها نفوذها وقوتها وسياساتها التي ليست بالضرورة تعكس مصلحة العراق الدولة بقدر ما تمثل نفوذ أجنبي يسيطر على القرار العراقي ويوجهه نحو أهدافه الخاصة، ولعل بعض المناوشات العسكرية التي حدثت أو الاضطرابات الحدودية تؤكد لنا صحة ما نقول. وهنا يبدو لنا المأزق العراقي الذي يهدد استقرار المنطقة بأكملها وليس فقط الكويت، وهذه الحالة المشوشه تضر بمستقبل العلاقات بين الجانبين إضافة إلى أنها تفقد العراق الفرصة نحو التطور للنموذج الديمقراطي. فاليوم لا نريد للعراق أن يكون (لبنان ثاني) في المنطقة ولا نريده أن يحكم بكيانات سياسية تقترب من نموذج الدولة والذي بالضرورة لو كتب له المسار فسنجد التطاحن والقتال هو ما يهدد المنطقة.

الدور الكويتي التاريخي:

نحن نعرف أن العراق كان يحكم بقبضة حديدية وكان الاستبداد هو عنوان العراق والتحول الذي حدث في العراق وجعل من الحزب الحاكم يصل ويحتل قمة السلطة يتجسد في إزاحة الطاغية صدام حسين، وما كان لهذا الطاغية أن يزاح لولا الدور الكويتي التاريخي بوقوفه مع العراق الحر، حيث كانت دولة الكويت هي الدولة التي سمحت للقوات الأمريكية بالمرور بأراضيها واستخدام كل ما يساعد على إزاحة الطاغية وإعادة العراق لأهله، وجعل حزب الدعوة يحكم العراق، فإذاً كان للكويت دورها التاريخي الذي يجب أن يحفظ في الذاكرة العراقية.

ما يحدث في العراق من تعثر وتوتر من حيث التحول نحو الديمقراطية هو انعكاس لطبيعة الثقافة السياسية السائدة، فهذه الثقافة التي ترفض الاستبداد هي نفسها التي تنتجه مرة أخرى على أيدي من رفضوا استبداد صدام حسين، وهذا ما نعتبره محنه عربية وليس عراقية، فالاستبداد شكل الشخصية العربية وثقافة الاستبداد أفرزت لنا قيم مرتبطة بالنظم الاستبدادية وهذا ما يجعلنا نقلق على مستقبل الربيع العربي الذي اعتبره الكثيرون بمثابة تحولات جذرية أو انتقال العرب إلى مرحلة جديدة ولكن بالنسبة لنا ما زالت الصورة غامضة ومشوشة ولعل تطور الأحداث في مصر وتونس وليبيا وما تصل إليه نعتبرها بمثابة التحليل المستقبلي الذي نستنبط منه مؤشرات التطور الديمقراطي للبلاد العربية.

سقوط جدار الصمت:

كان الغرب يخاف الحركات الإسلامية الراديكالية من أن تستولي على الحكم في المنطقة العربية، فهي الحركات المؤهلة سياسياً لكونها منظمة ولها شبكاتها الاجتماعية واليوم يفاجأ العالم بانتفاضات عربية

مازال تفسيرها يشوبه الغموض، وما يهمنا أن هناك حركات اجتماعية على أرض الواقع لا ترتبط بالحركات السياسية العربية التقليدية وهي تعبر عن تحولات اجتماعية أو بالأحرى هي تحديات تحتاج إلى تفكير نحو ماذا سيحدث في البلاد العربية.

التناقض الكبير الذي وقعت فيه بعض الأنظمة العربية يتجسد في تعامل النظام مع الانفتاح العالمي أو التواصل العالمي، فالنظام كان يتوق للانفتاح كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي في الوقت الذي كشفت فيه الظروف الأخيرة أن التواصل العالمي جاء بحركات اجتماعية جديدة تملك رؤية مختلفة عما يفهمه الغرب حيال المجتمعات العربية. الثورات العربية هي بمثابة زلزال نتج عنه تغيرات علينا التعامل معها وليس تجاهلها. فسقوط جدار الصمت العربي يعيد للأذهان سقوط جدار برلين لكون سقوطه أحدث تحولات عالمية كبيرة واليوم أمام الظاهرة العربية التي علينا أن نفهم أبعادها وندرك تداعياتها المسقبلية لكونها تشكل لنا تحولاً في طبيعة المجتمعات العربية من حيث طبيعة الحركات الاجتماعية الشابه التي نجدها اليوم تقود التحول السلمي نحو مستقبل أفضل يحقق مطامح الشباب. فالعالم لا يملك سوى أن يستوعب طبيعة التغير والقوى الدافعة به ويستوعب أن هذه الحركات تعبر عن تحولات جديدة وأن المنطقة العربية لم تعد تحكم بمفاهيم تقليدية وأن الخطر من استيلاء القوى الإسلامية الراديكالية الذي أخذ كحجة لمنع التحول نحو الديمقراطية لم يعد يملك قوة المنطق وأن المجتمعات العربية بنهاية المطاف هي مجتمعات متحركة تريد أن تجد موقعها في النظام العالمي.

الوضع العربي مازال يعيش حالة الغموض والخوف والتردد وربما البعض يذهب به الخيال في تفسيره لما يحدث بأنها مؤامرة عالمية وبالطبع هذا المنطق لم يعد له مكان حيث إن الثورات العربية التي استولت على الحكم إبان الاستقلال فشلت في تحقيق مطامح الناس وساهمت في وقف عجلة التطور وربما حتى الحركات الاجتماعية السياسية العربية هي كذلك اليوم مطالبة بالكف عن منع التحول السلمي لكونها تشترك مع الأنظمة الدكتاتورية في بعض من الملامح وبالتالي مثل هذه التحولات تجد المقاومة سواء من أنظمة الحكم أو حتى من الحركات المدنية التقليدية.

المشكلة التي نواجهها هي كيف نفهم بعد الحركات الشابة، فهي تختلف عن سابقتها من حركات، كما أنها لا تحمل نفس الفهم التقليدي، فهي حركات ترفع شعار مقاومة القهر الاجتماعي وتبحث عن الكرامة الإنسانية التي سحقت فهي حركات احتجاجية تسعى إلى كسب الكرامة الإنسانية في ظل نظام عالمي تجاهل هذه الشرائح الاجتماعية الشابة التي تتواصل مع غيرها من شرائح اجتماعية عالمية.

فاليوم الحدث يجب التعامل معه وفق رؤية جديدة وربما ما يحدث في سوريا يدفعنا نحو فهم في تعاملنا مع مطالب التغير وخصوصاً أن الرئيس بشار كان ينوي التغير نحو مزيد من الحريات مما يعني استيعاب الحكم لضرورته قبل حدوث الانفجار الذي تشهده الساحة السورية حالياً. فالوضع السوري يشكل نقطة تحول لها تداعياتها العربية والعالمية مما يتطلب من نظام الحكم فهم الواقع الجديد والعمل على حماية سوريا ضمن المنظومة العربية ومستقبلها، لكون الانفراط قد يقود إلى تداعيات لا نملك التنبؤ بها في مرحلة خطرة تمر بها منطقتنا العربية.

نريد أن نحقق أهداف الثورة. هذا الشعار الذي يرفعه إخواننا في العراق، فما هي أهداف الثورة؟ وهل هناك إجماع عليها بين أطياف القوى السياسية؟ لا يبدو ذلك، فالثورة بأهدافها تترنح والفجوة تتوسع والعراق والعراقيون يتيهون ويضيعون بين صيحات الميادين والخوف يعتري الجميع بأن العودة لبناء الدولة الحديثة التي قامت لأجلها الثورة تضيع بدهاليز الصيحات الشبابية.

ترتفع حدة الخلافات العراقية الكويتية وتنخفض وفقاً للظروف الإقليمية المحيطة

لأجل بناء الدولة الحديثة يفترض أن يعي الجميع خطورة الانحدار في المشهد العراقي، فالقانون وهيبة الدولة تتآكل، فالثورة لا تبنى بالصراخ ولا بالثأر من رموز النظام السابق، بقدر ما هي بحاجة إلى ضبط وانضباط في حركة الشارع.

العراق يشهد انفلات غير مسبوق ينذر بالخطر على مستقبله، فهو يدخل في دوامة الصراع المقيت الفاقد للهدف، وتتحول فيه معركة محاربة الفساد إلى معركة ضد الوطن، فيهدر حقه وتضيع الطاقات الشابة في صراخ لا يقدم ولا يؤخر، فحالات التمرد والتهم المتبادلة وتراشق الحجارة هي دلالة على حالة الفوضى العارمة التي عمت وخيمت عليه. والمراقب يلاحظ حالة التدهور العامة، فالدعوات الشابة لا تتوجه نحو بناء المجتمع ومقاومة الانحدار بقدر ما تلتصق بالسياسة وتنحو نحو رغبة الثأر من رموز النظام السابق ويطفو عليها طعم الثأر، وهي حالة تعبر عن عدم فهم لمغزى الثورة والتحول نحو الديمقراطية.

فنحن نرى أن الجانبين الكويتي والعراقي عليهما مسؤولية في تطوير العلاقات وإنضاجها نحو خدمة مصلحة الإقليم الخليجي وهي فرصة للدولتين بأن يتخلصا من الإرث التاريخي الذي لوث علاقتهما وينظرا إلى المستقبل نظرة جديدة وخصوصاً أن المنطقة العربية تعيش حالة مخاض ولعل تجربة العراق الديمقراطية تتحول إلى مثال يفرض نفسه على الواقع العربي ●

*أستاذ علم الاجتماع - جامعة الكويت

العلاقات العراقية - الكويتية: رؤى وتصورات مستقبلية

واجهت العلاقات العراقية-الكويتية منذ عقود طويلة وتحديداً منذ نهاية القرن التاسع عشر توتراً ملحوظاً قد يكون من مسلمات الجوار الجغرافي بين أي بلدين في حالة الاحتكاك والتوتر. إلا أن مسألة العراق والكويت جعلت الأمور أكثر تعقيداً نتيجة عوامل داخلية وخارجية.

د. مفيد الزيدي *

هنا لا نريد التوسع في الخلفيات التاريخية لهذه العلاقات، حيث لعب التقسيم الإداري للدولة العثمانية التي حكمت الولايات العربية بين (١٥١٦-١٩١٦) دوراً في ذلك وفرضت وضعاً إدارياً وجغرافياً أصبحت فيه الكويت وأغلب الساحل الشرقي للجزيرة العربية تخضع لولاية البصرة التي تضم إلى جانب ولايتي بغداد والموصل تكوين العراق الحديث في العهد العثماني.

ثم انهارت الدولة العثمانية وانسلخت الولايات العربية عنها بعد الحرب العالمية الأولى وظهرت كيانات سياسية جديدة ارتبطت بتحالفات وعلاقات تعاهدية مع بريطانيا العظمى بشكل رئيسي، وكانت الكويت قد وقعت في عام ١٨٩٩ معاهدة من هذا النوع مع بريطانيا أيضاً أصبحت بموجبها محمية بريطانية، ولكن ظهور مرحلة ما بعد سايكس بيكو وسان ريمو عامي ١٩١٦ و١٩٢٠ على التوالي أفرزت دولة العراق عام ١٩٢١ في ظل الحكم الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) مع ترتيبات بريطانية في الشرق الأوسط.

وقد استمرت المشاكل الحدودية بين البلدين العراق والكويت خلال هذه الفترة وخاصة في الثلاثينات من القرن العشرين، مع انضمان العراق إلى الأمم المتحدة والحصول على الاستقلال ودخول جامعة الدول العربية حيث تعززت مكانة العراق عربياً وإقليمياً ودولياً مما دفع رئيس الوزراء (آنذاك) نوري السعيد بعد سنوات وتحديداً عام ١٩٥٨ إلى أن يطلب من الكويت الانضمام إلى (الاتحاد الهاشمي) عام ١٩٥٨ إلى جانب العراق والأردن ولكن بريطانيا رفضت هذه الفكرة وأجهض المشروع.

وفي عام ١٩٦١ حصلت الكويت على الاستقلال وانضمت إلى هيئة الأمم المتحدة ولكن رد فعل رئيس الوزراء العراقي عبدالكريم قاسم (١٩٥٨-١٩٦٣) كان شديداً ورفض الخطوة هذه ونشأت على إثر ذلك أزمة عندما أعلن قاسم ضم الكويت إلى العراق باعتبارها قضاءً عراقياً تابعاً للبصرة.

وفي عقد الثمانينات من القرن العشرين ومع الصراع العراقي- الإيراني في الحرب بينهما التي امتدت بين (١٩٨٠-١٩٨٨) وقفت الكويت إلى جانب العراق أسوة ببقية دول الخليج العربي ودعمته سياسياً ومالياً وإعلامياً لمواجهة خطر تصدير الثورة الإسلامية إلى دول المنطقة آنذاك وبات العراق يوصف بأنه البوابة الشرقية للأمة العربية.

إلا أن انتهاء الحرب وخروج العراق محملاً بتركات مالية واقتصادية واجتماعية ومشكلات حدودية وخاصة مع الكويت أحدثت أزمة بين العراق والكويت عندما طالب العراق بإلغاء

التصريحات السياسية والبرلمانية والحملات الإعلامية والدعائية المتبادلة زادت من تعقيدات العلاقات العراقية - الكويتية

الديون الكويتية على العراق ودفع مساعدات مالية له للتخلص من أزمته الاقتصادية وتأجير بعض الجزر الكويتية له كمنفذ تجاري ومائي نحو العالم الخارجي. إلا أن الكويت رفضت ذلك وعلى الرغم من تدخل المملكة العربية السعودية لحل المشكلة ولكن المحادثات الثنائية فشلت بينهما مما دفع النظام العراقي إلى اجتياح الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ واستمر الوجود العراقي في الكويت لمدة ستة أشهر انتهت بتدخل التحالف الدولي ضد العراق وإخراجه من الكويت عام ١٩٩١ فيما عرف بحرب «عاصفة الصحراء» وأصبح العراق تحت طائلة العقوبات الدولية السياسية والعسكرية والاقتصادية لأكثر من عقدين من الزمن وما زال، مما زاد من تعقيد العلاقات العراقية-الكويتية أكثر وأضاف لها مشكلات حدودية واقتصادية وإنسانية ما زالت قائمة ويصعب حلها.

مشكلة الحقول النفطية الحدودية تمثل عائقاً أمام تحسين العلاقات العراقية-الكويتية

طبيعة المشاكل القائمة:

واجهت البلدين العديد من المشاكل التي ازدادت بمرور الزمن حاملة معها إرثها التاريخي وتعقيداتها الإقليمية وتغيراتها الدولية ولعل أبرز هذه المشاكل هي:

١- مشكلة التعويضات المالية الكبيرة التي يدفعها العراق للكويت عن طريق الأمم المتحدة حيث طالبت الكويت بمبلغ ١٧٧,٦ مليار دولار أقرت الأمم المتحدة بـ ٣٧,٢ مليار دولار منها وما زال العراق يسددها وترفض الكويت التنازل عنها باعتبارها قضية دولية يجب حلها في الأمم المتحدة.

٢- مشكلة الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق أثناء اجتياح العراق للكويت حيث ما زالت أعداد منهم في عداد المفقودين وتطالب الكويت العراق بتقديم المزيد من المساعدة والتعاون في البحث عنهم.

٣- مشكلة النزاع حول الحقول النفطية بين البلدين تلك الحقول المشتركة البرية والبحرية التي تعتبر عائقاً أمام تحسين العلاقات لما لها من أهمية سيادية واقتصادية.

٤- على الرغم من التحسن الذي حصل في العلاقات العراقية-الكويتية بعد سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣، والاحتلال الأمريكي وما جلبه من تغيرات بوصول ما اعتبروا (أصدقاء الكويت) من حكام العراق وأن ذلك قد يبدد المشاكل السابقة ويفتح صفحة جديدة بين البلدين، إلا أن الأوضاع ظلت قائمة بل ربما تفاقمت مع حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني للعراق منذ أكثر من ثماني سنوات، ومنها مشاكل التسلل والتهريب عبر الحدود بين البلدين ومشاكل الصيادين العراقيين والمضايقات الكويتية لهم من حين إلى آخر، ومشاكل تقاسم الحقول النفطية الحدودية والسماح لشركات عالمية لتطويرها والتعقيدات الأمنية والسياسية التي تحول دون ذلك.

٥- التصريحات السياسية والبرلمانية والحملات الإعلامية والدعائية المتبادلة بين الطرفين زادت من تعقيدات العلاقات العراقية-الكويتية.

٦- طلب الكويت إعادة الأرشيف الوطني الكويتي من قبل العراق والذي اختفى بعد الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠ على الرغم من إعادة جزء منه، إلا أن هناك ما هو مهم حسب الادعاء الكويتي ما زال لدى العراق.

٧- وضع الكويت بوابات حدودية على طول حدودها مع العراق بدعوى وقف التسلل والتهريب في مناطق يرى العراق أنها ما زالت تمثل مشاكل حدودية لم تحل بعد.

٨- عدم ترسيم الحدود البرية والبحرية بين البلدين بشكل مقنع لهما دون تدخلات دولية أو إملاءات أممية أو قرارات مفروضة من تبعات النظام السابق في العراق.

أزمة ميناء مبارك:

زادت حالة التأزم في العلاقات العراقية-الكويتية في عام ٢٠١١ مع إعلان الكويت نيتها إقامة ميناء مبارك الكبير على أساس أنه داخل الأراضي الكويتية الإقليمية في حين اعتبره العراق يضيق من الممرات البحرية المؤدية إلى الموانئ العراقية، وأعلنت الكويت أن الميناء ينسجم مع القرار الأممي رقم ٨٣٣ بشأن ترسيم الحدود بين البلدين، وزاد من حدة الخلاف حول الميناء تفاقم التصريحات الحكومية والبرلمانية والحملات الإعلامية من البلدين وطلب العراق رسمياً من الكويت وقف البناء في الميناء في حين رفضت الكويت ذلك وأعلنت أنها سوف تستمر بالبناء لأن طلب العراق لا يستند إلى أي أساس قانوني أو اعتبار منطقي على حد وصفها وأن الميناء يقام على أراضٍ كويتية وفوق سيادتها ومياهها الإقليمية وأكد الكويتيون أن الكويت دولة لها سيادة على أراضيها ولها الحق الكامل في إنشاء الميناء في المكان الذي تريده.

الرؤى والتصورات المستقبلية:

على الرغم من الجذور التاريخية للصراع والتوتر بين العراق والكويت وتفاقم أزمة ميناء مبارك الكبير في الفترة الأخيرة إلا أن هناك في واقع الحال قواسم مشتركة ورؤى مستقبلية لحل الأزمة بين البلدين تعتمد بالأساس على مبدأ الدبلوماسية والمفاوضات المشتركة والجادة من أجل الحفاظ على استقرار البلدين الجارين

والشقيقين ومنطقة الخليج العربي بأسرها.

ونعتقد بأن الحوار المباشر والهادئ والابتعاد عن الحملات الإعلامية والتصريحات السياسية والبرلمانية فيما بين الجانبين تساعد إلى حد كبير في التوصل إلى الحلول والمعالجات للمشاكل القائمة بينهما.

ثم إن تفعيل عمل لجان العلاقات العربية-الكويتية ومنها (جمعية الصداقة الكويتية-العراقية) التي نشأت في عام ٢٠٠٤ ودفعت لتحسين الروابط والأواصر في العلاقات بين البلدين حيث تقوم بأدوار اقتصادية واجتماعية ومنها الإشراف على الاستثمارات الكويتية في العراق وتقديم المساعدات للمحتاجين في العراق منها مالية وإنسانية وطبية وصحية وغذائية والتعاون التربوي والتعليمي من خلال بناء المدارس الكويتية أو بدعم كويتي في العراق وتدريب الكودار التربوية والتعليمية العراقية في الكويت وهناك شركات البناء والإعمار الكويتية في المدن العراقية سواء في كردستان أو البصرة أو الموصل أو بغداد. وقامت الجمعية بدعم ترميم المراقد الدينية والأماكن المقدسة في عدة مدن عراقية وترميم الكنائس المسيحية فضلاً عن إقامة دورات للكوادر الأمنية العراقية في الكويت.

وهناك أيضاً (مجلس العلاقات العراقية-الكويتية) الذي عقد مؤخراً دورته في الثامن من آذار-مارس٢٠١١ في الكويت ويعمل لمدة خمس سنوات وهدفه تشجيع المستثمرين الكويتيين للعمل في العراق والبحث عن الممتلكات الكويتية المفقودة في العراق منذ الاجتياح العراقي عام ١٩٩٠ ومحاولة جذب الاستثمار الكويتي للعراق وحل المشاكل الاقتصادية والسياسية القائمة بين البلدين ويضم المجلس شخصيات سياسية وبرلمانية واقتصادية ورجال أعمال.

وهناك تصورات جادة وعملية تطرح من قبل أكثر من تيار أبرزها المعتدلون إذا جاز التعبير والتي تسعى إلى طرح أفكار وآراء لحل المشاكل بين الجانبين منها استبدال الديون الكويتية على العراق من خلال مساهمة الشركات مباشرة في العمل بالعراق بأن يكون له بعد اقتصادي وتنموي مثل إقامة منطقة تجارة حرة بينهما ومشاريع سياحية كويتية وتشجيع رجال الأعمال العراقيين على الاستثمار في الكويت.

وهناك ضرورة لأن يقوم اتفاق بين الحكومتين العراقية والكويتية على وقف التصريحات السياسية والبرلمانية والإعلامية التي تؤدي إلى تشنج الأجواء وزيادة الاحتقان وحصرها بيد الناطقين الرسميين باسم الحكومتين من أجل وقف التوتر في العلاقات والوصول إلى خطط ومعالجات ناجعة وفاعلة وبعيدة عن الإثارة الحزبية والبرلمانية والمكاسب الاقتصادية والسياسية لهذا الطرف أو ذاك.

ولا بد من إدراك البلدين العراق والكويت حقيقة الجوار الجغرافي والروابط التاريخية والحضارية والعلاقات العشائرية والقبلية والأواصر الاجتماعية من الزواج والمصاهرة والنسب والقرابة منذ عقود طويلة عبر التاريخ لا يمكن لهما بأي حال من الأحوال سواء جاءت هذه الحكومة أو تلك أن يبقيا على طول المدى في حالة تجاذب سياسي وتنافس اقتصادي وتوتر حدودي وخلاف مالي، وأن يدركا التطورات الخطيرة الأخيرة المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والوطن العربي مع هبوب رياح ما يعرف الآن بالربيع العربي والذي يحمل في طياته مفاجآت لا تستثني أحداً من الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة وربما منطقة الخليج العربي ليست ببعيدة عنها وشاهدنا ذلك في البحرين وإلى حد ما في سلطنة عمان. وهذا يتطلب إقامة علاقات إقليمية ودولية مستقرة بالنسبة للعراق والكويت والتفرغ لمعالجة الملفات الداخلية لهما والتي هي أكثر أهمية وإلحاحاً في الوقت الراهن والتي تدفع للاستقرار السياسي للأنظمة مثل الإصلاح السياسي والفساد ومشكلة البدون والبطالة والكهرباء والديون الخارجية ومشاكل الحدود العراقية مع إيران وتركيا فضلاً عن المطالب الشعبية بتفعيل المشاركة والمصالحة الوطنية وغيرها من قضايا هامة داخلية وخارجية.

الكويت وقفت إلى جانب العراق في حربه ضد إيران أسوة ببقية دول الخليج العربي

لقد أثبتت الأشهر الثمانية الأخيرة في الوطن العربي أن ضعف البنيان الداخلي للأنظمة السياسية يؤدي إلى فجوة بين الشعب والقيادات مما يحدث خللاً تستفيد منه القوى الخارجية في إضعاف وحدة وقوة العرب ثم تغيير وإضعاف هذه الأنظمة، لذلك فإن الإصلاح الداخلي أفضل السبل وأجدى من نشوء أو افتعال الأزمات الإقليمية أو المناوشات مع الجيران بسبب أو بغير سبب، وربما هذا ينطبق على حالة العراق والكويت حيث إن البلدين بحكم موقعهما الجغرافي والاستراتيجي وثرواتهما الاقتصادية الهائلة ليسا بعيدين عن مرمى عمليات التغيير الداخلي أو التآمر الخارجي، والحليم من يستفيد من دروس التاريخ وتجارب الشعوب الأخرى ●

*أستاذ تاريخ الخليج العربي المعاصر والعلاقات الدولية

مستقبل العلاقات العراقية-الكويتية

أود أن أمر بعجالة على تاريخ العراق خلال مرحلة إنشاء الدولة الحديثة العراقية كدولة قائمة بعد اتفاقية العقير عام ١٩٢٣ وحتى العام الحالي، والذي سيبين من السرد الذي سيأتي لاحقاً بأن العراق كدولة أقامتها بريطانيا من ثلاثة كيانات هي الموصل وبغداد والبصرة بعد سقوط الدولة العثمانية تتعرض حالياً إلى تفتيت مبرمج لعدم استقرار البنيان الأمني الإقليمي الذي رسخته بريطانيا عندما أنشأت دولة العراق الحديث.

صابر السويدان *

أدى سقوط نظام صدام حسين الاستبدادي بعد حرب تحرير العراق عام ٢٠٠٣ إلى تحول العراق إلى كيانات مشتته بعد اختلال التوازنات الداخلية مما أدى إلى ولادة مجموعات جديدة من القيادات السياسية التي تمارس السلطة بدعم من البندقية، وانقسم العراق إلى قواعد نفود إقليمية وتطورت السلطة السياسية والأمنية والاقتصادية إلى تجمعات طائفية وعرقية وعشائرية أدت إلى صعود شأن النظام الإيراني كقوة مسيطرة في الشأن العراقي وكلاعب رئيسي في تحديد الاستراتيجية العراقية من خلال سيطرته على صناعة القرار داخل الحكومة العراقية.

تقييم سير العلاقات التاريخية بين الكويت والعراق:

لقد مرت العلاقة بين الكويت والعراق بحقب مختلفة حيث استقرت فيها العلاقة أحياناً وتأزمت أحياناً أخرى ويمكن أن نقسم تلك المراحل الزمنية إلى التالي:

أ- الحقبة الأولى: التي استمرت بعد إنشاء دولة العراق الحديث بعد اتفاقية العقير حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية في نهاية ثلاثينات القرن الماضي، عندما كانت العلاقة مستقرة نوعاً ما إلى متوترة في بعض الأحيان عندما كانت الإدارة العراقية تزيد فرض الرسوم على واردات المياه من شط العرب وشكوى السلطات العراقية من مشاكل التهريب على الحدود البرية والبحرية وإن كانت العلاقة توترت عندما طالب ملك العراق حينها الملك غازي بضم الكويت والتي أدت إلى قيام السلطات البريطانية في كلا البلدين برفض هذه المزاعم.

ب- الحقبة الثانيه: وهي حقبة الحرب العالمية الثانية التي بدأت عام ١٩٣٩ وحتى سقوط الملكية في العراق بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ حيث مالت العلاقات إلى الهدوء رغم دعوة نوري السعيد في خمسينات القرن الماضي الكويت إلى الانضمام إلى حلف بغداد، وهو الأمر الذي رفضه أمير الكويت آنذاك المرحوم الشيخ عبدالله السالم، وخلال تلك الحقبة ونتيجة للتعنت والشروط المجحفة لطلب نقل المياه من شط العرب إلى الكويت قامت الكويت بمقاطعة ذلك المشروع والبدء في إقامة أضخم محطات تقطير المياه العذبة من البحر.

يوجد في العراق جهات مختلفة من بقايا النظام السابق لا تريد للعلاقات مع الكويت أن تتطور

الحكومة الكويتية كانت ولا تزال تساند العراق الجديد بكافة الطرق لبناء الثقة بين البلدين

جـ- الحقبة الثالثة: كانت بعد سقوط النظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ إلى إعلان استقلال الكويت في فبراير ١٩٦١، بعد إنهاء الاتفاقية التي وقعت بين الكويت وبريطانيا عام ١٨٩٩، حيث برز التهديد الثاني للكويت في دعوة الزعيم العراقي عبدالكريم قاسم في يونيو ١٩٦١ بضم الكويت إلى البصرة ومحاولة غزو الكويت التي انتهت بنزول القوات البريطانية في الكويت ومن ثم استبدالها بقوات الجامعة العربية حيث تأزمت العلاقة بين البلدين إلى درجة كبيرة وانقطعت العلاقات السياسية والاقتصادية وحدث جمود بين الطرفين خلال تلك المرحلة.

د- الحقبة الرابعة: وهي التي كانت بعد انقلاب عبدالسلام عارف على عبدالكريم قاسم عام ١٩٦٣ وإعدامه حيث بدأ النظام الجديد بإنشاء علاقة جديدة مع الكويت تقوم على الاعتراف بسيادة الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي وتنشيط التبادل الاقتصادي فكانت هذه الفترة إحدى الفترات القليلة التي اتزنت فيها الأمور بين الطرفين وتطورت العلاقات الثنائية إلى مستوى جيد من الثقة وحسن الجوار فتم تبادل التمثيل الدبلوماسي وفتحت الحدود البرية والبحرية بين البلدين وقد استمرت تلك العلاقة المزدهرة حتى بعد موت الرئيس العراقي عبدالسلام عارف واستلام أخيه عبدالرحمن عارف رئاسة الجمهورية.

هـ- الحقبة الخامسة: وهي الممتدة من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٠ والتي رافقها ارتفاع نفوذ حزب البعث وصعود نجم صدام حسين حيث مال ذلك النظام في البداية إلى خلق الانطباع بنواياه الطيبة نحو الكويت والعمل على الاستفادة من حجم الكويت الدبلوماسي في ذلك الوقت، إلا أن الأمور عادت إلى التصادم لفترة قصيرة بعد حادثة الصامتة وهي الهجوم العراقي على مركز الشرطة الحدودي في موقع الصامتة الكويتي في مارس ١٩٧٣، والذى أدى إلى التأزم بين الطرفين لحين تدخل الجامعة العربية التي أقنعت الطرفين باللجوء إلى طاولة المفاوضات، فانتهت الأزمة إلى واقع متأزم صامت دون الوصول إلى مخرجات مقبولة من أي جانب، وأعقب ذلك اصطفاف الكويت بجانب العراق في نزاعه الذي دام ثماني سنوات مع إيران بين الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٨ حيث تعرضت الكويت إلى العديد من المخاطر التي أثرت بشكل مباشر على أمنها من قبل إيران، وقد كان الجميع يعتقدون بأن نهاية الحرب بين العراق وإيران ستجلب الاستقرار والامتنان من الجانب العراقي للكويت، إلا أن النظام العراقي برئاسة صدام حسين كان لديه أجندة أخرى عندما قام بخيانة علاقات حسن الجوار والثقة بغزوه المفاجئ للكويت في أغسطس ١٩٩٠ منهياً بذلك حقبة من تاريخ العلاقات العراقية الكويتية التي كانت في أوج تحسنها بسبب جنون العظمة وحب التوسع الإقليمي وعدم مراعاة القوانين الدولية من قبل الرئيس العراقي صدام حسين، والتي أدت إلى الإطاحة بنظامه بعد ذلك.

و- الحقبة السادسة: وهي حقبة الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ ومن ثم حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ومرحلة اللاحرب واللاسلم بين القوات الدولية التي يمثلها التحالف الدولي وبين نظام صدام

حسين في فترة ما بعد انتهاء حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ ومروراً بمحاولة إعادة غزو الكويت مرة أخرى في أكتوبر ١٩٩٤ وما نتج عنه من فرض مناطق حظر الطيران على العراق ومرحلة مهاجمة القوات العراقية من قبل قوات التحالف عام ١٩٩٤ و١٩٩٨ والتي كانت الكويت فيها تعيش حالة عدم استقرار بسبب استمرار التهديدات العراقية إلى قيام التحالف الدولي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بحرب تحرير العراق في مارس ٢٠٠٣ وإسقاط النظام العراقي حيث كان الجميع يعتقد بأن ذلك سيكون نهاية للتهديدات العراقية والبدء في مرحلة بناء الثقة بين الطرفين رغم أن الكويت وحتى بعد تحريرها لم تستطع أن تعيش مرحلة استقرار أمني بسبب استمرار وجود نظام صدام حسين.

ز- الحقبة السابعة: وهي المرحلة التي أعقبت سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ وحتى الآن، حين دعمت الكويت قوات التحالف لإسقاط النظام الصدامي وبدء حرب تحرير العراق، وهو الأمر الذي ترك الأثر الكبير في الاعتقاد بأن ذلك سيساهم في استقرار العلاقات العراقية الكويتية وسيخلق نظاماً جديداً بين الطرفين لاعتقاد الكويت بأن استقرار العراق يصب في مصلحتها كون استمرار التوتر لا يخدم أمن الكويت الوطني.

العلاقات الكويتية - العراقية وأثر الغزو الصدامي عليها:

كما بينت سابقاً فالعلاقات بين الطرفين كانت تتحسن وتتدهور حسب حالة التوتر بين البلدين ولعل البعد السياسي لتلك العلاقة كان له الأثر الرئيسي في تعثر بناء وتوسع العلاقات الاقتصادية بين الطرفين رغم وجود روابط العلاقات الاجتماعية بين الشعبين العراقي والكويتي اللذين يرتبطان بالعديد من حالات النسب، إضافة إلى اعتماد اقتصاد البصرة على مساهمات كبيرة من أصحاب المصالح الاقتصادية الكويتية لتطوير الاقتصاد في جنوب العراق والاعتماد على الخبرات الكويتية الاقتصادية في المساهمة في تحسين مسيرة الاقتصاد العراقي، ومن جانب آخر كانت الكويت ترى أن أي انهيار للبيئة الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في جنوب العراق على الأخص سيؤثر سلباً على الكويت لقرب مدينة البصرة من الحدود الكويتية، وقد أدى الغزو الصدامي للكويت إلى نتائج كارثية على مسيرة العلاقات الكويتية - العراقية ولا تزال بعض من آثارها باقية رغم مرور أكثر من ٢١ عاماً على تلك الكارثة ففي الجانب السياسي ظلت العلاقة بين البلدين متوترة للغاية خلال مرحلة حكم صدام حسين، وظلت الكويت في حالة قلق مستمر من استمرار النظام الصدامي رغم الهزيمة القاسية بعد حرب تحرير الكويت خوفاً من إعادة تجربة غزو الكويت مرة أخرى خاصة بعد محاولة الغزو الثانية في أكتوبر ١٩٩٤ والتي انتهت بكارثة أخرى لنظام صدام حسين وفي الجانب الاقتصادي ظلت العلاقة الاقتصادية جامدة ومتوقفة بعد أن كانت موانئ الكويت النافذة المثلى للاقتصاد العراقي بينما تأثرت العلاقات الاجتماعية على المستوى الإنساني بسبب وقف التنقل بين البلدين واعتبار أي علاقة بين مواطني البلدين مؤشراً على خيانة مع الجانب الآخر، رغم وجود العديد من الأسر التي تصاهرت من الطرفين ووجود الأبناء والأحفاد الذين انقطعت بهم السبل خلال الفترة الممتدة من الغزو العراقي للكويت لحين سقوط النظام البعثي في بغداد، وكذلك تأثرت ممتلكات المواطنين الكويتيين في أرجاء مختلفة من جنوب العراق عامة والبصرة والفاو والزبير خاصة التي صادرها النظام السابق من دون وجه حق.

واقع العلاقات العراقية - الكويتية بعد سقوط النظام البعثي في بغداد :

برزت بعد سقوط النظام العراقي في إبريل ٢٠٠٣ عدة جوانب للعراق الجديد الذي يحاول الرجوع بقوة لأخذ مكانه في العالم كدولة ذات أبعاد اقليمية مؤثرة بإمكانيات كبيرة لا محدودة يدعمها تاريخ وإرث حضاري لا حدود له يمتد إلى آلاف السنين، وتكمن التحديات للعراق الجديد في الفترة الانتقالية التي يحتاج إليها للعبور إلى المستقبل بعد ماضٍ مثقل بالجراح نتيجة الحكومات الدكتاتورية والحروب المتكررة وانهيار البنية التحتية وتشتت الموارد الطبيعية والبشرية وفقدان الدور الإقليمي، حيث فرضت الأوضاع ذات الإيقاع السريع نفسها على الدول المجاورة للعراق، بالرغم من الانتصار العسكري الأمريكي السهل الذي أسقط نظام صدام حسين بخطة عسكرية مبهرة أدهشت العالم، لم تواكبها خطة محكمة كقوة احتلال تؤدي التزاماتها ومسؤولياتها تجاه الشعب العراقي، واتسم أداء قوات التحالف بعد سقوط بغداد بقدر كبير من التخبط والارتباك بقرارات متسرعة وغير مدروسة أغرقت العراق في حالة من الفوضى والفراغ الأمني والمؤسسي رغم النصائح التي قدمتها العديد من الدول ومؤسسات الدراسات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية قبل بداية الحرب.

> ساهمت أجهزة الإعلام في العراق والكويت في تأزم الأمور بين البلدين من دون وجه حق

لقد كان للقرار الاستراتيجي الذي اتخذته الكويت في إسناد قوات التحالف وفتح أراضيها أمام حرب تحرير العراق والمساهمة بصفة رئيسية في إسقاط نظام صدام حسين أبعاد تاريخية ساهمت في بيان أهمية الكويت كشريك في النظام العالمي الجديد، وعلى الرغم من استمرار بعض دول الجوار للعراق في دعم العنف لأسباب مختلفة إلا أننا في الكويت متفقون على أن الفوضى الشاملة هناك ليست من

الكويت ترى أن استقرار العراق يصب في مصلحتها وبأن استمرار التوتر فيه لا يخدم أمنها الوطني

مصلحتنا، واستمرار التوتر الأمني خاصة في الأجزاء الجنوبية من العراق القريبة من حدودنا لا يخدم أمننا الوطني ككل.

ونحن معنيون بشكل أو بآخر بمستقبل العراق، واستقرار العراق يصب في مصلحتنا الوطنية، وسيساهم بتحسين البلدين، والحكومة الكويتية كانت ولا تزال تساند العراق الجديد بكافة الطرق وتدعم جميع إجراءات بناء الثقة بين البلدين القائمة على حسن الجوار والاحترام المتبادل والتعاون المشترك، وتبادل المصالح وتحقيق الصالح الوطني للبلدين خاصة بعد انحسار التهديد العراقي وإمكانية الاستقرار السياسي في العراق.

لقد قامت الكويت منذ بداية النظام الجديد في العراق بالدعوة إلى إغلاق الملفات العالقة بين الطرفين ودعمت استقرار العراق بعيداً عن تدخل بعض الأطراف الإقليمية وطلبت من بعض الدول المجاورة للعراق وقف العبث بالأمن العراقي ورفض تقسيم العراق والبدء مباشرة بالعودة إلى الأوضاع الطبيعية، وكبادرة حسن نية بعد سقوط النظام البعثي مباشرة فتحت أنبوب المياه العذبة والإمدادات الإنسانية إلى المواطنين العراقيين في ميناء أم قصر وبعض الأجزاء الجنوبية من مدينة البصرة وفتحت معبر العبدلي الحدودي وبدأت في إصدار التأشيرات للمواطنين العراقين الذين يرغبون في زيارة الكويت أو استخدام الكويت كمنطقة عبور إلى الخارج ووافقت على البدء في تنقل الطائرات من وإلى مطار البصرة وبغداد، كما استضافت عدة مؤتمرات لبحث العلاقة بين الطرفين، وطالبت النظام الجديد في العراق بإبداء النية الحسنه من جانبه في تحديد مصير أكثر من ٦٥٠ مواطن كويتي مدني من الأبرياء الذين اختفت آثارهم نتيجة اختطافهم من قبل النظام الصدامي أثناء الغزو العراقي للكويت وحرب تحرير الكويت وكذلك المطالبة بإعادة أرشيف الدولة الرسمي وصيانة العلامات الحدودية بين البلدين والبدء في مناقشة العلاقات الاقتصادية لأجل تطوير البنية التحتية الاقتصادية العراقية وإمكانية استفادة الكويت من استيراد الغاز العراقي ومناقشة وحسم ملف التعويضات لحسم البند السابع من قرارات الأمم المتحدة لتسهيل وإعادة تأهيل العراق للمجتمع الدولي، وعلى الرغم من ذلك فقد بقيت بعض الملفات ترواح في محلها نتيجة اختلاف وجهات النظر بين الحكومتين الكويتية والعراقية، فمن جانب كانت الكويت تصر على إغلاق الملف الإنساني الخاص بالمفقودين بشكل نهائي بينما كان الجانب العراقي يتحجج إما بالأوضاع الأمنية تارة أو لعدم وجود معلومات مفصلة أو لاختلاط الأشلاء مع المفقودين العراقين في المقابر الجماعية، أما فيما يخص صيانة العلامات الحدودية فلقد كان الجانب العراقي يتلكأ من دون إعطاء الأسباب في صيانة تلك العلامات الحدودية التي قامت الأمم المتحدة بتحديدها بموافقة الطرفين، وبالنسبة لملف التعويضات فقد كان هذا الملف أحد أسباب التوتر بين الحين والآخر بين الطرفين، لإصرار العراق إما على إلغائه أو تخفيضه، وإصرار الكويت على إكماله لتعويض المواطنين والدولة عن الخسائر الباهظة التي تحملوها بسبب الغزو العراقي، وقد ساهمت أجهزة الإعلام المختلفة سواء المرئية أو المقروءة أو المسموعة في البلدين في إشعال معارك إعلامية مختلفة بين الطرفين نتيجة بث المعلومات غير الدقيقة والبحث في القضايا الشائكة وإشعال معارك كلامية بين الشعبين مما أدى في أحيان كثيرة إلى تأزم الأمور بين البلدين من دون وجه حق، ولكن من الواضح وجود جهات مختلفة في العراق من بقايا النظام السابق لا تريد للعلاقات مع الكويت أن تتطور إما بافتعال معارك وأزمات لأجل تنفيذ أجندات دولة مجاورة أو لتصدير مشاكل داخلية للإلهاء، ونحن في الكويت كما بينت الجهات الرسمية في عدة مناسبات بأننا مهتمون للغاية باستقرار العراق وخاصة مدينة البصرة لكونها أقرب تجمع سكاني لنا وهي المدينة الرئيسية الثانية في العراق وهناك علاقات متينة سابقة تربط الكويت والبصرة على مدى العقود الماضية، أما فيما يخص المجالس التشريعية في البلدين فمن المؤسف أن بعض أعضاء تلك المجالس يقومون أحياناً بدور سلبي في مسألة تطوير العلاقات الثنائية إما بالتصريحات النارية غير المسؤولة أو بافتعال معارك وهمية بين الجانبين والتي تقوم كذلك بعض وسائل الإعلام خاصة القنوات الفضائية المحسوبة على بعض الجهات الإقليمية في شحن الموقف ضد الأطراف المختلفة في البلدين.

قضية ميناء مبارك وميناء الفاو:

الإعداد لبناء ميناء مبارك كان مخططاً له منذ عدة سنوات ضمن مشروع مدينة الحرير الضخم ليكون معبراً لكافة أنواع التجارة البينية بين الكويت وبلدان الخليج والعراق وتركيا وفكرة بناء الميناء أساساً كانت لخدمة العراق والكويت لكن بعض الجهات في العراق صموا الآذان ورفضوا استيعاب مثل هذه الحقيقة، علماً بأنه باعتراف وزير الخارجية العراقي السيد زيباري بتصريحة الرسمي في بغداد بتاريخ

٥سبتمبر ٢٠١١ بأن التقرير الفني بخصوص ميناء مبارك الكبير قد بدد مخاوف العراق ويرى أن الموافقة سياسية ولسيت أمنية، حيث كان من ضمن مراحل بناء ميناء مبارك الكبير إعداده وربطه بالجنوب العراقي بخطوط سكك حديدية، علماً بأن الميناء يقع داخل حدود الكويت الدولية ولا يؤثر على سير الملاحة في خور عبدالله (الممر المائي الذي يفصل بين البلدين والذي وافقت الكويت على مرور كافة السفن والبواخر المتجهه من وإلى العراق من خلاله داخل المياه الإقليمية الكويتية، كما ألغت المرحلة الرابعة من الميناء وهي التي تتطلب بناء ٦٠ مرسى، بناء على طلب العراق) أما فيما يخص تفكير العراق لبناء ميناء الفاو لدعم ميناء أم قصر فأنا أعتقد بعدم تضارب ذلك الميناء مع ميناء مبارك إلا أن حالة الفساد المستشرية داخل العراق والتي بينت ولا تزال تبين للمراقبين عدم إمكانية بناء أي مشروع منذ سقوط النظام السابق بسبب اختفاء مئات الملايين من الدولارات المخصصة للمشاريع المختلفة وإعادة بناء البنية التحيتة توحي لنا باستحالة بناء هذا الميناء في ظل حالات الفساد والصراع السياسي وعدم الاستقرار الأمني والنفوذ الذي تمارسة إحدى الدول غير العربية المجاورة للعراق لاستمرار الفوضى وعدم الوصول إلى استراتيجية هادفة لبناء العراق الجديد بعد سقوط النظام السابق، وحتى لو فرضنا جدلاً بإمكانية العراق بناء ميناء الفاو فإن ذلك قد يستغرق وقتاً قد يمتد إلى عقدين وهي الفترة التي يمكن للعراق الاستفادة فيها من التسهيلات المقدمة من الكويت عبر استخدام ميناء مبارك.

أدى الغزو الصدامي للكويت إلى نتائج كارثية على مسيرة العلاقات الكويتية - العراقية

كيف يمكن تطوير العلاقات الكويتية العراقية؟

بعيداً عن المعارك الإعلامية ولغة التهديد وتضارب المصالح أعتقد بأن العلاقة الكويتية العراقية يمكن أن تتحسن بسهولة ويسر إذا توفر للطرفين إمكانية الحوار العقلاني والابتعاد عن التصريحات، وتفضيل إرساء أسس المصلحة العامة، ويمكن أن نقترح خريطة طريق لتحسين وتطوير العلاقات الكويتية-العراقية كالتالي:

١- إنهاء ملف المفقودين الكويتيين بصفة نهائية عبر توفير كافة المعلومات لغلق هذا الملف الإنساني نظراً لحساسيته للكثير من العائلات الكويتية.

٢- الانتهاء من صيانة العلامات الحدودية البرية من قبل العراق.

٣- البدء في تطبيق منظور المنطقة الاقتصادية المشتركة بين الكويت والعراق، حيث ستشكل المشاريع المنبثقة من هذا المشروع فورة اقتصادية كبيرة ستنعكس إيجاباً على الطرفين.

٤- إنهاء قضايا الأمن البيئي سواء في خور عبدالله عبر مساهمة الكويت في تنظيف الممر المائي المشترك من بقايا حطام السفن، أو في قيام العراق بتنظيف شط العرب لتفادي استمرار تلويث شمال الخليج.

٥- ستشكل السياحة الدينية والسياحة العادية في أماكن مختلفة من العراق خاصة في المدن مثل البصرة والنجف وكربلاء وكردستان العراق باباً جديداً لتدفق رؤوس الأموال الكويتية عبر الاستثمار الحكومي أو الخاص، كما ستشكل فرصة للعراق لتطوير منشآته السياحة والعادية.

٦- يمكن للجانبين دراسة استخدام الحقول النفطية الحدودية المشتركة بطريقة مفيدة للطرفين.

٧ - سيخلق التحالف المحتمل في قطاع البتروكيماويات فرصة للعراق للاستفادة من الخبرات الكويتية الطويلة في هذا المجال وسيساهم في خلق فرص عمل للجانبين، كما سيؤدي إلى شراكة استراتيجية على المدى الطويل.

٨- دراسة استيراد الغاز الطبيعي من العراق إلى الكويت وخصم التكاليف من الأصول المتبقية من التعويضات المستحقة على العراق.

٩- قيام الجانب العراقي بإرجاع كافة الممتلكات الكويتية التي سلبها النظام البعثي السابق.

١٠- دراسة الجانب الكويتي تخفيض جزء من التعويضات المتبقية ومساعدة العراق إذا أتم كافة متطلبات قرارات الأمم المتحدة المتبقية للخروج من البند السابع، وذلك بهدف تأهيل العراق.

١١- وقف الحملات الإعلامية بين الطرفين والعمل على قيام المشرعين في المجالس المنتخبة في البلدين على احتواء وحل المشاكل المعلقة بين البلدين، بدلاً من زيادة الاحتقان بالتصريحات غير المسؤولة، والأصوات النشاز وترك قضايا النقاش للسلطات التنفيذية في البلدين لتفادي التصعيد الحالي الذي لا يصب في مصلحة البلدين.

١٢- بناء الثقة بين الطرفين عبر إجراء ورش عمل تشارك فيها كافة الأطياف في البلدين للوصول إلى استراتيجية دائمة لوقف الصدام والتأزم المستمر بين البلدين.

١٣- إعطاء ضمانات من العراق إلى الكويت بإمكانية استثمار رؤوس الأموال الكويتية في العراق لتطوير البنية التحتية كجزء من الخصم أ المتوقع من التعويضات العراقية المقررة للكويت ●

*اللواء ركن طيار متقاعد

العلاقات العراقية - الكويتية: واقعها وآفاقها المستقبلية

تعرض العرب في القرن العشرين إلى كوارث إنسانية عدة فاقت في حجمها وآفاقها كارثة سقوط بغداد على يد المغول سنة (١٢٥٨) وكارثة سقوط غرناطة سنة (١٤٩٢)، وما ترتب عليهما من تراجع حضاري خطير، وتخلف مرير ما زال ينهش بجسد الأمة قروناً طوالاً لم تنفع بعدها محاولتها النهضوية مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من بلورة نظام عربي جديد بالمستوى الذي يؤهلها لدخول عصر الصناعة، ومن ثم دخول عصر الألفية الثالثة بثقة عالية، وقد نفضت عن كاهلها غبار التخلف وتبنت أسلوباً علمياً تطبيقياً في التفكير يعمل على تخليصها من رواسب الثقافة التقليدية القائمة على التغالب والغزو لتحل كارثة غزو الكويت ومن ثم كارثة احتلال العراق وما ترتب على ذلك من تداعيات خطيرة أصابت الأمن القومي العربي في الصميم، ليواجه العرب مصيراً مجهولاً لا أحد يعرف مداه مع تنامي الصراعات الإقليمية والدولية في محيطها الإقليمي والدولي فضلاً عن مشكلاتها الداخلية المعقدة.

د. عبدالواحد مشعل *

أصبح العرب تحت وطأة هذه الظروف عرضة لأي ابتزاز وتهديد وتجاهل واستخفاف من أطراف إقليمية ودولية عدة لم يبلغ العرب مثل مستواها، خلال تاريخهم الطويل، وسر هذا التراجع وذلك الاستخفاف يعود لتجاوزهم أو تجاهلهم عدوهم الحقيقي ليغزو بعضهم بعضاً، إنها كارثة حقاً، وما زال هذا الأمر يحز في النفوس، وربما ستبقى أثاره متفاعلة إلى إن يصحو العرب من وطأتها، ويجدوا الوسائل الموضوعية والعلمية للخروج من آثارها ورسم خارطة ثقافية نهضوية جديدة للأجيال القادمة، تكون على مستوى عال من المسؤولية بطريقة تتوافق والتوجهات الحضارية التي يشهدها العالم اليوم، ويفهم العرب معها، أنه لا مكان لهم في عالم الغد السائر نحو التطور، دون أن يفكروا بذلك ويخرجوا من نمط التفكير الفلسفي المجرد إلى نمط التفكير التطبيقي المنتج، وسيأتي يوماً توصف فيه المجتمعات، غير القادرة على الخروج من قمقمها، بالشعوب البدائية، ولكن ليس بلغة الإنثروبولوجيين التقليديين في عزلة المكان، لكن بعزلتها عن الحضارة، ويكون أكثرها، مجرد دمى تحركها أصابع القوى المتنفذة داخلياً وخارجياً.

ولا شك في أن العلاقات العربية؟العربية، ومنها العلاقات العراقية - الكويتية، تعيش إشكاليتها المعقدة، والتي تعكس بشكل لا يقبل الجدل، إخفاق الفكر السياسي العربي في إيجاد حلول جذرية لها، بل إن الرؤى بين العرب إزاء جملة من القضايا الداخلية، وكذلك القضايا الإقليمية والدولية، موضوع اختلاف شديد بينهم، قد تجعلهم يغوصون أكثر فأكثر في مشكلاتهم السياسية، ولا سيما بين الحكام والزعماء الذي يعيشون بين الخوف على مواقعهم في الحكم، وبين عدم قدرة البعض منهم في تقدير الحال في المستقبل، وما زالوا ينقلون إلى العالم، فكرة أن العرب طيبون مجاملون للآخر على حساب شعوبهم. هم (طيبون) مع الأطراف الإقليمية والدولية وعنيدين أو قساة تجاه بعضهم البعض، لتدفع المجتمعات العربية من جراء ذلك، ثمناً باهظاً من عمرها، دون أن تحقق لنفسها المكانة التي تستحقها في الحياة، إذ لا تزال العقلية القبلية والزعامات المنفردة في تصوراتها وأهوائها، تقرر نوعية علاقاتها المحلية والإقليمية والدولية وترسم آفاقها، وتعد أزمة العلاقات العراقية - الكويتية خلال أكثر من ثمانين عام ضحية ذلك. فلم يسعى العرب، جادين لتصحيح مسارها ولم يبذلوا جهوداً حقيقية من أجل إخراجها من شكوكها وتخوفاتها وإرهاصاتها، ومازالوا بعيدين عن تقديم أي مبادرة حقيقية سواء تحت مظلة الجامعة العربية أو مظلة مجلس التعاون الخليجي أو من قبل بلدان عربية مؤثرة، ويتحمل

العرب قبل غيرهم مسؤولية أخلاقية وسياسية عن ذلك، والمؤشرات تدل على أن العرب بعد سنة ١٩٩٠ قد اتجهوا نحو الهاوية، ولا تزال المخاطر تزداد خطورة، ولا أحد يعرف ماذا سيحصل غداً وسط تصاعد الدعوات الطائفية والعرقية وانحسار الحس القومي، وتراجع العلاقات العربية إلى نحو غير مسبوق، الأمر الذي ينذر بنشوب صراعات ثقافية تحركها البواعث الطائفية والعرقية وتتدخل فيها أطراف إقليمية ودولية يخسر العرب جرّائها ما تبقى لهم من مواقع إقليمية، إذ لا تزال خسارة العرب للحافات الشرقية للمحيط الأطلسي في الأندلس تشكل تراجعاً حضارياً لا تزال الأمة تعاني منه، والخوف من أن يفقد العرب في العصر الحديث، حافات أخرى على البحر الأبيض المتوسط وأخرى على الخليج العربي وما يصل بمياهه إلى المحيط الهندي، وعندئذٍ لا ينفع الندم أو التباكي على الأطلال، وعلية لا بد من تصحيح مسارات العلاقات العربية- العربية، وعلى وجه الخصوص العلاقات العراقية- الكويتية ومراجعة الماضي ونقده وتصحيح مساره من أجل ألا تكون هناك ثغرة تعود من خلالها المأساة إلى العرب من جديد، وتزداد أهمية الدعوة لهذا التصحيح كون العراق والكويت يحتلان موقعاً استراتيجياً، سواء ما يتصل بحيوية الموقع بالنسبة لمنطقة الخليج العربي ومحيطه الإقليمي الذي تحيط به مخاطر مشاريع إقليمية ودولية مهيئه للصراع، أو ما يتصل بأهمية الموقع من الناحية الاقتصادية والثقافية بالنسبة لشبه جزيرة العرب من أقصاها إلى أقصاها، وما يمكن أن يشكله التوتر المستمر بين العراق ودولة الكويت، متغير أساسي ومؤثر في انفراط الروابط العربية تحت أي مسمى، وبالتالي يؤدي إلى ضرب العرب في مركزهم الحيوي في قلب الجزيرة العربية، ومن هنا لابد من التفكير جدياً في تقييم واقع العلاقات العراقية ؟ الكويتية، وتخليص العرب من جراء تدهورها من مخاطر جادة قد تؤدي بالكل إلى الهاوية، ومن ثم تعرض العرب لتحديات أجنبية خطيرة تهدد مقدراتهم، شرقاً وغرباً، ومن هنا تأتي أهمية تأسيس ثقافة مجتمعية في العراق والكويت تقوم على أساس الاعتراف المتبادل، وتبديل المفاهيم التقليدية بمفاهيم جديدة،لا سيما أن ثقافة الأجيال الجديدة تختلف في عناصرها عن تلك التي نشأ عليها الآباء والأجداد، وضرورة استثمار ذلك في إصلاح العلاقات العراقية - الكويتية من أجل انطلاقها بعيداً عن الأحقاد والشكوك.

لمحة تاريخية

تاريخ دولة الكويت جزء حيوي من تاريخ العرب، كما أن تاريخ دولة العراق جزء مفصلي من تاريخ العرب، ولا شك في أن البلاد العربية قد انضوت فترة طويلة تحت الحكم العثماني الذي سار على مسار الثقافة الإسلامية، إذ انقسمت البلاد الإسلامية إلى ولايات إسلامية كترجمة لفلسفة النظام الإسلامي، القائم على أساس (نظام الولايات) في إدارة شؤون الدولة، حيث لم يعرف العرب في تاريخهم الطويل، مصطلحات الوطنية والقومية والديمقراطية وغيرها، إلا بعد مجيء الاستعمار الأوروبي القديم مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وهو ينقل معه مثل تلك المفاهيم الجديدة، فضلاً عن تصورات أخرى عن نظام الدولة والمجتمع، كانت قد صاغتها الثورة التطبيقية العلمية في إنكلترا والثورة الفكرية في فرنسا، لتضع أمام البشرية تصورات حديثة أضحت ضرورية للحياة الاقتصادية ولغة الطاقة والانبعاث الحضاري المادي، وولادة المنهج العلمي وتلاشي منهج الجدل البيزنطي، إذ أصبح التطبيق والتجريب الفيصل الذي تفسر به الحياة وتوضع على ضوئها الحلول المناسبة لمشكلات الإنسان، لذا ينبغي فهم تاريخ المنطقة العربية، بما فيها تاريخ العراق والكويت على ضوء فلسفة النظام الإسلامي أعلاه الذي ضاعت فيه الحدود وانتفت فيه الحاجة إلى مفهوم الاستقلال الوطني تحت فلسفة أرض الإسلام للمسلمين، ولهذا لم يكن هناك (تاريخياً) خلاف حدودي بين العراق والكويت وغيرهما من بلاد المسلمين. كما لا يخفى عن الكل، أن تاريخ العراق موغل في القدم، وقد ظهرت على أرضه حضارات رائدة في التاريخ القديم قبل الميلاد، كذلك للكويت تاريخ قديم يمتد إلى ما قبل الميلاد أيضاً، وتشير الموسوعة الحرة (وكيبيديا) على الإنترنت (عن تاريخ الكويت)، إلى أن تاريخ الآثار المكتشفة فيها، يرجع إلى ما قبل الميلاد، حيث استوطنت جزيرة فيلكا من قبل الهيلينستيين في القرن السادس قبل الميلاد، ثم استولت قوات الإسكندر الأكبر على الجزيرة وأطلق عليها اليونانيون اسم (ايكاروس)، وتشير الموسوعة أيضاً إلى أن الكويت كمدينة تأسست في القرن السادس عشر، وقد كان أغلب سكانها يمتهنون الغوص على الؤلؤ والتجارة البحرية بين الهند وشبه الجزيرة العربية، الأمر الذي ساعد على تحويل الكويت إلى مركز تجاري في شمال الخليج العربي وميناء رئيسي لكل من شبه الجزيرة العربية وبلاد الرافدين، وقد بلغت مهنة الغوص أعلى مراحلها في زمن حكم الشيخ مبارك الصباح، إذ بلغت السفن في الكويت قرابة (٨٠٠) سفينة. وقد كان لاكتشاف النفط دور أساسي في جعل الكويت من أهم المدن الخليجية تطوراً، (عمرانياً وثقافياً)، وتعد نهضة الكويت الحديثة نقطة تحول فاصلة في تاريخها الحديث، إذ توسعت بعد هدم سورها، واستوطنها الكثير من البدو الرحل، وتغير نمط البناء والحياة الاجتماعية فيها بشكل سريع ومتطور، وقد حكم الكويت

> كان لاكتشاف النفط دور أساسي في جعل الكويت من أهم المدن الخليجية تطوراً

منذ عام ١٦١٣ حتى اليوم (١٥) شيخاً، وقد أجمعت المراجع على أن الشيخ مبارك الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥) هو المؤسس الحقيقي لدولة الكويت، ونص الدستور الكويتي في مادته الرابعة على أن جميع حكام الكويت بعده، من ذريته بأبنائه وأبناء أبنائه.

العلاقات العراقية - الكويتية، وضرورة الخروج من القمقم

أشرنا إلى أن قاموس المفاهيم في العالم الجديد يختلف كلياً عن تلك المفاهيم التي سادت في العالم القديم، فالعالم الصناعي والمجتمعات المنبثقة عنه أو التي تشكل أجزاءه الحالية، قد اختارت طريقها في تنظيم علاقاتها الدولية على أساس الحدود الوطنية ونظمها المستقلة، ولا شك في أن الأوروبيين قد وصلوا إلى نهضتهم بعد حروب طاحنة وصراعات مريرة دفعوا من جرائها ملايين من البشر كضحايا قبل أن يتمكنوا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، من صياغة مفاهيم ونظم جديدة قائمة على فلسفة اقتصادية في التنمية وأخرى سياسية قائمة على احترام كرامة الإنسان وصيانة حقوقه وحريته، والتخلص من الفلسفات القومية القائمة على التطرف الشوفيني، والتي نجم عنها عداوات عديدة كالعداوة بين الإنكليز والألمان مثلاً، إلا أن قدرة الأوروبيين على مراجعة علاقاتهم، مراجعة نقدية وموضوعية، مكنتهم من تطويق تلك العداوات ورسم شبكة من العلاقات الإيجابية أدت في نهاية المطاف إلى التخلص من عقد الماضي، وولادة أجيال جديدة تجاوزت تلك الأوضاع وعملت على إنهائها، وما الاتحاد الأوروبي اليوم، إلا صورة واضحة لهذه الشبكة الإيجابية من العلاقات. والسؤال الذي ينبغي إن يطرح الآن، هل يستطيع الفكر السياسي والاجتماعي العربي الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجربة الأوروبية في سبيل إخراج العلاقات العربية- العربية ومنها العلاقات العراقية -الكويتية من قمقمها لتنطلق في فضاء التسامح - إن المعطيات الثقافية للأجيال الجديدة (أجيال الإنترنت)، وحصول تحول حقيقي في منظومتها القيمية، وقراءتها للواقع بطريقة مختلفة عن طريقة الآباء والأجداد، تفرض على صناع القرار والمؤرخين والنخب المثقفة والأوساط الشعبية في كل من العراق والكويت، مراجعة علاقاتهما، مراجعة نقدية وموضوعية أي ليس فقط مراجعة سياسية إنما مراجعة اجتماعية وحضارية من أجل رسم شبكة علاقات إيجابية تتجاوز الأفكار التي تروج العداء بين الأشقاء، وهذا يتطلب خطوات إجرائية لإزالة الآثار الاجتماعية والنفسية التي أصابت العلاقات العراقية-الكويتية بعد كارثة ١٩٩٠، وليس أمام البلدين إلا العمل في سبيل ذلك، ليس فقط من أجل الأجيال الحالية إنما من أجل الأجيال القادمة، ويمكن القول إن للعرب أسوة حسنة في نجاح الأوروبيين في إصلاح علاقاتهم السياسية والثقافية بعد عداوات شديدة من جراء الحروب، وبناء علاقات إيجابية في المرحلة الحالية، وقبل كل ذلك لهم في تاريخ الإسلام الأول في التسامح أسوة حسنة أيضاً، لذا ينبغي العمل على بناء تصورات جديدة قائمة على ضرورة تعميق العلاقات الاجتماعية بين المجتمعين العراقي والكويتي وتقع ذات المسؤولية على منظمات المجتمع المدني والمجتمع الأهلي والنخب المثقفة ووسائل الاتصال المختلفة، وتمثل هذه الدعوة أهمية كبيرة للجميع، لأن القادم هو الأهم، مع الاعتراف بأن ما أصاب الكويت من خسائر مختلفة أولاً، والعراق لاحقاً، يشكل مأساة ونقطة حزينة في تاريخ العرب المعاصر، وينبغي ألا نبقى نبكي الماضي لأن المرحلة الحالية والقادمة للمنطقة تحمل مخاطر سوف يضيع بها الجميع إذا لم تُصَغْ ثقافة جديدة تنهي كل الأفكار التي تروج لتعكير العلاقات بين العراق والكويت، وعلى صناع القرار في العراق والكويت إخلاص النية في وضع حد نهائي لهذه الأوضاع الحزينة، كما يجب على العرب جميعاً، تحمل مسؤولياتهم الأخلاقية في هذا الجانب والتخلص من عقد الماضي، لأن العالم الذي نعيش فيه ليس زمن القبائل والغزو إنما زمن الدولة والمؤسسات الدستورية والاحترام المتبادل بين الدول على أساس المصالح المتبادلة، وينبغي على الجميع، الوعي بأن المنطقة العربية ولا سيما العراق والجزيرة والخليج العربي تواجه تحديات ضخمة تتطلب العمل من أجل بلورة استتراتيجية عربية لمواجهتها، كما أن المحيط الإقليمي للمنطقة العربية بشكل عام، ولاسيما بعد الثورات الشعبية في تونس ومصر وغيرهما سيشهد تحركات إقليمية حثيثة تجاه دول عربية مؤثرة من أجل صياغة تحالفات معها، لاسيما مع دخول تركيا على الخط بقوة وسعيها إلى مد علاقات اقتصادية (وهي بحاجة ماسة لها) وعلاقات سياسية وربما إلى تحالفات مع الدولة المصرية بثوبها الجديد ومع ضرورة فهم دلالات هذه التحالفات ومدى استفادة العرب منها وأهميتها بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، وعليه ينبغي ألا يبقى العراق والكويت يعيشان أزمة علاقة، وينبغي عليهما أيضاً أن يعرفا، أنهما بلدان مهمان في المنطقة وأي تعطيل لهذه العلاقة سيكون له تداعياته الخطيرة على أمن المنطقة ومستقبلها، لأن المسألة الأساسية في العلاقات الدولية هي المصالح، فلماذا لا نرتقي إلى مستوى صياغة علاقات عراقية-كويتية تأخذ في الاعتبار مصالح العراق والكويت والمنطقة بشكل عام وكسر الحاجز النفسي، كي تنطلق العلاقات العراقية-الكويتية في آفاق مستقبلية رحبة، وهي ترسم غداً مشرقاً للأجيال القادمة.

يتحمل العرب قبل غيرهم مسؤولية تدهور العلاقات العراقية-الكويتية

نحو إطار جديد للعلاقات العراقية- الكويتية

إن التاريخ يفرض على قادة البلدين، العراق والكويت، أن يؤسسوا قاعدة قيم جديدة لعلاقات متكافئة قائمة على الاحترام المتبادل، ونبذ كل الأفكار السلبية، وأن يتحلى الجميع بالشجاعة، والاعتراف بالأخطاء ومراجعتها ومعرفة أسبابها من أجل غربلة التراث الثقافي والاعتراف بأحقية الدولة الكويتية على العيش بسلام، ونبذ كل الأفكار التي تتعارض مع ذلك، وينبغي أن تؤسس ثقافة جديدة تأخذ بها الأجيال القادمة وهي تطوي صفحة الماضي وأخطاءها ومآسيها، التي دفع ثمنها الشعب الكويتي أولاً ثم الشعب العراقي ثانياً والعرب جمعياً ثالثاً، وعليه لا يمكن تحقيق خطوات ناجحة في بلورة إطار جديد للعلاقات العراقية -الكويتية، ينهي إلى الأبد حالات القلق والشكوك القائمة بين البلدين، دون إعادة الاعتبار للشعب الكويتي أولاً وللشعب العراقي ثانياً، بعد ويلات الحرب، وأن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم دون إرادة سياسية وشعبية معاً وإزالة كل بؤر التوتر ابتداءً من تخطيط الحدود وتثبيتها وفق القوانين الدولية، مروراً بدراسة إنشاء ميناء مبارك الكبير فنياً وعلمياً دون أي حسابات سياسية، ومعرفة مدى آثار إنشائه على مصالح البلدين وانتهاءً بالعمل الجاد على ترسيخ قيم التسامح، فالمنطق يفرض على الجميع، الابتعاد عن أي إجراءات تسبب توتراً مستقبلياً بين البلدين الشقيقين، قد تدفع ثمنه الأجيال القادمة. إن تأسيس واقع جديد إيجابي من العلاقات بين البلدين يمكن أن تنبثق منه منظومة قيم جديدة تحترم إرادة الشعوب واستقلالها، تسير عليه الأجيال وهي مطمئنة على مستقبلها، وهو ما ينبغي على قادة الشعبين التأسيس له، ويشير الدكتور عبدالله خليفة الشايجي رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت في مقالة بعنوان: الكويت والعراق ظلم التاريخ والجغرافية، منشورة بتاريخ ٣٠مايو ٢٠١١ / على موقع جريدة الاتحاد الإماراتية، إلى (العلاقة المعقدة والمرتبكة بين الكويت والعراق التي ترفض أن تتقدم إلى المستقبل، وتبقى عالقة في الماضي، تستحضر أشباحه ومظالمه وعقده وهواجسه حتى بعد مرور أكثر من عقدين على أكبر كارثة بين البلدين من غزو واحتلال الكويت وعقوبات وحصار وحرب وإسقاط النظام العراقي، وهذا يكرس جدلية العلاقة بين البلدين). ويرى الدكتور الشايجي أيضاً، (أن الكارثة فجرت تغييرات جارفة في تضاريس توازن القوى في الخليج العربي والشرق الأوسط وفي موازين القوى في المنطقة، في اعتداء غير مسبوق في حجمه وأبعاده وتداعياته على البلدين، وكذلك على الأمن القومي والوحدة والتضامن العربي، حيث أخرج العراق من معادلة الأمن الإقليمي والعربي). فالخسارة التي حلت بالعرب قد فتحت الأبواب أمام القوى الخارجية في توسيع دائرة مصالحها وتوسيع نفوذها العسكري والسياسي في منطقة الخليج العربي ومحيطه الإقليمي، وأضحى التدخل الخارجي أمراً مقبولاً في أكثر الأحيان من أجل تحقيق مصالح محلية وأخرى مصالح قوى دولية، لاسيما ما يتصل بتوسيع دائرة نفوذها وتحقيق مواقع متقدمة لها في المنطقة، حتى يتسنى لها إدارة الصراع مع خصومها، إذ أصبحت المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم ضعفاً واستباحة، ناهيك عن ما ينتظرها من تغيرات لا يعرف مداها من جراء ما تشهده من انتفاضات وثورات شعبية، قد يقود بعضها (تحت لائحة الحقوق المشروعة للإثنيات)، تفككاً خطيراً في جغرافيتها وثقافتها الوطنية، فها هو العراق يواجه خطر التقسيم، وقد انقسم السودان إلى شمال وجنوب وربما في المستقبل إلى شرق وغرب، كما يمر القرن الإفريقي والأوضاع في الصومال بظروف اقتصادية سيئة وتتعرض البلاد إلى مزيد من التفتت الاجتماعي والثقافي، كما أن التغيرات الجارية الآن في العديد من البلدان العربية قد تؤدي إلى حالة من الفوضى السياسية من جراء حالة الصراع بين مئات الأحزاب والحركات التي تتفاعل في بيئة تقليدية لا تستطيع تجاوز ثقافتها المحلية وبالتالي سيتصارع الجميع على السلطة والنفوذ، كما أن بعض التغيرات الجارية، قد تؤدي إلى صراعات إقليمية ستدفع ثمنها شعوب المنطقة، قبل ترتيب الأوضاع، لتدخل خارجي يكون لإسرائيل فيه دور محوري، وكل هذه التداعيات جاءت بعد كارثة ١٩٩٠ وناتجة عنها، لذا أضحى الكلام عن منظومة الدفاع العربي، كلاماً قديماً بعد أن فقدت حيويتها وتعرض الأمن القومي العربي إلى هزات عنيفة، كما أن الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية قد تدهورت في أغلب البلاد العربية، لذا ينبغي إعادة حسابات العلاقات العراقية ؟ الكويتية ومراجعتها بشكل عقلاني، لأن المرحلة القادمة تحمل كثيراً من التعقيدات على المستوى الإقليمي، لاسيما أن المشرق العربي يعيش حراكاً شعبياً، وما يمكن أن تؤول إليه أوضاعه بمشاهد جديدة، ولاسيما في سوريا، وما قد ينتج عنه من صراعات سياسية، قد تقود إلى التقسيم، الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور أوضاع صراع جديدة، إقليمياً ودولياً، يصعب السيطرة عليها، قد يدفع ثمنها العرب، بضريبة خسارة أكبر وأوسع من ضريبة كارثتهم في الأندلس ●

> ينبغي إعادة حسابات العلاقات العراقية - الكويتية ومراجعتها بشكل عقلاني

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

واقع العلاقات الكويتية - العراقية وسبل تحسينها وتطويرها

مرت العلاقات التاريخية والدبلوماسية بين الكويت والعراق بمراحل عدة يمكن وصف أغلبها بالعلاقات المتوترة وغير الجيدة على مر الزمن. ومع معاينة التطورات التاريخية بين البلدين نجد أن قضية الحدود هي المفصل الأهم في تحديد تلك العلاقات.

عفراء أحمد البابطين *

منذ الاستعمار البريطاني وحتى نشأة الملكية العراقية ووصولاً إلى حكم عبدالكريم قاسم وصدام حسين، تعاقبت الحكومات العراقية على شن الحروب الدبلوماسية وغير الدبلوماسية التي من شأنها أن تسمح للعراق بتوسيع أراضيه والحصول على أكبر إطلالة ممكنة على الخليج العربي. بيد أن الكويت كانت دائماً تتمسك بحقوقها السيادية عبر الاتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود سواء التي أقرت في عهد الاحتلال البريطاني أو تلك التي صدرت عبر قرارات مجلس الأمن. ومن دون الدخول في تفاصيل قضية ترسيم الحدود والاتفاقيات والقرارات التي صدرت بهذا الشأن بين كل من الكويت والعراق، إلا أن ما يهمنا الإشارة إليه في هذا المقال هو التأكيد على أن هذه القضية أثرت وبشكل كبير على شكل وتطور العلاقات الكويتية-العراقية في جميع المجالات.

وبناء على ما سبق، فقد شكل العراق للكويت مصدر تهديد أمني مستمر طوال العقود السابقة. وعلى الرغم من تغير شكل وطبيعة وملامح تلك التهديدات من فترة لأخرى والتي كانت دوافعها وأسبابها دوماً تقع تحت إطار الحقوق التاريخية للعراق ورفضها للاتفاقيات الخاصة بالحدود بين البلدين، فقد تطورت الأوضاع في بداية السبعينات إلى تهديد فعلي عندما اجتاح العراق الحدود الكويتية واحتل مواقع متنازع عليها في مارس ١٩٧٣م، لكن الضغوط العربية أسفرت آنذاك عن إقناع الجانب العراقي بالانسحاب. لكن التهديدات العراقية للكويت استمرت خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي جرى في ١٩٦٨م وتولى فيها صدام حسين السلطة، ووضع الكويت ودول الخليج في أزمات دبلوماسية وأمنية أثناء الحرب العراقية-الإيرانية. وعلى الرغم من دعم ومساندة الكويت والخليج للعراق أثناء تلك الحرب بالتمويل اللازم وبالدفع المعنوي المطلوب، لم تستمر تلك الانفراجة في طبيعة العلاقة بين البلدين طويلاً، فبعدما انتهى نظام صدام حسين من حربه مع إيران والتي أفرزت مشاكل عدة في الداخل العراقي وأهلكت الهيكل الاقتصادي والسياسي للعراق، انتقل مجدداً لتهديد الكويت في أوائل التسعينات حتى انتهى الأمر باحتلال أراضي الكويت لسبعة أشهر مخلفاً دماراً كبيراً على كل الصعد.

يعتبر الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م هو المنعطف الأكبر والأخطر في واقع العلاقة بين البلدين، فقد انتقلت تلك العلاقة من دائرة الحذر والشك والريبة إلى دائرة حرب مسلحة استبيحت فيها الأراضي الكويتية، وما كان للكويت إلا الدفاع عن تلك السيادة بكل ما يلزم عسكرياً وقانونياً. ومنذ تحرير الكويت في فبراير ١٩٩١م عبر قوات التحالف الدولية وتحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ظلت العلاقات بين البلدين متوترة ولم تنجح كل المساعي العربية لتصحيح الوضع بين البلدين. وتأتي النظرة الكويتية في هذا الشأن أن نظام صدام حسين ؟ في الفترة ما بين تحرير الكويت وسقوط نظامه في ٢٠٠٣م عبر القوات الأمريكية ؟ انتهج السياسة العدائية ذاتها من خلال التصريحات الرسمية العراقية، ناهيك عن استمرار رفض العراق الالتزام بالقرارات الدولية الخاصة بترسيم الحدود والتعويضات والإفراج عن الأسرى الكويتيين في الغزو العراقي.

وبالنظر إلى واقع البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية للعراق في مرحلة ما بعد نظام البعث العراقي وأثرها على العلاقة بين البلدين، تشير كثير من المعطيات إلى استمرار العراق في تعكير جو المصالحة مع الكويت وعدم طي ملف العداوة الناتجة من المطالبات غير القانونية بشأن الحدود بين البلدين وذلك عبر شن الحروب الإعلامية عبر تصريحات غير مسؤولة من قبل مسؤولين عراقيين يتحدثون بين حين وآخر عن الحقوق التاريخية المزعومة التي كانت بارزة في حكم عبدالكريم قاسم وحتى حكم صدام حسين. وفي واقع الأمر، فإن

ديمومة تلك الحروب الدبلوماسية والإعلامية من شأنها أن تعلق مسيرة المصالحة بين الكويت والعراق وتعطل أواصر التعاون والتنمية اللازمة التي تخدم البلدين على اعتبار أن الكويت والعراق تربطهما علاقات استراتيجية تفرضها الجغرافيا والتاريخ والعقيدة ولابد من تفعيل وتقوية تلك العلاقة لما فيه مصلحة لاستقرار المنطقة ونموها وتطورها، فكلما زادت التوترات وسوء العلاقة بين البلدين أثر ذلك سلباً على منطقة الخليج العربي بشكل عام وعلى البلدين بشكل خاص.

ميناء مبارك الكبير: بداية أزمة جديدة بين البلدين

يمكن القول، بأن قضية ميناء مبارك الكبير الكويتي قد فجرت أزمة دبلوماسية جديدة بين الكويت والعراق، فمنذ أن أعلنت الكويت إقدامها على تنفيذ مشروع الميناء في جزيرة بوبيان الكويتية بدأ العراق التحرك بشتى الطرق لوقف تنفيذه. وفي هذا الشأن، أخذت مجموعة من النواب العراقيين وبعض المسؤولين العراقيين في الحكومة على عاتقهم شن الحرب الدبلوماسية والإعلامية في محاولة لتعطيل المشروع وذلك من خلال شحن الشارع العراقي باتهامات لا أساس لها من الصحة ولا المنطق بأن المشروع يضر العراق ملاحياً واقتصادياً.

وبالرغم من أن المشروع يقع على أرض كويتية ذات سيادة والتفاصيل الفنية للمشروع لا تتعارض مع المصالح العراقية ، إلا أن حكومة الكويت لم تمانع في استقبال الوفود العراقية للنظر والاطلاع على التفاصيل الفنية للمشروع وطمأنة الجانب العراقي والتأكيد على أن المشروع لا يضر العراق، وذلك بحكم الجيرة وسعي الكويت الدائم للعمل على استقرار المنطقة والمضي في عملية المصالحة ومحاولة طي صفحات الماضي بين الجانبين، إذ تعي الكويت جيداً أنه من أجل نمو وتطور المنطقة واستقرارها فلابد من الابتعاد عن كل ما من شأنه زيادة التوتر والاضطراب في العلاقات الثنائية. فالعمل على توضيح الأمور الفنية لهذا المشروع للجانب العراقي يغلق الطرق لأصحاب الأصوات اللامسؤولة في العراق والتي تسعى لخلق أزمات جديدة مع الجانب الكويتي ليس لشيء إنما لأغراض أخرى.

ونظن أن المعارضين لمشروع ميناء مبارك الكبير لهم الأسباب المختلفة التي تجعلهم يرتابون ويعترضون على المشروع، ولعل أهمها، الضغط على الجانب الكويتي لتقديم التسهيلات والتنازلات الواحدة تلو الأخرى في شأن قضايا التعويضات، إذ يجد المعارضون العراقيون هذه الأزمة فرصة ثمينة للتفاوض والضغط على الكويت من أجل الحصول على نوع من الترضيات في هذا الخصوص، إلا أن هذا لا يستثني البعض من المعارضين الذين يرفضون المشروع من باب الحقوق التاريخية المزعومة للعراق في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتية، وتلك الأصوات ماهي إلا امتداد للنهج العراقي السابق في خطاباته السياسية. واستناداً على ماسبق، نرى أن اعتراض العراق على المشروع لا يأتي على التفاصيل الفنية إنما هي اعتراضات واضحة لأغراض سياسية بحتة ترمي إلى شغل الشارع العراقي وشحنه على الكويت من باب إقناعهم بالنية الكويتية المبيتة للإضرار بمصالح العراق، والواقع فإن هذه الاعتراضات تأتي لمصالح انتخابية مؤقتة واستعمالها كورقة ضغط للأسباب سالفة الذكر.

في دراسة أعددتها ونشرت في جريدة الأنباء الكويتية عدد ١٢٧٥٠ في تاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١١م بعنوان «قراءة في محددات أزمة ميناء مبارك الكبير وتداعياتها وسبل المخرج منها»، فإن أهم ماجاء فيها: (أن على العراق أن يدرك أن سبل تحسين العلاقة مع الكويت تبدأ بإزالة نظرة الشك والريبة لجارتها الكويت، ولابد للعراق أن يوحد سياسته الخارجية دون أن تكون للتأثيرات الداخلية العراقية أي تغيير في مسار علاقاته مع دول الجوار. ففي تركيز الطرف العراقي على ثوابت العراق الخارجية تجاه جيرانه أثر كبير في تحقيق الاستقرار الداخلي والأمني فيها، فكلما بقي العراق في أزمات متلاحقة خارجية، يؤثر هذا سلباً على أزماته الداخلية. كما أن محاولة العراق اختلاق أزمات مع الجيران على أساس تصدير الأزمات للخارج، واستخدامها كاستراتيجية ضغط على الجيران لتقديم تسهيلات شكلية ورمزية دون استنادات قانونية ومنطقية من شأنها أن تعقد المسائل أكثر وتخلق جو عدم الاستقرار الذي هو في أمس الحاجة له).

> شكل العراق للكويت مصدر تهديد أمني مستمر طوال العقود السابقة

واختتمت في الدراسة سالفة الذكر، (أن العراق لابد أن يعي أن الثوابت الكويتية والسيادة الكويتية خط أحمر، فإذا كانت هناك تخوفات إزاء هذا المشروع فلا بد أن تأتي عبر قنوات دبلوماسية، وسترحب الكويت دوماً في توصيل المعلومة الصحيحة لأي جانب، فالكويت لم تبدأ يوماً في اختلاق أزمات ولم تتعدّ وتخترق أية قوانين دولية التزمت بها، وما زالت سباقة في مبادراتها لتطوير العلاقات الثنائية بين الكويت والعراق لما يخدم الطرفين ويخدم المنطقة. وبالتالي، فلا بد أن تتقدم العراق بمبادرات مماثلة لتثبيت حسن نيتها واستعدادها لتحسين العلاقة مع الكويت، والابتعاد عن كل ما من شأنه إضعاف تلك العلاقة ومناهضة سبل المصالحة مع الكويت).

تصورات خاصة لمستقبل أفضل للعلاقات الكويتية العراقية

ثمة مبادئ أساسية يلزم أخذها بعين الاعتبار لفتح آفاق جديدة للعلاقات بين الكويت والعراق أولها، احترام قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والعمل على تنفيذها. وبهذا الخصوص، يأتي قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) والصادر في ١٩٩٣م أحد أهم تلك

مسألة ترسيم الحدود أثرت بشكل كبير على شكل وتطور العلاقات الكويتية-العراقية في جميع المجالات

القرارات والمعني بترسيم الحدود بين البلدين، حيث إن استمرار الجانب العراقي بتقديم الاعتراضات في شأن الأراضي المتنازع عليها ماهي إلا سبيل لتعطيل العلاقات بين الجانبين، ولاسيما أن الكويت كانت ومازالت تحترم القرارات الدولية وتلتزم بها، ولم يسبق لها أن اخترقت أياً منها وهذا يفرض على العراق أن يتخلص من النهج السابق لحكم النظام البعثي والتطلع لفتح صفحات جديدة مع الكويت في هذا الشأن الذي يضمن له الاندماج مع دول الخليج العربي وإزالة كل أسباب التوتر والجفاء وذلك بالعمل الفعلي لتأكيد حسن النوايا وبناء الثقة في التعاون مع الكويت ودول الخليج العربي والتخلي عن سياسة التهديد والإيمان بضرورة العمل على سرعة حل النزاعات القائمة بين الكويت والعراق. فمما لا شك فيه، أن العلاقات الثنائية بين الكويت والعراق لن تتحسن وتتطور من دون ود متبادل وفهم مشترك لقضايا السيادة في البلدين.

أما ثانياً، أن تكون هناك رؤية واستراتيجية عراقية واضحة في ضبط الانفلات الأمني الحاصل داخل العراق. ليس ثمة شك أن الكويت ودول الخليج تعاني من الاضطرابات الأمنية والتوترات الحاصلة داخل العراق والتي تشكل تهديداً لأمن الكويت والمنطقة. فمنذ سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣م، تعرضت الحدود الكويتية لاضطرابات متتالية، ولعل أهمها ما حدث في أغسطس عام ٢٠٠٦م عندما أقدمت عناصر عراقية مسلحة بإطلاق النار على دوريات كويتية على الحدود وآخرها إطلاق صواريخ من الداخل العراقي على موقع ميناء مبارك الكبير في الشهر الماضي من هذا العام. وبالرغم من الاتفاقات الثنائية بين الحكومة الكويتية والعراقية على ضرورة تشديد الإجراءات الأمنية على المناطق الحدودية بين البلدين، إلا أن العراق يفتقر لوضع أسس أمنية واستراتيجيات شاملة لمجابهة تلك الظواهر الأمنية على الحدود الكويتية-العراقية ولاسيما عمليات التهريب وتجارة السلاح وغيرها من صور الجرائم المنظمة التي تتم عبر الحدود. يمكن القول في هذه الجزئية، إن على العراق أن يعمل مع الكويت بنية صادقة لضمان التنسيق والتعاون الكامل بين جهازي الأمن الكويتي والعراقي بما في ذلك تبادل المعلومات ووضع الخطط والبرامج المشتركة لمواجهة التحديات الأمنية وشل حركة تنقل العناصر الإرهابية عبر عمليات تعزيز الحماية الحدودية وتطوير آليات الرقابة في المنافذ البرية والبحرية والجوية، فمتى ما استقرت الحدود بين البلدين أدى ذلك لمزيد من الاستقرار والأمن بما يضمن توسيع تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين والدفع بمزيد من التعاون على كافة الصعد.

أما ثالثاً، فعلى العراق التركيز على توسيع التعاون في المجالات الاقتصادية مع الكويت ودول الخليج العربي. إذ يمكن القول وبشيء من اليقين، إن العلاقات السياسية تتطور وتتحسن عند تعزيز العلاقات الاقتصادية وتفعيلها. فالتلاحم الاقتصادي بين الكويت والعراق يزيل أية معوقات تحد من تأسيس علاقات آمنة ومستمرة بين البلدين. إن عملية تبادل المنافع والمصالح الاقتصادية المشتركة والتي تكون مدعومة بالشفافية من شأنها تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين وتحفز العراق لإعادة استقراره واندماجه مع دول المنطقة وذلك عبر بناء اقتصاد عراقي قوي على أسس راسخة وبمساهمة خليجية وعربية وإقليمية تدفع بالعراق إلى الخروج من أزماته الداخلية والانفتاح مع دول المنطقة.

مازال العراق تحت الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة عبر قرار (٦٧٨) والصادر في عام ١٩٩٠م، ولن تقنع الحكومة العراقية الولايات المتحدة الأمريكية والدول العظمى لوقف هذا القرار دون تقديم مساعٍ حقيقية ونيات صادقة في احترام دول الجوار واحترام سيادتها. لذا فإن سياسات التهديد وعدم الوعي بالمصير التاريخي المشترك في المنطقة والتي تصدر من القيادة العراقية نحو الكويت بين حين وآخر، خاصة بعد تفجر أزمة ميناء مبارك الكبير بين الكويت والعراق، ستؤثر بالقطع سلباً على الدولة العراقية وستبقيها تحت الفصل السابع ولاسيما أن العراق مازال يعاني من الانفلات الأمني الواضح في أراضيه وتصاعد أعمال العنف والإرهاب وبروز أعمال العنف الطائفي وتصاعد النفوذ الإيراني داخل العراق، والتي تمثل بمجموعها تحديات كبيرة للعراق تؤخر خروجه من الفصل السابع وهو ما له من تداعيات سلبية تضمن مزيداً من الفوضى والتوتر الأمني والسياسي في ظل تعدد القوى السياسية وتباين أيديولوجياتها وانتماءاتها السياسية والطائفية بصورة تعقد من صياغة معادلة سياسية متوازنة للحياة السياسية في العراق. وفي النهاية، فإن تلك الإشكاليات إذا لم يتعامل معها العراق بصورة جدية وعملية وبرغبة صادقة بتحسين الهيكل الداخلي العراقي وانتهاج سياسات حسن الجوار مع الكويت ودول المنطقة فإن العراق سيغرق في علاقات دولية وإقليمية يسودها التوتر وتتنازعها الصراعات والشكوك مما سيعطل أي تقدم في بناء الدولة العراقية الجديدة في مرحلة ما بعد صدام حسين ●

*باحثة كويتية في الشؤون السياسية

ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في أبعاد الأزمة وتداعياتها

تحتل جزيرة بوبيان الكويتية، والتي يقام عليها مشروع ميناء مبارك الكبير المثير للجدل موقعاً جغرافياً حيوياً في شمال الخليج العربي، كونها تقع على مقربة من السواحل العراقية، عند مصب شط العرب وعلى زاوية الحدود العراقية-الكويتية المتزايدة في الأهمية والخطورة، لإطلالها على قناة مرور ناقلات النفط والبواخر التجارية إلى الموانئ العراقية.

د. خضير عباس النداوي *

وعلى الرغم من امتلاك الكويت لسواحل طويلة على الخليج العربي يبلغ طولها نحو (٥٠٠) كم مقارنة بسواحل العراق التي لا تتجاوز (٥٠) كم فقط، ولدى الكويت خمسة موانئ، فإنها اختارت جزيرة بوبيان والتي لا تبعد عن الحدود العراقية سوى (١٩٥٠) متراً فقط موقعاً لميناءها السادس (مبارك الكبير) لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية.

في إبريل ٢٠١٠ وضعت وزارة النقل العراقية الحجر الأساس لميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة، وبعد سنة من ذلك التاريخ، وتحديداً في إبريل ٢٠١١ وضعت الحكومة الكويتية الحجر الأساس لميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان. وقد شرعت الكويت في بناء ميناء مبارك الكبير فيما اقتصر العراق على وضع حجر الأساس لميناء الفاو الكبير فقط.

وقد تسبب الشروع ببناء ميناء مبارك الكبير من قبل الحكومة الكويتية بنشوب أزمة سياسية بين البلدين ففي الوقت الذي يرى فيه الكويتيون أن ميناءهم ستكون له نتائج اقتصادية واستراتيجية مهمة، يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية ويقيّد الملاحة البحرية في قناة خور عبدالله المؤدية إلى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل ميناء الفاو الكبير بلا قيمة اقتصادية، واعتبر وزير النقل العراقي السيد هادي العامري في ٢٥ أيار الماضي (صحيفة الصباح العراقية في ٢٠١١/٨/٢) قرار الكويت بناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية مخالفاً للقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن الدولي المرقم (٨٣٣)، والذي فرضت بموجبه الحدود العراقية-الكويتية. مما تطلب إعادة البحث في أبعاد الأزمة بين البلدين وتداعياتها من خلال التعرض إلى الجذور التاريخية لمُشكلة الحدود العراقية-الكويتية المزمنة منذ سنوات طويلة خلت.

نبذة تاريخية

يعود أول ظهور لمشكلة الحدود بين العراق والكويت إلى مطلع ثلاثينات القرن الماضي عندما طلبت بريطانيا من العراق ترسيم الحدود مع الكويت ليتسنى له الحصول على استقلاله والانضمام لعصبة الأمم في عام ١٩٣٢ (مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٩ لسنة ٢٠٠٩، ص٦٠) وفي حينها بعث رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري السعيد برسالة إلى السلطات البريطانية في ٢١ يوليو ١٩٣٢ تضمنت وصفاً تفصيلياً للحدود البرية بين البلدين، إلا أن

يؤكد مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي الجديد سيؤدي إلى حدوث تداعيات سلبية خطيرة على الموانئ العراقية

المشكلة لم تُحسم في حينه. وفي عام ١٩٥٨ وخلال المباحثات التي كانت جارية بين العراق والأردن لتشكيل الاتحاد الهاشمي، اقترح نوري السعيد على بريطانيا منح الاستقلال للكويت ليتسنى دخولها للاتحاد الهاشمي، إلا أن بريطانيا رفضت ذلك وبقيت الكويت محمية بريطانية. وفي عام ١٩٦١ قررت بريطانيا منح الاستقلال للكويت لكن الرئيس العراقي في حينه عبدالكريم قاسم رفض الاعتراف باستقلال الكويت، وطالب في مؤتمر صحفي عقده بمقر وزارة الدفاع في بغداد يوم ٢٥ يونيو ١٩٦١ بضم الكويت للعراق كونها كانت قضاءً تابعاً لولاية البصرة في العهد العثماني. وفي ٤ نوفمبر ١٩٦٣ وقع اتفاق في بغداد بين وفد كويتي برئاسة صباح السالم الصباح ولي العهد الكويتي في حينه مع رئيس الوزراء العراقي أحمد حسن البكر في ذلك الوقت وتضمن الاعتراف باستقلال الكويت.

ورغم تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين طوال السنوات اللاحقة إلا أن مسألة الحدود لم يجر ترسيمها بشكل نهائي. وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في ١٩٨٨/٨/٨ والتي عُرفت (بحرب الخليج الأولى) بدأت بوادر أزمة ترسيم الحدود بين البلدين تتصاعد وتنذر بخطر جديد، (صحيفة الصباح العراقية في ٢٠٠٨/٨/٢٦)، وبوساطة من المملكة العربية السعودية عقد لهذا الغرض في يوليو ١٩٩٠ اجتماع بمدينة الطائف بين وفد عراقي برئاسة عزت إبراهيم الدوري ووفد كويتي ترأسه سعد العبدالله الصباح، وبانتهاء اجتماع الطائف بالفشل تطور الموقف في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ نحو استخدام الخيار العسكري وما تمخض عنه من دخول القوات العسكرية العراقية إلى الكويت مما أدى إلى تدويل الخلافات العراقية-الكويتية عقب تشكيل تحالف عسكري دولي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية واستهدف شن الحرب على العراق لإخراج الجيش العراقي من الكويت بالقوة العسكرية، والتي عُرفت تاريخياً (بحرب الخليج الثانية)، في فبراير ١٩٩١، استطاعت القوات الأمريكية إخراج القوات العراقية من الكويت وتزامن معها وضع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و إصدار قرارات دولية لفرض الحصار الاقتصادي عليه ومن ثم شكل مجلس الأمن الدولي ولأول مرة في تاريخه لجنة خاصة لتخطيط الحدود بين الكويت والعراق، وأنجزت اللجنة مهمتها منذ عام ١٩٩٤، دون حضور أي ممثل عن العراق في حينه، وأقرت ولأول مرة بالتاريخ ترسيم الحدود العراقية الكويتية وبمباركة من قبل مجلس الأمن الدولي. وبعد ٢٠٠٣، وعلى الرغم من استمرار الملفات العالقة بين العراق والكويت، والمتمثلة بملف الحدود والتعويضات المالية والمفقودين الكويتيين، جرى تطبيع تدريجي للعلاقات العراقية-الكويتية. وقد شهد منتصف عام ٢٠١١ تصعيد تدريجي للخلافات العراقية-الكويتية عقب شروع حكومتي الكويت والعراق ببناء ميناء الفاو الكبير في العراق وميناء مبارك الكبير في الكويت.

يعود أول ظهور لمشكلة الحدود بين العراق والكويت إلى مطلع ثلاثينات القرن الماضي

ميناء الفاو الكبير: في إبريل ٢٠١٠ وضعت وزارة النقل العراقية حجر الأساس لميناء الفاو الكبير، وتشير تصاميمه الأساسية إلى احتوائه على رصيف للحاويات بطول (٣٩٠٠٠) متر، ورصيف آخر بطول (٢٠٠٠) متر، فضلاً عن ساحة للحاويات تبلغ مساحتها أكثر من مليون م٢ وساحة أخرى متعددة الأغراض بمساحة (٦٠٠) ألف م٢. وتبلغ الطاقة الاستيعابية للميناء (٩٩) مليون طن سنوياً، فيما تبلغ الكلفة الإجمالية لإنشائه أربعة مليارات و(٤٠٠) مليون يورو. ومن المؤمل أن يتصل الميناء بخط للسكة الحديدية تربط الخليج العربي عبر الموانئ العراقية بشمال أوروبا من خلال تركيا وهو المشروع الذي يُعرف باسم (القناة الجافة). ولم تتم المباشرة بالعمل بالمشروع حتى الوقت الحاضر. وقد رحبت الكويت وفقاً لما أعلنه نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ الصباح لصحيفة الأنباء الكويتية في ٢٨ أغسطس ٢٠١١، بقوله: «عندما سمعنا أخباراً عن أنه قد يكون هناك تحرك سريع للعراق لبناء ميناء الفاو فهذا شيء نرحب به بشكل كبير».

ميناء مبارك الكبير

وضعت السلطات الكويتية حجر الأساس لميناء مبارك الكبير في إبريل ٢٠١١، أي بعد مرور عام على وضع حجر الأساس لميناء الفاو الكبير. وسيقام ميناء مبارك الكبير على جزيرة بوبيان المحاذية للسواحل العراقية، وأعلن نائب رئيس الوزراء الكويتي للشؤون الاقتصادية أحمد الفهد إلى أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه مع شركة هيونداي الكورية سيكون (صديقاً للبيئة)، وينطوي على تحقيق أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، بهدف جعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي (ww.aswataliiraq.info)، وطبقاً لدراسة العقيد المتقاعد فهد الشيمي والمنشورة بصحيفة الرأي الكويتية في

٢٠١١/٨/٤، تُقدر مساحة جزيرة بوبيان بنحو (٨٩٠) كم٢ وتحتل موقعاً جغرافياً مُتفرداً بين بلدين كبيرين، فهي تبعد عن الساحل العراقي بحدود (١٥٠٠) متر فقط، فيما تبعد عن الساحل الإيراني بحدود (٤٠) كم. وتعود مطالبات العراق بحقوقه بجزيرتي وربة وبوبيان إلى عام ١٩٣٢، كما طالب العراق في عام ١٩٧٥ بحقوقه أو استئجار جزيرتي وربة وبوبيان، وفي عام ١٩٩٠ فرض العراق سيطرته العسكرية على الكويت وبضمنها جزيرة بوبيان، وتم إجباره على الانسحاب منها عقب حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١. واستناداً للموسوعة الحرة (www.wikipedia.org) يمر إنشاء ميناء مبارك الكبير بأربع مراحل هي كما يأتي:

- المرحلة الأولى: من المقرر أن يتم الانتهاء منها على ثلاثة أجزاء في عام ٢٠١٥ وسيتم تشغيل الميناء بأربعة أرصفة مخصصة للحاويات يمكنها استقبال ما يعادل (٨٠٠) حاوية سنوياً.
- المرحلة الثانية: تتضمن إنشاء (١٢) مرسى إضافي لتبلغ سعة الميناء الإجمالية (١٦) مرسى.
- المرحلة الثالثة: وتتضمن إنشاء (٨) مراسٍ ترتفع فيها سعة الميناء الإجمالية إلى (٢٤) مرسى.
- المرحلة الرابعة: وتتضمن إنشاء (٣٦) مرسى لتصبح عدد المراسي الإجمالية (٦٠) مرسى.

لا تحتاج الكويت إلى بناء ميناء تجاري جديد كونها تمتلك عدة موانئ تجارية ونفطية

تطورات الأزمة

تتمحور أبعاد الأزمة بين العراق والكويت في شروع الحكومة الكويتية ببناء ميناء مبارك الكبير في جزيرة بوبيان المجاورة للسواحل العراقية في البصرة، وقبل بدء العراق ببناء ميناء الفاو الكبير مما أثار حفيظة المسؤولين في العراق، باعتبار أن الميناء الكويتي الجديد سيؤدي إلى حدوث تداعيات سلبية خطيرة على الموانئ العراقية وعرقلة سير البواخر والسفن التجارية باتجاه ميناء البصرة مما يؤدي لخسائر دائمة للاقتصاد العراقي. وتتلخص المواقف الرسمية العراقية والكويتية إزاء أزمة مشروع ميناء مبارك الكبير، كما يأتي:

١- أعلن وزير النقل العراقي السيد هادي العامري في ٢٠١١/٥/٢٥، خلال مؤتمر صحفي عقده في محافظة البصرة (فضائية السومرية نيوز في ١٥أيار ٢٠١١) بأن قرار الكويت ببناء ميناء مبارك الكبير قرب السواحل العراقية يعتبر مخالفاً لقرار مجلس الأمن الدولي ٨٣٣، إذ إن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي مؤكداً(أن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها قرار مجلس الأمن ٨٣٣ وفيه ظلم كبير للعراق) وأضاف العامري أنه (إذا تم بناء الميناء وفق التصاميم المذكورة، سيجعل العراق في حل من القرار ٨٣٣ لمجلس الأمن).

٢- صرح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (صحيفة الاتحاد الإماراتية في ٢٠١١/٨/١٢) بأن العراق طلب رسمياً من الكويت إيقاف العمل بميناء مبارك إلى حين التأكد من عدم إضراره بالملاحة العراقية، إلا أن الجانب الكويتي لم يرد رسمياً على هذا الطلب، وهدد المالكي بـ «اللجوء إلى الأمم المتحدة وإقامة دعوى قضائية لوقف عمل المشروع في حال ثبت أنه يسبب ضرراً للعراق».

٣- رفضت الكويت المقترح الذي تقدم به وزير الدولة العراقي للشؤون الخارجية علي الصجري (صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠١١/٨/٢٣): والذي اقترح بأن يدخل العراق في بناء الميناء على سبيل الاستثمار بنسبة (٥٠ في المائة) من أجل إثبات حسن النوايا ولكي تكون الفائدة مشتركة لكلا البلدين.

٤- أرسل رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي رئيس هيئة المستشارين بمجلس الوزراء العراقي المستشار ثامر الغضبان، على رأس لجنة فنية من الخبراء والمستشارين، إلى الكويت وللفترة من (١٤-٢٠١١/٨/١٩) وبتنسيق مباشر مع رئيس الحكومة الكويتية، للاطلاع ميدانياً على مشروع مبارك الكبير. وقد صرح الغضبان بعد عودته من الكويت (صحيفة الأنباء الكويتية في ٢٠١١/٨/٢٣) أن اللجنة الفنية أنجزت مهامها وأعدت تقريرها النهائي الذي سيناقش في مجلس الوزراء، وأن قضية مهمة كهذه يجب أن تناقش بشكل مستفيض، وأن اللجنة الفنية التي زارت الكويت مؤخراً ليست لها صلاحيات تفاوضية وإنما كانت لجنة فنية مهنية لم تتطرق إلى أي جوانب سياسية.

٥- بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢ ترأس رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اجتماعاً خاصاً حضره نائب رئيس الوزراء الدكتور روز نوري شاويس والدكتور حسين الشهرستاني والدكتور صالح المطلك ووزراء الخارجية والنقل والبيئة ورئيس الوفد الذي زار الكويت ثامر الغضبان، (انظر البيان الصحفي لرئيس الوزراء العراقي بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢ والمنشور في الإنترنت وعلى الرابط (www.pmo.iq) واستمع المجتمعون إلى شرح موسع لتوضيحات رئيس الوفد الفني بعد الاطلاع على التقرير الذي تم إعداده حول ميناء مبارك الكبير وبحضور جميع أعضاء الوفد والخبراء الذين زاروا الكويت وأسهموا في إعداد التقرير. وقد تقرر عرض التقرير على الاجتماع القادم لمجلس الوزراء العراقي.

٦- بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٦ أطلقت من محافظة البصرة ثلاث

صواريخ نوع (غراد) باتجاه الحدود العراقية-الكويتية المقابلة لجزيرة بوبيان، حيث يقام موقع مشروع ميناء مبارك الكبير (صحيفة السياسة الكويتية، في ٢٠١١/٨/٢٦)، وجاء إطلاق هذه الصواريخ بعد (٣٠) ساعة من تهديد ائتلاف (فرسان دولة القانون) الذي يتزعمه عبدالستار العبوسي، وهو أحد أعضاء ائتلاف دولة القانون. فيما نفى المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية اللواء محمد العسكري استهداف الصواريخ للأراضي الكويتية.

٧- أعقب ذلك تصاعد تصريحات المسؤولين العراقيين بشأن الاستمرار ببناء ميناء مبارك الكبير، والتي اعتبرت من قبل الكويت بكونها (تهديدات عراقية) ومنها على سبيل المثال: ما حذر به القيادي في ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر بقوله: «بأنه في حال أراد الكويتيون شراً فالشر سيقع على رؤوسهم» وجاء الرد الكويتي على لسان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح بقوله: «إن هذه التصريحات تشكل خطراً على العراق نفسه لأنها تعيده إلى دائرة الشك بأنه ليس عراقاً جديداً بل عراق صدام حسين، عراق الخداع والغدر، عراق تهديد الأمن الإقليمي» (صحيفة الأنباء الكويتية في ٢٠١١/٨/٢٨).

٨- بتاريخ ٢٠١١/٩/٦، أعلن وزير النقل العراقي هادي العامري: «بأن العراق سيلجأ الى الطرق الدبلوماسية، ومنها غلق منفذ صفوان من أجل الضغط على الكويتيين لتغيير مكان ميناء مبارك المضر بالاقتصاد العراقي» (صحيفة الصباح، بغداد، في ٢٠١١/٩/٧).

٩- أعلن عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي النائب قاسم الأعرجي) :بأن عدد النواب العراقيين الموقعين على تشكيل وفد برلماني عراقي للتوجه للأمم المتحدة للمطالبة بإلغاء قرار مجلس الأمن الدولي (٨٣٣) قد ارتفع لغاية يوم ٢٠١١/٩/٧ إلى أكثر من (١٠٠ نائب) .(صحيفة المشرق، بغداد، في ٢٠١١/٩/٧).

نستنتج مما تقدم ما يأتي:

١- لا تحتاج دولة الكويت إلى بناء ميناء تجاري جديد كونها تمتلك عدة موانئ تجارية ونفطية، ويأتي بناء هذا المشروع بجوار السواحل العراقية، لاعتبارات سياسية واستراتيجية مزدوجة لإدراك الكويت عدم استقرار الوضع السياسي في العراق في المرحلة الحالية، مما يتيح لها استكمال بناء المشروع بردود فعل محدودة وغير مؤثرة من العراق، ومن الناحية الاستراتيجية تستهدف الكويت قطع دابر المطالبات العراقية المتكررة بجزيرتي وربة وبوبيان.

٢- تأتي إثارة موضوع مشروع ميناء مبارك الكبير في مرحلة حرجة في العراق كون الموضوع أثير قبل بضعة أشهر من موعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، ولم تحسم القوى السياسية العراقية رسمياً موضوع التوافق على هذا الموضوع حتى الوقت الحاضر، لتفاجأ بأزمة جديدة مع الكويت.

٣- من المحتمل أن تدفع عملية إطلاق صواريخ (غراد) من البصرة باتجاه موقع مشروع الميناء الكويتي الجديد إلى إثارة مخاوف الكويتيين من عودة العراق لاستخدام الخيار العسكري مما يؤدي إلى تمسك الكويت باستمرار خضوع العراق تحت طائلة البند السابع، مما يعني ضمناً، بقاء العراق خاضعاً لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تنظم الحالة بين العراق والكويت.

يمكن إيجاد حل لأزمة ميناء مبارك الكبير إذا ما توفرت النوايا الصادقة من قبل الطرفين

٤- على الرغم من استمرار الموضوع ضمن الأطر الفنية في العراق، ولم يصدر قرار سياسي من الحكومة العراقية بشأن الموقف من ميناء مبارك الكبير لغاية إعداد هذا المقال، إلا أن المتتبع لتصريحات المسؤولين العراقيين، وبخاصة تصريحات رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، ووزير النقل هادي العامري، والنائب عزت الشابندر من كتلة دولة القانون، والنائبة عالية نصيف من كتلة العراقية البيضاء، والنائب محمود عثمان من الكتلة الكردستانية، وما يقابلها من تصريحات لمسؤولين وبرلمانيين كويتيين، تشير إلى بلورة توجه نحو تدويل الأزمة وذهاب العراق، وربما الكويت أيضاً إلى المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة (مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية)، مما يؤدي إلى دخول العلاقات العراقية الكويتية مرحلة جديدة من التوترات التي لا تخدم مصلحة البلدين.

٥- وعلى الرغم من صعوبة أزمة ميناء مبارك الكبير يبقى احتمال حلها قائماً، حيث يمكن من الناحية العملية إيجاد حل لهذه الأزمة إذا ما توفرت النوايا الصادقة من الطرفين، لاسيما أن عناصر الجذب بين الدولتين وفي كافة الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي أكثر بكثير من عناصر التباعد ●

*جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية - بغداد

أبعاد العلاقة الكويتية-العراقية على دول مجلس التعاون الخليجي

انتصر العثمانيون على قوات المماليك بمصر في موقعتي مرج دابق والريدانية وشمل نفوذهم سوريا ومصر وسرعان ما استولوا على الحجاز ليحققوا بذلك إمبراطورية إسلامية، وامتد نفوذهم إلى العراق بينما باقي الأراضي من الجزيرة العربية لم تكن بها قوى تخيفهم أو ثراء يجتذبهم فتركوا هذه الأراضي للقبائل مثلما أدار الأمويون والعباسيون ظهورهم لها، ومن ضمن هذه المناطق كانت الكويت، حتى مطلع القرن الثامن عشر، والتي هي جزء من منطقة الخليج وأصبحت من أهم الأمكنة من ناحية الثروة ومن الناحية الاستراتيجية.

د. عبدالحفيظ محبوب*

يقع العراق شمال الكويت والسعودية جنوبها وقد حددت معاهدة العقير في ديسمبر سنة ١٩٢٢ حدود الكويت الحالية وحدود المنطقة المحايدة بين الكويت ونجد التي رعتها بريطانيا، ومن قبلها الاتفاقية العثمانية سنة ١٩١٣ وعلى رغم ذلك فإن الخلافات الحدودية بين العراق والكويت كانت متأزمة خصوصاً في الفترة التي بين عامي ١٩٤٦ و١٩٦١ لأن العراق كان يطالب بجزيرتي وربة وبوبيان إلى جانب محاولاته العديدة لضم الكويت تحت مسميات وشعارات عديدة تارة من أجل الاتحاد مع الكويت، قد تكون للاستيلاء على الكويت، واستمرت هذه المحاولات حتى ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ التي قضت على رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، لكن تفجرت المشاكل مرة أخرى عام ١٩٦١ من جديد بين البلدين الجارين حين جدد هذه المطالب الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم بعد أيام من إعلان استقلال الكويت.

وكانت الكويت ضحية شعارات عديدة نتيجة صغرها ومحدودية مساحتها وفي الوقت نفسه غناها بالبترول فدعى عبدالكريم قاسم عام ١٩٥٨ إلى ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي وإن كانت الدعوة دفنت في مهدها لكن استمرت النوايا من قبل العراق تجاه الكويت واستمر التوجس من قبل الكويت تجاه العراق حتى بعدما لقي عبدالكريم قاسم حتفه وسقوط نظامه الجمهوري في مجزرة مرعبة كانت وبالاً عليه وعلى العراقيين.

واستمر توجس الكويت من نوايا الساسة العراقيين رغم ارتباطها بمعاهدة دفاع مشترك مع بريطانيا العظمى ومواثيق سياسية أخرى كان من أهمها وقوف رائد الوحدة العربية وزعيمها القومي حينها (جمال عبدالناصر) متضامناً مع الكويت سياسياً وعسكرياً، وكانت القومية العربية انشطرت إلى قسمين، قومية ناصر ضد قومية عبدالكريم قاسم العراقية إلى أن جاء عبدالسلام عارف الذي انقلب على رفاقه في النضال القومي من دعاة الوحدة الفورية مع مصر وتحولت إلى فترة ركود وسكون.

إلى أن أتت دكتاتورية بعثية جديدة قادت انقلاب تموز سنة ١٩٦٨ ذات علاقة جيدة بالأسرة الحاكمة في الكويت، وعلى رغم

استمر توجس الكويت من نوايا الساسة العراقيين على رغم ارتباطها بمعاهدة دفاع مشترك مع بريطانيا

كان احتلال الكويت من قبل صدام بمثابة القشة التي قصمت ظهر الخليج وأعاقت تنميته

ذلك فإن حكومة الكويت كانت دائمة الحذر من الحكومة البعثية العراقية لأن السلطة الجديدة في العراق ما زالت تطرح شعارات قديمة مغلفة بثوب جديد لا يناسب الكويت كدولة صغيرة وهي دولة غنية بثروة كبيرة يسيل لها لعاب الطامعين خصوصاً حينما تتعرض الدولة الكبيرة الجارة لفقر شديد جداً، فأصبحت الثروة قابلة للاشتعال حينما تقترب منها الشعارات المعبأة بالتحرر والاشتراكية والوحدة.

فأصبح هناك فقدان للثقة بين البلدين غير معلن ولكن يظهر للعلن كما هو الحال في قضية مخفر الصامتة الحدودي بين البلدين عام ١٩٧٢، إلى أن جاءت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ورغم أنها فتحت باباً من الزوابع والعواصف السياسية إلا أن الكويت بدأت تتنفس الصعداء لأن العراق تعهد علناً بمحاربة رياح الثورة الجديدة القادمة من إيران وكان البعد الطائفي عند الطرفين ظاهراً للعيان وبالطبع وقفت الكويت ومعها بقية دول الخليج مع صدام حسين ضد تصدير الثورة الإيرانية إلى دول الخليج.

ولكن عادت الريبة والتوجس من جديد لدى ساسة الكويت بعدما طلبت الكويت من صدام حسين عام ١٩٨٢ بتخطيط حدودهما المشتركة وتوثيقها دولياً مذكرة بحادث مخفر الصامتة عام ١٩٧٢ لكن جاء الرد مفاجئاً من صدام حسين «أن العراق كله أمامكم.. خطوا حدودكم من أي مكان ترتؤونه، ترى ما قيمة خطوط حدودية بين بلدين شقيقين تربطهما أهدافاً مشتركة وأخوة عميقة».

وبعد انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية الدموية عام ١٩٨٨ أدار صدام حسين ظهره لدول الخليج وبدأ يصطنع مشكلات عديدة مع الكويت، وحاولت السعودية حينها نزع فتيل اشتعال أي بوادر نزاع ولكن بدا أن صدام كان يضمر احتلال الكويت وأخطأ الحساب مثل أي خطأ محتمل من نظام حكم شمولي أو فردي، وكان احتلال الكويت من قبل صدام حسين القشة التي قصمت ظهر الخليج وأعاقت تنميته واعتبرت مرحلة تاريخية لاحقة بعد الثورة الإيرانية تلتها بعد ذلك مراحل أخرى عديدة.

فبعد أن أخرجت قوات التحالف قوات صدام حسين من الكويت غابت وتلاشت قوة العراق لصالح إيران وإسرائيل إلى أن جاء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ فتحول العراق إلى منطقة هشة ومخلخلة تحولت بدورها إلى ساحة صراع مفتوحة لإيران لتعيد ذكرى احتلال إسماعيل الصفوي بغداد عام ١٥٠٠ (٩١٤هجرية) حين أصبح العراق ولاية تابعة لمملكة الصفويين الفسيحة وبرز حينها من جديد الصراع الطائفي الذي عرفه العراق بين السنة والشيعة منذ العهد الأول للإسلام.

ولذلك نرى أوباما اليوم حينما يرسل نائبه بايدن إلى العراق فإنه يرسله لمناقشة الملفات مع قاسم سليماني الحاكم الفعلي

والسري للعراق حسب تحقيق نشرته صحيفة الغارديان مؤخراً، ويحاول قاسم تشكيل تحالف ثلاثي مكون من حزب الدعوة والتيار الصدري والتيار الذي يقوده الحكيم لأن قاسم هو رئيس فيلق القدس الذي يأتمر مباشرة من المرشد الأعلى الإيراني وهذا ما يعقد مواقف المصالحة التي يقودها نائب الرئيس الأمريكي.

لذلك ليس من المستبعد أن تلعب إيران مرة أخرى نفس أدوار الساسة العراقيين في السابق وتدعي بأن الكويت ترعى مخططاً لزعزعة استقرار جنوب العراق، برغم أن الكويت وبقية دول الخليج لا تريد عراقاً ممزقاً تنخر فيه الخلافات الداخلية والطائفية، بل هي مصلحة لإيران من أجل بقاء الهيمنة الإيرانية وعدم عودة العراق إلى الحظيرة العربية وخصوصاً إلى دول مجلس التعاون الخليجي ليتحول المجلس إلى قوة متماسكة تحفظ أمنها وأمن الخليج بعيداً عن الهيمنة الأجنبية.

ولا تزال حكومة نوري المالكي واقعة تحت تأثير كبير للسياسات الإيرانية التي تحاول توسيع نفوذها في العراق تخوفاً من فقد نفوذها في سوريا الحليف القوي لإيران، وأن ينعكس هذا الفقد على العراق، لذلك دخلت إيران اليوم إلى العراق عبر المشاريع الاقتصادية واتفقت مع بغداد على زيادة التبادل التجاري إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً وهي في الوقت نفسه تخفف من آثار العقوبات الدولية عليها.

وبعد الثورات العربية الأخيرة وخصوصاً الثورة السورية، هناك حراك سياسي لتصحيح البوصلة بعيداً عن التصريحات السياسية التي أخذت في الفترة الماضية طابع الضغط هنا أو هناك وبدا هناك تركيز على الاستحقاق الانتخابي كي تكتمل حلقات الشراكة وللخروج من مأزق تعثر البرنامج الحكومي الذي مر عليه أكثر من ثمانية أشهر على تشكيل الحكومة بعد أن تم ربط نجاحها بعملية الإصلاح السياسي والحكومي معاً.

وبدأت بعض الكتل السياسية تبحث عن شرعية الحكومة الحالية ودستوريتها بسبب أنها تعاني مأزقاً دستورياً بسبب غياب أهم الحقائب الأمنية وهي الدفاع والداخية والأمن الوطني والتي تتعارض مع تطبيق المادة ٧٦ من الدستور والتي تنص على أن رئيس الحكومة مكلف بأن يقدم حكومته كاملة وغير منقوصة.

فإذا كانت الحكومة الشيعية في العراق - إذا ما تم تسميتها تجاوزاً حزب الدعوة- نجحت في ترأس الحكومة ثلاث مرات متعاقبة بل ومجموع الأحزاب الشيعية الأخرى نجحت في الدستور والانتخابات ولكنها لم تنجح في الحكومة وتقديم أفضل الخدمات للشعب العراقي، إلا أنها فشلت في إقامة علاقات وطنية شاملة وحتى الخارجية لأنها كانت أسيرة للهيمنة الإيرانية.

فعادل عبدالمهدي نائب الرئيس استقال من منصبه احتجاجاً على أداء الحكومة ويرى أن من مصلحة العراق أن تكون له أفضل العلاقات مع السعودية وبقية دول الخليج الأخرى مثلما تكون هي مع إيران.

وعلى رغم أن الغزو الأمريكي للعراق أعاد رسم الخريطة السياسية للمنطقة وسمح للشيعة بالسيطرة على حساب التراجع السني والاستقلال الكردي في المنطقة، وعلى رغم شعور إيران بأنها أصبحت المرجع الشيعي وعودة زعامتها التي فقدتها منذ فترة طويلة جداً، إلا أنها قلقة من تذبذب الزعماء العراقيين الشيعة في التعامل مع إيران والخلافات والفرقة الشديدة بين الفرق والجماعات الشيعية تجاه إيران لأن بعض الفرق ترى أن العراق ذو سيادة وهو ند كامل لإيران وترفض أن تكون تابعة لإيران وترفض كذلك ولاية الفقيه التي تريد لإيران أن تجعل من العراق والمناطق الشيعية الأخرى تحت نظرها ومنفذة لأوامر الولي الفقيه في إيران وهي ليست فقط مذهبية بل هي كذلك سياسية.

الكويت ودول الخليج لا تريد عراقاً ممزقاً تنخر فيه الخلافات الداخلية والطائفية

إلى جانب دخول تركيا إلى الساحة العراقية بقوة وإصرارها على تحقيق تعاون اقتصادي، حيث أصبحت البضائع التركية تنافس البضائع الإيرانية، ويجمع الخبراء على أن الدور التركي سيتعاظم في العراق بقوة ويتنافس بضراوة مع إيران وهو ما يقلق إيران على رغم ما تملكة إيران من مراوغة سياسية بارعة وتلعب على وتر التشرذم الداخلي والسخط الشعبي من المالكي وتكون في كل مرة المنقذ الرئيسي للمالكي فيصبح أسيراً لها دون غيرها في ظل غياب عربي كامل، وسبق أن هاجم مقتدى الصدر إيران بسبب التدخل في العراق، وحذر من أنه لن يسمح لأي بلد بممارسة السيادة على العراقيين، ولكنه لم يجد من العرب من يدعمه، ربما بسبب عدائه لأمريكا، ما أدى إلى أن تحتضنه إيران.

وإيران هي أشد قلقاً الآن من عودة العلاقات العراقية-السعودية الخليجية التي تمثل هروب الكتل السياسية العراقية من الأهداف المشتركة ما بين إيران وأمريكا التي تسهم في إفشال أي شراكة وطنية حقيقية بين العراقيين كي تستمر هيمنة كل منهما على العراق وقد يؤدي هذا في النهاية إلى تقسيم العراق ●

*أستاذ الجغرافيا الاقتصادية - جامعة أم القرى

العلاقات العراقية-الكويتية وحدود التأثر بالعامل الدولي: دراسة في تأثير الدور الأمريكي

دخلت العلاقات العراقية-الكويتية منذ ٢ آب ١٩٩٠ مرحلة جديدة من الصراع العسكري المعلن إثر خلافات سبقت هذه المرحلة وبعد سنوات من التعاون التام بين الجانبين أيام الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨.

د. عامر هاشم عواد *

شكلت الحرب ونتائجها عاملاً سلبياً في العلاقات بين العراق والمنظومة الخليجية لا سيما الكويت التي لا تزال ملفات كثيرة عالقة معها إلى يومنا هذا أبرزها ملفات الحدود والمفقودين والديون على العراق وما ترتب على ذلك كله من إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على أساس أن العراق لم يلتزم بالقرارات الدولية وبالتالي فلا بد من إبقائه تحت باب العقوبات، أي تحت الفصل السابع، وهو الموضوع الذي سنركز عليه بوصفه أنموذجاً لحدود تأثير الدور الأمريكي الذي نفترضه على العلاقات العراقية-الكويتية.

وبما أن الحجج الكويتية في قضية إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع كانت قائمة على أساس التخوف من أفعال ونوايا النظام السياسي العراقي السابق، فإنه ومع التحولات الجديدة بعد ٩نيسان ٢٠٠٣ كان يفترض أن تزول حدة المطالب الكويتية، إلا أن ما حصل ولا يزال جارياً أن الكويت لا تزال تصر على ضرورة إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع.. لماذا؟ إن الإجابة عن هذا السؤال مرتبطة بحدود تأثير الولايات المتحدة على الكويت في هذا الموضوع بالتحديد، إذ نرى أن استمرار الكويت بمطالبتها بإبقاء العراق ضمن هذا الفصل له أسباب دافعة من قبل قوة دولية مؤثرة وهي الولايات المتحدة التي لها المصلحة الأكبر في ذلك.

وعليه سنحاول أن نبرهن على أن المصلحة الأمريكية هي التي كانت ولا تزال تلعب دورها في إبقاء العراق ضمن الفصل السابع، وإلا لو كانت الولايات المتحدة راغبة حقاً في إخراج العراق منه ما عارضت الكويت الرغبة الأمريكية. إذ على الأقل سترى الكويت في الولايات المتحدة الضامن للفعل العراقي.

بدأت قصة العراق والفصل السابع مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ الصادر بتاريخ ٦ آب ١٩٩٠ على أثر دخول القوات العراقية للكويت وعقب صدور القرار الأممي ٦٦٠ الذي عد ذلك عملاً عدوانياً على دولة أخرى بما يمثل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. وقد أخضع العراق لولاية الفصل السابع من الميثاق الذي يبيح للقوات الدولية استخدام القوة العسكرية لحل القضية. وقد أصبح هذا القرار (٦٦١) الأساس الذي استندت إليه كل القرارات اللاحقة التي صدرت بحق العراق.

لقد كان العراق محطة الاختبار الأولى لهيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتوظيفهما لخدمة المصالح الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة تحت دعاوى النظام الدولي الجديد القائم على احترام حقوق الدول وعدم التعدي عليها والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ومنذُ دخول القوات العراقية للكويت عام ١٩٩٠ تعدد استخدام الفصل السابع في القرارات الخاصّة بالعراق

إيجاد الحلول للمشاكل العالقة يعد أمراً ضرورياً لصالح تحسين العلاقات العراقية-الكويتية

فصدر ما يزيد على ٦٠ قراراً، وأخطر القرارات الملزمة التي صدرت بحق العراق القرار٦٨٧ الصادر بتاريخ ٣ نيسان١٩٩١. فقد احتوى هذا القرار على ٣٤ مادة كلها وضعت العراق أمام خطر الفصل السابع.

سعى العراق للخروج من طائلة الفصل السابع، بينما مارست الكويت وتمارس ضغوطاً لمنع ذلك، بذريعة عدم التزام العراق بالقضايا العالقة مثل التعويضات والمفقودين الكويتيين وترسيم الحدود بين البلدين. وتكشف تصريحات الدكتور علي الدباغ، الناطق باسم الحكومة العراقية، جانباً من الأزمة: «نريد من جميع الدول، خصوصاً الكويت أن تتفهم بألا تكون عقبة أمام خروج العراق من الفصل السابع، والعقوبات التي أثرت بشكل سلبي على الشعب العراقي، الذي عانى كثيراً من جرائها». ويؤكد الدباغ: «أن هناك توجهاً من الحكومة العراقية لحل كل الملفات العالقة بين العراق ودول المنطقة، سيما أن هناك العديد من الخطوات الإيجابية من قبل عدد من الدول والمتمثلة في إسقاط ديونها على العراق، وعليه نتوقع من دولة الكويت ألا تبقي الهواجس حاكمة ونابضة مع العراق... وليس من مصلحة العلاقات الثنائية بين البلدين أن تبقى هذه الملفات عالقة وعقبة أمام إخراج العراق من الفصل السابع، ولا أعتقد أن أية دولة من الدول سوف تستفيد من إبقاء العراق مكبلاً بهذه القيود».

الولايات المتحدة تنصلت من التزامها ولم تخرج العراق من الفصل السابع

إن استحضار الماضي القريب يفيد أنه من الحكمة إدراك أن القوة العسكرية واللجوء إليها لن يوصل لحل نهائي.. بالتالي فإن التمسك بالملفات العالقة يعقد الأمور أكثر مما يبسطها، والنتيجة هناك أمران: إما أن طرفاً دولياً كبيراً يضغط على الكويت لصالح التمسك بالملفات العالقة في سبيل استمرار توتر العلاقات العراقية-الكويتية. أو أن صانع القرار في الكويت لم يعِ دروس الماضي ويتصور أن العراق بعد عام ٢٠٠٣ سيبقى ضعيفاً وغير قادر على المواجهة. النتيجة أن الطرف الكويتي لا يزال يعد عدم وصوله مع الجانب العراقي لحلول في القضايا العالقة سبباً مهماً في ضرورة إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع لحين (التزام) الأخير بالقرارات الدولية. وعليه، فإن إيجاد الحلول للمشاكل العالقة يعد أمراً ضرورياً لصالح تحسين العلاقات العراقية-الكويتية، ولصالح إزاحة الحجج الكويتية بأن العراق يخالف مقررات مجلس الأمن الدولي.

ولكن ومن جانب مقابل فإن مشكلة الكويتيين أنهم يقللون من أثر القضايا الخلافية العميقة ويعدونها قضايا بسيطة، إذ أكد رئيس دائرة الوطن العربي في وزارة الخارجية الكويتية جاسم المباركي أنه «لا توجد مسائل عالقة مع العراق، وما هو موجود مشاكل بسيطة، فنحن لدينا لجان مشتركة بخصوص ترسيم الحدود والمزارع المشتركة والصيادين والمياه الإقليمية فضلاً عن توسيع منفذ صفوان الحدودي والحقول النفطية المشتركة، وستأخذ هذه المشكلات طريقها إلى الحل مستقبلاً». وعليه، إذا كانت كل هذه قضايا بسيطة وستحل، لماذا يصر الكويتيون على إبقاء العراق تحت طائلة الفصل السابع بحجة عدم التزامه بالقرارات الدولية؟ هل هذا الأمر مطلب كويتي فعلاً دون دفع قوة أخرى؟ أم أن وراءه أجندات لقوة كبرى بسبب مصالح يجب أن تتحقق؟ أعتقد أن الجواب عن السؤال السابق هو ما سيشكل إثبات فرضنا بأن الدور الأمريكي هو المؤثر في قضية مطالبة الكويت بإبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع.

كان من المفترض وبعد انتهاء العمليات العسكرية الخاصة بإخراج القوات العراقية من الكويت أن يخرج العراق من طائلة الفصل السابع، إذ إن الخروج مرتبط بانسحاب القوات العراقية من الكويت، وعليه كان يجب أن ينتهي مفعول الفصل السابع في ٢٧ شباط ١٩٩١ بإكمال الانسحاب من الكويت، لكن الولايات المتحدة أرادت استمرار الوضع على ما هو عليه لتحقيق مصالح ذاتية على رغم معاناة الشعب العراقي، والحجة الأمريكية في ذلك هي أن العراق لايزال يهدد الأمن والسلم الدوليين.

القضية المهمة التي نركز عليها هي المصلحة الأمريكية في إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع على رغم انتفاء كل دواعي ذلك الإبقاء، وهي مصلحة استمرت منذ صدور القرار ٦٦١ وحتى بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، بل وحتى بعد توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨ والتي قيل إن أحد أبرز مكاسبها سيكون إخراج العراق من ولاية الفصل السابع، والسبب الجديد كما ترى الولايات المتحدة أن (الحالة في العراق) تهدد الأمن والسلم الدوليين، وقد تمت الاستعاضة عن كلمة العراق التي كانت ترد سابقاً في تبرير إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع بمصطلح (الحالة في العراق). وقد صدر عن مجلس الأمن منذ احتلال العراق (١٣) قراراً أغلبها صدرت تحت الفصل السابع.

لقد طالبت السلطات العراقية بإخراج العراق من الفصل السابع، لاسيما في عهد وزارة السيد نوري المالكي الأولى، المالكي الذي عد تعهد الولايات المتحدة بإخراج العراق من ولاية الفصل السابع بأنها أبرز أسباب توقيع حكومته للاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨. وفي هذا الصدد قال السيد المالكي «نحن نقول بصراحة: لم يبق هنا مبرر أن يبقى العراق تحت إشراف الأمم المتحدة...(إن) هذا كله يحتاج إلى اتفاقية وقد أبرمنا اتفاقية تعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، تعهدت بموجبها بإخراج العراق من الفصل السابع عام ٢٠٠٨».

لقد أشارت المادة ٢٥ من الاتفاقية المشار إليها وتحت باب إجراءات لإنهاء تطبيق الفصل السابع على العراق إلى أن الولايات المتحدة

شكلت حرب الخليج الأولى ونتائجها عاملاً سلبياً في العلاقات بين العراق والمنظومة الخليجية

والعراق سيعملان لإنهاء قضية الفصل السابع حيث ورد الآتي: «ينبغي أن يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ عام ١٩٩٠ ويؤكد ان (الولايات المتحدة والعراق) كذلك أن الولايات المتحدة سوف تبذل أفضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠٨».

ولكن الولايات المتحدة تنصلت من التزامها ولم تخرج العراق من الفصل السابع، (والواقع أن الولايات المتحدة هي التي أسست للقرار ٦٦١، وهي صاحبة الأمر في إخراج العراق من الفصل السابع أو إبقائه ووفقاً للمصالح الأمريكية وليس لأسباب تتعلق بالأمن والسلم الدوليين كما يعلن. ووفقاً لذلك، اتضح أن معظم ما ورد في المادة ٢٥ من الاتفاقية الأمنية يعد فارغاً وليس ذا قيمة من الناحية القانونية واجبة التطبيق. فالحقيقة لا توجد أية آلية تجبر الولايات المتحدة على الإيفاء بالتزاماتها ولن تعجز عن تقديم طريقة أو طرق للتهرب من ذلك)، فهي قد حصلت بموجب الاتفاقية على ما تريد من خلال القواعد والشركات النفطية التي ستحصل على عقود بأفضلية كما نص إعلان المبادئ.

ولكن البعض يرى أن عدم إخراج العراق من ولاية الفصل السابع بنهاية عام ٢٠٠٨ لا تلام عليه الولايات المتحدة فقط، بل يلام عليه الساسة العراقيون أيضاً الذين اهتموا بتحصين الأموال العراقية ضمن صندوق تنمية العراق أكثر من إصرارهم على قضية الفصل السابع.

هنا نطرح تساؤلاً: هل حافظ صندوق تنمية العراق فعلاً على الأموال العراقية؟ لقد شكل هذا الصندوق من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة وهي الإدارة المدنية الأمريكية التي تولت تسيير شؤون العراق عقب الاحتلال عام ٢٠٠٣، وقد أنشأت صندوق تنمية العراق بهدف جمع أموال من صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي والأرصدة العراقية المجمدة والفائض من برنامج النفط مقابل الغذاء الذي أدارته الأمم المتحدة وإنفاقها على (ما ينفع العراقيين). ولكن كم من المليارات العراقية اختفت أو سرقت من الصندوق، ربما أقلها المليارات المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء التي حولت للصندوق ولم يعرف مصيرها إلى الآن، ناهيك عن الأموال العراقية المجمدة في البنوك الأمريكية التي لم يحصل العراق عليها جميعاً بل حتى لم تحسب له فوائدها على رغم بقائها عشرات السنين.

إن مصالح أمريكية كثيرة وراء إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع، فالعراق وبموجب سلسلة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع خاضع لترتيبات تستهدف الحفاظ على صيغ الاحتلال، وأن صدور القرارات الأمريكية الخاصة بالعراق بموجب الفصل السابع الغرض منه إضفاء الطابع الإلزامي على تلك القرارات.

إن استمرار العراق ضمن ولاية الفصل السابع يعني استمرار تدخل الولايات المتحدة بشؤونه دون الرجوع حتى لاجتماع يعقده مجلس الأمن، فالولايات المتحدة ستكون لها حرية التدخل ما دام ذلك يخدم مصلحة المجتمع الدولي.

ما هو أدهى من ذلك، ما يتحدث به بعض الأمريكان، إذ يرون أن الانسحاب الأمريكي سيفضي إلى عدم استقرار داخلي في العراق، الأمر الذي قد يهدد الإقليم وهو ما سيعني بالنتيجة ضرورة إبقاء العراق تحت الوصاية حتى تتدخل القوى الدولية (الولايات المتحدة) لتهدئة الأوضاع في العراق. إن الازدواجية الأمريكية حاضرة هنا، لأنها تعلم جيداً أن العراق استحق الخروج من وصاية الفصل السابع، فحولت الموضوع بصورة عجيبة من العراق القوي الذي يهدد جيرانه إلى العراق الضعيف الذي يمكن أن ينقل عدم الاستقرار إلى جيرانه. القصد الأمريكي أن يبقى التدخل في الشأن العراقي متاحاً دائماً ومتى ما أرادت ودون أية مساءلة قانونية.

المصلحة الأمريكية الأخرى، تتعلق بالموارد المالية التي تحصل عليها الولايات المتحدة من جراء بقاء العراق ضمن الفصل السابع، وبقاء الأموال العراقية ضمن صندوق تنمية العراق الذي تديره الولايات المتحدة، إذ إن العراق لا يتمتع بالحرية في إدارة أمواله، بينما يقوم المستشارون الأمريكيون حيثما وجدوا بالإشراف على صرف الأموال، ولذلك فإن مليارات الدولارات من أموال النفط العراقي ذهبت دون أن نعرف إلى أين!

ما يتعلق بهذه القضية الدور الأمريكي فيما يخص التأثير في الاقتصاد العراقي، وإذا كان الدور الأمريكي سياسياً وعسكرياً سلبياً إلى حد كبير، فإن الدور الاقتصادي لا يقل سلبية عنهما، إذ لم تكتف الولايات المتحدة بتدخلها لمحاولة تغيير نمط الاقتصاد العراقي، بل نهبت بشكل منظم المبالغ التي خصصت لإعادة الإعمار والبناء. فبموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ أيار ٢٠٠٣، حولت الأمم المتحدة نحو ٢٣ مليار دولار من الأموال العراقية المأخوذة من حسابات مصرفية عراقية مجمدة وملكيات عراقية مصادرة إضافة إلى مبيعات النفط إلى صندوق تطوير العراق ووضعته تحت تصرف سلطة التحالف المؤقتة. وبعد ذلك بوقت قصير منح الكونغرس ١٨,٤ مليار دولار اضافي من أجل تطوير العراق، وكان هذا يساوي ١٦٠٠ دولار لكل عراقي وهو ما كان ينبغي أن يكون كافياً لإحداث فرق كبير جداً في كل نواحي الحياة، إلا أن ذلك لم يحدث على الإطلاق.

لقد كان الجيش الأمريكي يسخر من الموظفين الأمريكيين الشباب عديمي الخبرة ويطلق عليهم (أطفال يلعبون أدوار بالغين) وقد بعثر هؤلاء أموال العراق دون أي فائدة تذكر، واختفت الـ ٤٠ مليار دولار على العقود التي أعطيت لشركات أمريكية ومتعاقدين لهم صلات جيدة مع الإدارة الأمريكية لاسيما في عهد الرئيس السابق بوش الابن.

إن ما يكمل مسلسل تخريب الاقتصاد العراقي بقاء العراق ضمن الفصل السابع، الأمر الذي ينتج عنه استمرار الولايات المتحدة في التحكم بالأموال العراقية دون أية مسؤولية قانونية أو محاسبة على طرق صرف هذه الأموال. بالنتيجة، فإن الولايات المتحدة لم تف بواجبها والتزامها ولا نقل وعودها (إذ إن ليس لديها وعود) وضربت بالتزامها في الاتفاقية الأمنية فيما يخص الفصل السابع عرض الحائط، وذلك كله بغرض تحقيق المصالح الأمريكية المتعددة.

لقد كان لهذا العامل دور كبير في التأثير على العلاقات العراقية-الكويتية. وإذا ما أراد المخطط السياسي العراقي أن يتحرك بطريقة مدروسة، نرى أنه يجب أن يتحرك على الكويت والولايات المتحدة في وقت واحد. لماذا؟ من المعلوم أن وضع العراق تحت وصاية الفصل السابع جاء بسبب الكويت، واستمرت الأخيرة بدور سلبي للغاية تجاه العراق حتى وقتنا الحاضر. بل إن الكويت تلجأ لعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة لصالح إبقاء الوضع في العراق كما هو فيما يخص الفصل السابع بحجج واهية كثيرة أهمها أن العراق لم يحل الملفات العالقة معها بينما الحقيقة أن الكويت هي التي تماطل كي يبقى العراق ضعيفاً وممزقاً، وهو ما ستندم عليه بالتأكيد في الزمن القادم لأنها من دون العراق ستكون عارية أمام تهديدات بعض الجيران وتدخلاتهم. وهنا تقع على صانع القرار العراقي مسؤولية إقناع الكويتيين بضرورة انتهاج سياسات جديدة، فالعراق لم يعد يشكل تهديداً للكويت على الإطلاق، كما أن بقاء بعض الملفات دون حلول لن يخدم مصالح الطرفين.

الكويت لا تزال تصر على ضرورة إبقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع

ومثلما يستخدم الكويتيون علاقاتهم المتميزة مع الولايات المتحدة، على المسؤولين العراقيين أيضاً أن يلجؤوا لذلك، فالعلاقات العراقية-الأمريكية ليست أقل تمايزاً منها عن العلاقات الأمريكية-الكويتية، إلا إذا تراجع الدور العراقي في نظر المخطط الاستراتيجي الأمريكي عما كان الحال عليه بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣.

إن المسؤولين الأمريكيين يتحملون الجزء الأكبر في بقاء العراق ضمن ولاية الفصل السابع، الأمر الذي يجب أن ترسم له استراتيجيات واضحة تكيف ما هو متاح من وسائل لصالح الخلاص والعودة بالعراق إلى سابق وضعه قبل القرار ٦٦١ لعام ١٩٩٠، الأمر الذي يجب أن يدعم العلاقات العراقية-الكويتية، إذ يكفي البلدين سنوات من القطيعة التي أثرت عليهما سلباً وأفادت منها أطراف دولية كانت حاضرة دوماً لخلق التوترات واستغلال نتائجها لصالحها. فعودة الثقة للعلاقات أمر واجب وأعتقد أن على الجانبين العمل عليه، كما أعتقد أن السير وراء الرغبات الأمريكية لن تأتي على أصحابها إلا بالندم، ولنا في التاريخ عبر ودروس ●

* باحث - مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد

التحول من الماضي المؤلم إلى مستقبل مشرق..
الكويتيون والعراقيون مطالبون بمزيد من الجرأة والثبات

التصريحات الدبلوماسية المنمّقة التي تحاول تهدئة التوتر القائم حالياً على أكثر من جبهة بين العراق والكويت، لا يمكن أن تخفي حقائق التاريخ والجغرافيا الراسخة، والتي تشير باتجاه واحد: ثمة مشاكل كثيرة يجب معالجتها بما يتوافق مع الوضع الجيوسياسي المستجد، دون أن نغفل بالطبع دروس الماضي، ولا حتى تفاصيل الوضع الذي ترغب الدولتان بإحلاله في المستقبل.

حسن عزالدين *

أن إقحام عملية التفاهم بين الشعوب ضمن قاموس العمل السياسي لا يعتبر مسألة آنية بأي شكل من الأشكال. فالتجارب الناجحة والفاشلة الرامية لتقريب وجهات النظر بين أمم ودول متناحرة تمتد عبر التاريخ، في حين أن أبرز الأمثلة الناجحة الملهمة تبدو محصورة في تاريخنا المعاصر، لا سيما في القارة الأوروبية التي عانت كثيراً من مآسي الحروب والنزاعات بين الدول المجاورة. وكما بات معلوماً، فإن تلك النزاعات بلغت ذروتها الدموية خلال الحرب العالمية الثانية، وأفقها التوتري إبان الحرب الباردة.

ولعل أبرز ما قد نتعلم منه ارتباطاً باحتمالات تقريب وجهات النظر بين الكويت والعراق، هي التجربة الألمانية - الفرنسية التي شهدت محاولات شد وجذب على مر العصور، إلى أن وصلت إلى مرحلة متقدمة جداً من التنسيق و(التفاهم) في عصرنا الحالي، حتى بات البلدان يشكّلان الثقل الأبرز في عملية صنع القرار الأوروبي.

وانعكاساً لهذه التجربة شهدت القارة الأوروبية لاحقاً تجارب مماثلة أخرى لا تقل أهمية ويمكن أيضاً أن تشكل مصدر إلهام: التجربة الألمانية - التشيكية، والألمانية - البولندية، وغيرهما.

إن المحور الأهم الذي يمكن للبلدين الجارين في منطقة الخليج الانطلاق منه يتمثّل بالنظامين السياسيين القائمين حالياً. فكلاهما، مع بعض الاختلافات الماثلة طبعاً، ينادي بالديمقراطية سبيلاً للحكم ويمارسها. وكلاهما يتبنّى في السياق الرسمي العام سياسة تكريس حسن الجوار التي تتفرع منها الرغبة الدائمة بتغليب لغة الحوار والتفاهم. وكلاهما أيضاً ينادي بالاستفادة من دروس الماضي والتمعّن ملياً في معانيها وتداعياتها المأساوية على الشعبين معاً.

وثمة خصوصية بارزة لا يمكن تجاهلها في هذا السياق العام: لا يوجد في الوقت الحاضر نظام دكتاتوري شمولي يرغب بتوتير الأجواء كما كان الحال إبان عهد الرئيس صدام حسين، وهذا أمر في غاية الأهمية ويجب الاستفادة منه بشكل تام.

وإذا كان الوضع كذلك فعلاً، فإن حقائق الدراسات العلمية الهادفة لوضع صيغة جديدة من التعايش بين البلدين، تتطلب في الحد الأدنى أن يتمتع أصحاب الشأن بالصراحة في طرح القضايا الخلافية الكبرى، على الأقل على الصعيد الرسمي،

ليس أمام الكويت والعراق سوى العمل بإخلاص من أجل خفض نسبة الكراهية الموجودة في المجتمعين

لاسيما أن التوتر الشعبي - البرلماني لا يزال واضحاً وصريحاً أيضاً، ويمكن أن يؤثر على البيئة السلمية التي جهد قادة البلدين لتكريسها خلال الأعوام القليلة الماضية.

تأطير التعاون

قد يكون مفيداً في هذا المجال توجيه التعاون المنشود ضمن أطر عملية فعّالة تهدف لتحقيق التالي:

❖ ملامسة القضايا الخلافية من خلال اللجان المشتركة التي يتم الاتفاق على تشكيلها أو إعادة تنظيمها، وتحديد نقاط الخلاف بهدف تذليلها لكن انطلاقاً من مبدأ الرغبة بالتوصل لحلول وسط لا يشعر فيها أي طرف بالغُبن أو الإجحاف.

❖ العمل من أجل خفض الاحتقان الشعبي - البرلماني قدر الإمكان، وعدم استعماله كورقة ضغط على الطرف الآخر، لأن الأمور قد تسير عندئذ في دوامة مغلقة من الضغط والضغط المقابل، إلى أن تفلت الأمور من السياق المرغوب به وتؤدي لنتائج لا تحمد عقباها.

❖ تحديد القضايا التي حسمها القانون الدولي وتم بالتالي اعتبارها غير خاضعة لأي نقاش أو خلاف، والانطلاق منها إلى بعض التفرعات التي قد لا تزال مصدر توتر أو عدم ثقة.

❖ إشراك التكتلات الإقليمية أو الدولية في بعض جوانب الحوار، بهدف تأمين مظلّة شرعية وقانونية أوسع لما قد يتم الاتفاق حوله.

❖ التوافق على احترام جميع قرارات الشرعية الدولية التي تنظم مبدأ التعايش بين البلدين، لا سيما ما يتعلق منها بمسألة ترسيم الحدود البرية والبحرية، وإذا كانت لا تزال هناك خلافات قائمة، السعي من خلال اللجان المشتركة لإبرازها بهدف مناقشتها على مستويات أعلى. وكما هو منصوص في القرار ٨٣٣ الصادر خلال عام ١٩٩٣، فإن طول الحدود المشتركة بين البلدين لا يتجاوز ٢١٦ كلم، وهذا أمر يجب احترامه وتحديده لاحقاً في الاتفاقيات الثنائية التي قد يتم توقيعها في إطار العمل لتعزيز مبدأ حسن الجوار. أما الخلافات القائمة بخصوص بعض حقول النفط المتنازع عليها أو الحدود المائية وما يتفرع منها من خلافات حول تشييد الموانئ، فيمكن مناقشتها من خلال اللجان المشتركة وعلى مستويات مختلفة. الأهم من ذلك كلّه بالطبع هو المصادقة على قرار سياسي واضح تتبناه القيادتان، بهدف الدفع باتجاه تسوية الأمور مرة واحدة وإلى الأبد، لكي يضاف هذا الإنجاز إلى إنجازات أخرى سترثها الأجيال القادمة حتماً.

بناء جسور الثقة

لكن لا يخفى على أحد بطبيعة الحال، بأن حالة عميقة من عدم الثقة تسود كافة مستويات صنع القرار بين البلدين، وكذلك بين الأوساط الشعبية. وهذا وضع ليس بجديد في سياق العلاقات السياسية بين الدول المجاورة، ليس فقط بين الكويت والعراق، وسبق أن أشرنا إلى التجربة الألمانية - الفرنسية التي تغمّدت خلافاتهما على مر العصور بدماء كثيرة لا تزال تبعاتها ماثلة أمام أجيال اليوم بشكل واضح.

يمكن بالتالي التعامل مع هذا الواقع من خلال مجموعة من الإجراءات التي قد يكون مفيداً إقحامها في حقل العلاقات العامة والعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لا سيما في ما يخص إعادة بناء وشائج العلاقات التجارية والثقافية والتربوية التي كانت قائمة أصلاً في الماضي. ولأن هذا الأمر يمثل مشروعاً ضخماً لا يمكن تنفيذه بسهوله، فإنه يتطلب قرارات حكومية تسمح بالتمويل وتعيين الخبراء المتخصصين، على أن يتناصف البلدان في كل ذلك وخصوصاً في وضع البرامج المطلوبة.

> مصلحة الكويت كانت تكمن دائماً في نسج علاقات طبيعية مع الدول المجاورة

ومرة أخرى تمثل أمامنا تجارب الدول الأوروبية التي سعت لتعزيز التعاون فيما بينها بعد فترة الحرب العالمية الثانية أو خلال التغييرات الجيوسياسية البارزة التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة. والمقصود بذلك ما تم على صعيد إنشاء الصناديق المالية التي يتم رفدها من ميزانيات الحكومات، ووضع البرامج المختلفة الهادفة لتعزيز التكامل الاجتماعي والثقافي والفني، لكي يستفيد منها الطلاب والمثقفون والفنانون وغيرهم.

جميع هؤلاء موجودون أيضاً في الكويت والعراق ويمثلون شرائح مهمة من مجتمعيهما اللذين يتوقان على الأرجح لبناء مستقبل جديد ومشرق. والمعادلة بذلك تصبح بسيطة وواضحة:

المراهنة على الأجيال الشابة التي ستبني المستقبل، بعد أن تستفيد من الماضي وتدرس بدقة وموضوعية تداعياته الأليمة.

تحديد الأسباب

وانطلاقا مما سبق فإنه قد يكون من المفيد تحديد الأسباب التي تثير حالة القلق وعدم الثقة بين البلدين، لأن معالجتها تبقى في صلب الاهتمام الذي يجب إبرازه على أكثر من صعيد خلال المرحلة المقبلة. وقد يكون مطلوباً أكثر من أي وقت مضى وضع الأصبع على الجرح بهدف وقف النزيف، والذي لم يتوقف حتى اليوم برغم التطورات المهمة جداً التي حصلت في العراق على أكثر من صعيد.

إذا اعتمدنا على ما يتم تداوله بين الطرفين، فإن الأسباب

تتمحور حول بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك والتي يمكن، في حال توافرت النيات الحسنة، إيجاد بعض القواسم المشتركة بشأنها، أو السعي لحلها بشكل جذري بما يتوافق مع الحقائق التاريخية:

❖ الخلافات (النفطية) على وجه الخصوص والتي لم تتوقف عن الظهور منذ أن نالت الكويت استقلالها، وتالياً ظهور التيارات السياسية المختلفة في العراق والتي تعاطت مع هذه الحقيقة المستجدة بمنطق تصادمي (رفض رئيس الوزراء العراقي آنذاك عبد الكريم قاسم الاعتراف بالكويت المستقلة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك ودعا لضم الكويت إلى إقليم البصرة).

❖ عدم حل هذه الخلافات بشكل منطقي بعد الإطاحة بقاسم من قبل صدام حسين، بل استغلالها بشكل مستمر في سياق العلاقات الدبلوماسية وبشكل أحادي الجانب، بحيث كان العراق هو الطرف الأقوى دائماً، إلى أن بلغت الأمور ذروتها بشكل سلبي للغاية من خلال غزو واحتلال الكويت.

❖ الخلافات الحدودية المائية، والتي استجدت مؤخراً بشكلها الأبرز مع إعلان الكويت عن إطلاق مشروع تشييد ميناء مبارك الكبير. ولأن العراق تبنّى موقفاً سياسياً يصف هذا المشروع بالمناقض للقرار الدولي رقم ٨٣٣، فإن ذلك وضع على الأجندة السياسية مشكلة جديدة كبيرة يجب استدراكها بأسرع وقت ممكن، لكيلا تتحول إلى بؤرة توتر أخرى بعد ما شهدناه من استعراض قوة متبادل على المستوى البرلماني. وذلك قد يتم حتماً من خلال الحوار المشترك الذي سبقت الإشارة إليه، إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك بالطبع.

❖ شعور القوة أو الضعف المتغلغل في النفوس، والذي يتحكم بطبيعة الحال بالقرار السياسي بين وقت وآخر، وكذلك بالتحالفات التي تُعقد وفق الظروف المرحلية أو وفق متطلبات الوضع الاستراتيجي. وكما يكون الحال عادة بين جارين مماثلين، أحدهما كبير بإمكانياته العسكرية والبشرية والثاني صغير بحجمه الجغرافي وإمكانياته العسكرية، فإن الأول، خصوصاً إذا كان يحكمه نظام شمولي دكتاتوري، يسعى بشكل مستمر لتطويع أداء الحكم السياسي للبلد الثاني الصغير، ويمارس استغلاله بأقسى وأبشع الطرق الممكنة. أما الثاني، فيسعى لحماية نفسه قدر الإمكان من خلال عقد الاتفاقيات الأمنية المختلفة التي تؤمّن له مظلّة أمنية تضمن وجوده واستمراره، وقد يرتكب في سياق ذلك مجموعة من الأخطاء أيضاً.

وليس من الإجحاف القول بأن هذا الوضع كان ينطبق حتماً على العلاقات بين عراق صدام حسين والكويت خلال فترة الثمانينات وحتى مرحلة الغزو وما تسببت به من تداعيات خطيرة على أكثر من مستوى، وبالتالي فإن تلك الحقبة ساهمت في تعميق أزمة الثقة التي نتحدث عنها.

مرحلة جديدة

اليوم بات مطلوباً أكثر من أي وقت مضى مد جسور الحوار بهدف وضع صيغة جديدة من التعاون على كافة المستويات. وهذه قد تكون دعوة للكويت قبل العراق، لأن المطلوب منها قبل أي وقت آخر احتضان التطور السياسي العراقي ورفده بكل الدعم الممكن. فبقاء العراق الديمقراطي المزدهر فيه خير ومصلحة للشعبين معاً، وفشل التجربة الديمقراطية فيه لن يساهم إلا بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإضعاف البلدين معاً.

> يمكن المراهنة على الأجيال الشابة التي ستبني المستقبل بين البلدين الجارين

هكذا أثبتت تجارب التاريخ والجغرافيا، ليس فقط بين الكويت والعراق، بل في مناطق مختلفة من العالم أيضاً. ولا شك في أن مصلحة الكويت كانت تكمن دائماً في نسج علاقات طبيعية مع الدول المجاورة، لا سيما الكبيرة منها، بغض النظر عن تكاملها الأمني والعسكري مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو توقيعها لاتفاقيات التعاون والحماية مع القوى العظمى.

ومن مصلحة العراق الحالي أن يتكامل مجدداً مع محيطه بشكل منطقي وطبيعي يختلف كلياً عن التجربة الفاشلة التي عكستها ممارسات العهد البائد للرئيس صدام حسين.

بكل بساطة، قد يكون الوضع الجيوسياسي الماثل حالياً في المنطقة ملائماً جداً لتبنّي خطوات شجاعة وبنّاءة. إلا أن السؤال الجوهري هو: من سيكون الطرف المبادر في إطلاق تلك الخطوات؟

يمكن تصور المبدأ الأساسي للتفاهم بين الشعوب والدول باعتباره محاولة لإدراك ضرورة التفاهم بأمانة، بشكل جماعي وفردي، والتواصل بشكل مهذّب لكن صريح حتماً، وعدم تجنّب القيام بالنشاطات المشتركة التي سبقت الإشارة لها، بل تقديم الدعم الكامل لها، لأنها ستساهم ببناء أجواء جديدة من الثقة، وإحلال السلام والهدوء المنشودين.

وإذا اتفقنا على تلك الأحكام العامة، فإنه لن يبقى أمام الكويت والعراق سوى العمل بإخلاص من أجل خفض نسبة الكراهية الموجودة في المجتمعين، بغض النظر عن مكامن التوتر القائمة على الصعيد السياسي. هذا سيشكل بداية حقيقية للتفاعل، ولتحقيق الأمل المنشود ●

*كاتب صحفي لبناني - ماجستير في الصحافة والعلاقات الدولية- براغ

الاتجاهات المستقبلية للعلاقات العراقية - الكويتية

تسالم البحاثة في قضايا المنطقة العربية على تصديق صورة نمطية عند وصفهم للعلاقات السياسية والدبلوماسية بين عراق صدام حسين ودولة الكويت، بأنها كانت أكثر من حميمية ومستقرة، وأن هذا الاستقرار، ظل سمة العلاقة بين الطرفين إلى ما قبل غزو العراق لدولة الكويت (١٩٩٠- ١٩٩١)، وهو الحدث الذي أعاد العلاقة إلى نقطة الصفر.

أحمد شهاب *

إلا أن تتبع رتم العلاقة بين البلدين آنذاك، يُثبت أن العلاقات العراقية-الكويتية لم تكن في أفضل حالاتها مع عراق صدام حسين. بل تُثبت الوقائع المختلفة أن العراق مثَّل العقدة الأكبر للكويت طوال فترة سيطرة حزب البعث على حكم العراق، حيث تتحرك العلاقة بين مد وجزر، وظل التوتر سيد المشهد السياسي والأمني إلى أن توج باجتياح العراق الشامل للأراضي الكويتية، واعتدائه السافر على سيادتها الوطنية.

على أن هذه الصورة تبدلت بشكل جذري بعد سقوط النظام السابق، وقيام حكومة ديمقراطية منتخبة جديدة، ويظهر أن آثار الغزو العراقي الذي عُدَّ هو ومتوالياته أسوأ حدث مرَّ على المنطقة العربية خلال القرن الفائت آخذة بالتلاشي تدريجياً، ليحل محلها علاقة تقوم على التعاون والشراكة بين البلدين.

إن رصد مسار العلاقات العراقية الكويتية منذ تحرير الكويت وحتى اللحظة الراهنة، يوضح أيضاً صورة مغايرة لما يرصده البعض من توتر عالي الحدة بين البلدين حول عدد من الأمور مثل التعويضات والحدود وميناء مبارك، إذ إن تفحص هذه الخلافات وغيرها يوضح بما لا لبس فيه أنها لا ترقى لمستوى نقض التعاون الاستراتيجي بين البلدين، أو تعطيل بناء هيكل لعلاقة آمنة ومستقرة معه، وإنما هي تقع ضمن الخلافات المقبولة والمستحقة نتيجة لإرث الأزمة الذي خلفه سلوك النظام العراقي السابق، وهو إرث يحمل الكثير من ذكريات المرارة على المستويين السياسي والاجتماعي.

عوائق محتملة

ثمة عقبات لا يمكن تجاهلها تُعرقل التطور النوعي في العلاقات العراقية- الكويتية، وتحول دون انتقالها إلى شراكة حقيقية على الأرض تعود بالنفع والفائدة على البلدين، على رأسها غياب رؤية استراتيجية مشتركة للعلاقة بين البلدين، بالنسبة للعراق فإن أبرز عقبة تعرقل تطور علاقته مع الكويت، تتمثل في تعدد مراكز القرار في الدولة العراقية الحديثة، بما يجعل السياسة الخارجية العراقية محل تجاذب حزبي ومذهبي مستمر.

الخلافات الحالية بين العراق والكويت لا ترقى لمستوى نقض التعاون الاستراتيجي بين البلدين

إن توحيد مركز القرار في السياسة الخارجية، سوف يساهم بشكل تلقائي في توحيد الخطاب السياسي للدولة العراقية الجديدة مع جيرانها، ويبعث برسائل اطمئنان لدول الجوار من شأنها أن تزيل كافة العراقيل الكامنة التي تعطل المشاريع البينية للعراق مع جيرانها، ومن المؤكد أن حالة الكويت مع العراق مختلفة عن بقية دول الجوار، وذلك لتعرضها لاحتلال شامل لفترة تزيد على السبعة أشهر، وينتظر أن يبلور القادة العراقيون خطاباً نوعياً تجاه دولة الكويت يساهم في ردم الفجوة العراقية-الكويتية التي خلفتها الحقبة السابقة.

من جهة أخرى يثير نزاع التيارات السياسية مع الحكومة في الكويت خلال السنوات الأخيرة، مشكلات استثنائية، إذ نادراً ما يتفق الفرقاء في الساحة الكويتية حول القضايا المطروحة. ولا يكاد يتحمل أي طرف مسؤولية آرائه وقراراته، وإن كانت لها آثار سلبية على مصالح الدولة وعلاقاتها الخارجية، إذ يمكن لأي طرف التنكر لمواقفه السابقة، نظراً لغياب تنظيم العمل الحزبي، ولذا فإن أغلب ما يطرح من قبل النواب بالشأن العراقي كما في غيره من الشؤون يخضع لمنطق اللحظة المتبدل والمتحول حسب الاجتهادات الفردية وليس طبقاً لمعايير التفكير الاستراتيجي بالشأن الخارجي. وعلى الرغم من الاستقرار الظاهر في الخطاب السياسي الكويتي تجاه الدول المجاورة، إلا أن كل قرار تتخذه الحكومة يتحول إلى مادة للجدل الداخلي، بحيث تضطر الحكومة إما إلى التراجع عنه إرضاء للأطراف المعارضة، أو التخفيف منه طلباً لحالة التوازن، الأمر الذي ينعكس سلباً على الخطوات التي ينبغي أن تتخذها الدولة لتطوير منظومة علاقاتها الخارجية.

لذا فإن تحرير الكويت علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول الجوار من الجدل السياسي المحلي، من خلال وضع رؤية استراتيجية واضحة للسياسات والعلاقات الخارجية، من شأنه حسم الكثير من الملفات لصالح تطوير العلاقة مع دول الجوار، وعلى رأسها العراق والدخول في مرحلة الاستثمار والتنمية.

مساحات مشتركة

بموازاة ذلك، تشير المعطيات السياسية والجغرافية والاجتماعية بين البلدين إلى اتجاه سهم العلاقات الكويتية العراقية صعوداً نحو المزيد من الترابط والتعاون، وتدعم القراءة المتفحصة لبيئات التقارب بين البلدين القول بإمكانية تطوير العلاقة بين الجارين، والانتقال بها إلى مرحلة جديدة في ظرف سنوات قلائل، إذا استطاع المعنيون في الدولتين إدارة هذا الملف بنظرة بعيدة المدى. وتتلخص هذه المعطيات بالتالي:

❖ بيئة الديمقراطية: على الرغم من حداثة التجربة العراقية في مسلك الديمقراطية، والحقوق العامة، وجهودها الحثيثة لإرساء دولة القانون، إلا أنه يمكن القول إنها استطاعت أن تخط قيماً جديدة تقوم على مبادئ المساومة والضغوط السلمية من أجل تحقيق المكاسب والمواقع بأقل قدر ممكن من الصدام المسلح والعنف، وكان هذا ملحوظاً في قدرة الفرقاء في الساحة العراقية على التوصل إلى مخرج لأزمة رئاسة الوزراء دون التورط في حرب أهلية أو الاستخدام المنظم للعنف والعنف المضاد.

قدرة الأحزاب السياسية في العراق على تحييد السلاح، وتقديم لغة الحوار والتفاهم، على الرغم من الممارسات القمعية التي تعرض لها الشعب العراقي على مدى عشرات السنين، أمر يحسب لصالح السياسيين الجدد، فرغم الخروقات الأمنية وانتشار بعض جماعات العنف في العراق، إلا أن الشعب العراقي يبدو مصراً على إنجاح تجربته الديمقراطية، ومواجهة موجات العنف بالمزيد من دفقات الديمقراطية.

> استقرار الديمقراطية في العراق من شأنه أن يخلق علاقة تفاعلية مع الكويت

إن استقرار الديمقراطية في العراق من شأنه أن يخلق علاقة تفاعلية مع نظيرتها الكويتية، إذ من شأن الشعوب في الدول الديمقراطية أن تقول كلمتها، وربما يكون لمؤسسات المجتمع المدني فيها دور مؤثر في توثيق العلاقات بين البلدين، وينتظر أن تبادر المؤسسات المدنية ومراكز الدراسات بتقديم قراءتها وتصوراتها لتوسعة أفق التعاون والتلاقي. من المهم أيضاً التأكيد على أن الديمقراطيات من شأنها أن تتفاهم، بينما طبيعة الديكتاتوريات التصادم.

❖ ضرورات الجوار: تعد الجغرافيا عاملاً ضاغطاً نحو ضرورة إعادة النظر في نمط العلاقة بين العراق والكويت، إذ ليس بيد العراق أو الكويت تغيير الجغرافيا وإلزاماتها، فهذا القدر لا مفر من مواجهته بتفكير استراتيجي يضمن مصالح البلدين، ويغلق بؤر التوتر، لقد اكتشف الطرفان خلال السنوات الماضية أنه لا يمكن لأحدهما ان يستقر دون استقرار الطرف المقابل، فمزاعم العراق بأنه قوة بشرية وعسكرية وجغرافية ممتدة، لم يحل دون اضطلاع الكويت الدولة الصغرى بعملية التغيير الكبرى التي قضت على نظام البعث، كما أن مزاعم الكويت بأن الكثبان الرملية والخنادق والأسوار من شأنها تأمين حالة الاستقرار الداخلي، انهارت أمام استمرار حالة التوتر والقلق الداخلي عند كل توتر أمني أو أعمال عنف تندلع من داخل العراق، بل تأثرت

الإمارة الخليجية بارتدادات النزاعات المذهبية داخل الجار الإقليمي الكبير. أرست هذه الحقائق قناعة لدى الجانبين أن لا تنمية حقيقية، ولا استقرار دائماً في البلدين يمكن أن يتما دون شراكة استراتيجية تؤسس لمستقبل أفضل، ويساهما في دعم نظرية الأمن الإقليمي.

المصالح الاقتصادية: مجالات التعاون الاقتصادي وبيئة الاستثمار تبدو في أفضل حالاتها اليوم بين البلدين، لقد اكتشف العراقيون والكويتيون أن استمرار حالة التوتر الأمني والسياسي انعكس على مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين، وحرمهما من خيرات كثيرة كان يمكن لهما أن يحصداها لولا ظروف الحكم في العراق، ودون أدنى شك تعتبر الكويت الدولة الأكثر حظوة للتصدي لمشروع إعادة إعمار العراق، بسبب الإمكانات المالية والسوقية التي تمتلكها الكويت. لاسيما أن فكرة الاستثمار في العراق لا تزال تمثل مطمحاً محبباً عند التجار في الكويت، وعملياً فإنهم يمتلكون مقاطعات زراعية شاسعة، من بينها أملاك تعود لأعضاء من الأسرة الحاكمة.

فكرة الاستثمار في العراق لا تزال تمثل مطمحاً محبباً عند التجار في الكويت

وينتظر أن تدعم المصالحة الشاملة بين الدولتين المشاريع الاستثمارية الضخمة في المنطقة، إذ يمكن للكويت أن تعود للعب دور الترانزيت أو الوسيط التجاري في المنطقة، وهو أمر لا يتم دون اتفاق وتراض مع دولة العراق، بما يعود بالنفع والفائدة على البلدين. إن استمرار القلق الأمني حول بناء ميناءي مبارك الكبير والفاو، سيعود بالضرر على كلا البلدين، فلا مستقبل لأي منهما دون التنسيق بين الطرفين، إذ يتطلب أي نجاح لمشاريع بهذه الضخامة بيئة استقرار وأمن لكونها محطة تجارة، ورأس المال لا يتحرك بفاعلية إلا في البيئات الآمنة.

وثمة مبادرات أخرى يمكن التفكير فيها بشكل ايجابي ومبتكر لتعزيز العلاقات بين الجارين، منها على سبيل المثال مسألة التعويضات، وهي إحدى بؤر التوتر البارزة بين البلدين، إذ ينبغي التفكير في وسائل توظيف القروض المستحقة على العراق في مشاريع مشتركة لتخفيف العبء على العراق، وضمان حق الكويت، إضافة لإجراءات أخرى يمكن أن تكون مدخلاً ملائماً لتفتيت الكثير من نقاط التوتر، وتساهم في دفع عجلة التفاعل على الصعيد الاقتصادي.

التداخل الاجتماعي: حسب بعض التقديرات فإن ما يقارب الـ (٢٠ في المائة) من شعب الكويت تعود جذوره إلى أصول عراقية، وبغض النظر عن صواب هذه النسبة، حيث يصعب تحديدها بشكل علمي دقيق، فإنها تشير إلى حجم التداخل الاجتماعي بين البلدين، ويبدو لي أن هذا التداخل كان أحد العوامل الرئيسية في سرعة استجابة الشعبين الشقيقين إلى دعوات ومبادرات المصالحة بمجرد انهيار حزب البعث.

من جهة أخرى يشير بعض الباحثين إلى أن نسبة الشيعة في الكويت يعادل ٣٠ - ٣٥ في المائة من عموم الشعب الكويتي، بما يعني أن نسبة كبيرة تعتبر العراق محطة دينية تُقصد بالزيارة بشكل مستمر طوال أيام السنة، الأمر الذي سوف يساهم تلقائياً في تحلل ما بقي من خلافات، ويهيئ بيئة صالحة اجتماعياً للعمل والتعاون بين الدولتين على المستويين السياسي والاقتصادي.

وفي ظل المرونة التي أبدتها دول الخليج بعد اندلاع الثورات العربية لضم الأردن والمغرب لمنظومة دول الخليج، يكون من الأولى الحديث بجدية عن ضم العراق إلى منظومة مجلس التعاون، وهي خطوة استراتيجية تملك الكويت تحديداً إمكانية الدفع في اتجاهها، خاصة مع تحلل الحواجز النفسية والموانع الاجتماعية التي كانت تمثل عائقاً أمام أي تفكير من هذا النوع.

النتيجة

وفقاً لهذا التصور الجديد لتاريخ وحاضر العلاقات العراقية-الكويتية، نلحظ أن العلاقة المستقبلية بين البلدين تتحرك بشكل مطرد نحو المزيد من الترابط والتعاون على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبينت لنا القراءة المتفحصة لبيئات التقارب بين البلدين إمكانية تطوير العلاقة، على الرغم من اعترافنا المسبق باستمرار غياب رؤية استراتيجية مشتركة للعلاقات، وتأكيدنا على ضرورة الاضطلاع بهذه المهمة من قبل الجهات المعنية في الدولتين، والاستعانة برأي مراكز الخبرة والدراسات ودفعها في هذا الاتجاه.

ومن الطبيعي أن تظل الهواجس حاضرة في سماء العلاقات العراقية الكويتية، لاسيما بعد سنوات مريرة من المعاناة والاضطراب السياسي والأمني بين البلدين، بعد أحداث غزو النظام العراقي السابق لدولة الكويت، وانطلاق القوات الأمريكية من الأراضي الكويتية لإسقاط نظام البعث، لكن تبدو الكفة حسب المعطيات السياسية والاقتصادية والحقائق الجغرافية والثقافية، والتي استعرضناها في الأسطر الماضية، تميل لصالح تعزيز العلاقات وتثوير وسائل التعاون بين البلدين ●

*باحث كويتي متخصص في الشؤون الخليجية

العراق والكويت رؤى في المشكلات والمصالح والتسوية المتبادلة

يرتبط العراقيون والكويتيون بعلاقات حكمتها الجيرة والتاريخ، جعلت علاقتهما محكومة بما أفرزاه من تأثيرات سواء سلباً أو إيجاباً. ويعتبر عام ١٩٩٠ عاماً فاصلاً بين مرحلتين مرحلة إيجابية سابقة ومرحلة سلبية في العلاقة محكومة بفعل احتلال الكويت.

خضر عباس عطوان *

بعد كل ما ألمّ بالعراقيين والكويتيين من سلبيات بعد عام ١٩٩٠، استبشر الكويتيون خيراً بالتغيير السياسي الذي حصل في العراق، في عام ٢٠٠٣، وأن مشاكلهم مع هذا البلد سوف تجد لها طريقاً للحل، إلا أنه سرعان ما ساء الوضع وبات التشاؤم هو الغالب على مسار العلاقة العراقية-الكويتية، على نحو دفع الباحثين والسياسيين إلى تلمس مسببات ذلك، والحلول المقترحة لتسويتها، لكيلا ترجع علاقتهما إلى ما كانت عليه من سلبية.

أولاً: الرؤى المتبادلة

تؤدي الرؤى المتبادلة بين شعبين دوراً في إثارة مزيد من المشكلات بين دولتيهما، أو قد تهيئ الأسباب لتسويتها. وللوقوف على كيف يرى العراقيون الكويت وبالعكس، نجد أن المرء في العراق قد لا ينظر بتقدير مقبول للكويت، لأسباب من جملتها الآتي:

١- مساحة الكويت: فالدول التي ترغب بالوجود والاستمرار عليها أن تؤمن مستلزمات بقائها ذاتياً، والكويت من الدول الصغيرة التي لا تستطيع البقاء دون دعم خارجي.

٢ - استهانتها بالعراق والتضييق على عيشة أهله منذ تشكلها ككيان سياسي.

٣- تحالفها مع الغرب من أجل حفظ وجودها من إخوتها العرب، وهو ما فتح باباً أمام دخول قوى كبرى لها أجنداتها في المنطقة التي لم ولن يعفى منها الكويت وسائر دول المنطقة.

٤- تناسي الكويتيين فكرة أن المشتركات الجامعة بين العرب هي الطاغية، وأن المفرق بين الشعوب هو حدود قائمة على رغبات انتهازية لعوائل ترغب بالاستعلاء واستعباد البشر.

٥- ما انتهى إليه حال العراق، ففعل احتلال الكويت عام ١٩٩٠ لايتناسب مع فعل حصار العراق (١٩٩٠-٢٠٠٣) وفعل احتلاله (٢٠٠٣)، بل والأدهى أن الكويت ناصرت حلفاء عدوها، فدعمت قوى في العراق هم حلفاء إيران الطبيعيون، وإيران أرادت الكويت أم لم ترد، هي عدو طبيعي لكل الشعوب والدول العربية وبضمنها الدول الخليجية.

وضعف التقدير، تبعه اختلاف نظرة العراقيين للتعامل مع الكويت، فهناك من يقول لنقم عليها الحجة ولنطالب بها ضمن مشروع وطني شامل يبدأ بالمحاكم الدولية وينتهي بكل ما من شأنه استرداد الكويت، وهناك من يقول دعوها فستأتي عندما ينفذ بترولها، وهناك من يقول دعوها لا خير في التعاطي معها، وهناك من يقول دعوها لكن لنتعاون معها عملاً بالمصلحة ودرءاً للقطيعة.

أما الكويتيون، فإن نظرتهم للعراق والعراقيين ولكيفية التعامل معه، لم تختلف عما سبق من حيث المضمون السلبي أعلاه، فهم

بعد إخراج القوات العراقية من الكويت فرضت الأمم المتحدة على العراق تحمل كلف احتلاله بتعويضات تستقطع من عائدات نفطه

إجمالاً لم يعطوا للعراق تقديراً جيداً، إنما نظروا إليه بسلبية كوحش جائع يرغب بالتهام الكويت، والجار ثقيل الظل، والجار الذي لا خيار له إلا ضم الكويت، والجار الذي أنكر فضل الجيرة وجحدها، والجار الذي يختلف أبناؤه على كل شيء إلا على ضم الكويت، وبالطبع كل ذلك متعلق بما جرى في ٢ آب ١٩٩٠ وقيام العراق أثنائها باحتلال الكويت وإعلان ضمها وتمت استباحة فعلية لأموالها ودمائها وأعراض أبنائها؛ بقرار سياسي ضمني أو صريح من قيادته السياسية آنذاك.

ومنذ إخراج العراق من الكويت في آذار ١٩٩١ من قبل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، تكاد الرؤى الكويتية تجمع على كون العراق هو العدو الأول لها، فعملت على إذلاله بكل علاقاتها وأموالها، وراهنت على مستقبلها في سبيل ذلك، وقدمت كل التسهيلات الممكنة لاحتلال العراق وهو ما تحقق في نيسان ٢٠٠٣، لتبدأ الكويت بمشروع يهدف إلى تحقيق غايتين متناقضتين ألا وهما: دعم بعض القوى السياسية العاملة في العراق عسى أن تدرأ تلك القوى عنها خطراً عراقياً ممكناً، وفي أفضل الأحوال أن تدخل العراق من خلال تلك القوى التي تم الاستثمار فيها، والغاية الثانية هو ما باتت تظهره معلومات تتحدث عن قيام الكويت بدعم بعض أعمال اللااستقرار الحاصل في العراق منذ عام ٢٠٠٣ بهدف عدم خلق دولة طبيعية ومستقرة وليبقى العراق منشغلاً بشجونه الداخلية.

> تؤدي الرؤى المتبادلة بين شعبين دوراً في إثارة المشكلات بين دولتيهما

ثانياً: مشكلة العلاقة ومصالح الدولتين فيها

ومهما كانت نظرة العراقيين للكويت ولكيفية التعامل معها، أو نظرة الكويتيين للعراق ولكيفية التعامل معه، فالواقع، أن أصل مشكلة العلاقة بينهما تتحدد بالآتي:

١- النظرة للحكم: فأغلب من حكم أو يحكم اليوم يساوي بين أنفسهم وما أقيمت عليه دولهم، ولا تفريق بين الخطاب الرسمي والشخصي، ومن ثم تساوت عندهم الدولة بشخصهم وحكمهم، وانتهاء أحدهما سيقود إلى انتهاء الآخر، ومن ثم فإن دفاع الحكام عن دولهم هو الوجه الآخر لدفاعهم عن حكمهم قبل كل شيء آخر. والمهم هنا، أنه توجد مسافة بين تطلعات الشعب وأداء ومضمون نظام الحكم وكلما زادت المسافة بينهما كان استعداد الشعب للدفاع عن مطالب النظام في وجه استحقاقات إقليمية في أضعف ما يمكن، ولا يمكن أن تحضى دعاوى نظام الحكم في قضايا الخلاف الإقليمي بينه وبين الجوار بإجماع وطني، وهنا ألا نتوقع من هذه الأنظمة أن تلجأ للأزمات الإقليمية بقصد التستر على القضية المفصلية ألا وهي التعاطي مع مسألة الحكم.

٢- الاقتناع بكون ما أقيم هو دول، فتم تقديس الحدود: فالمعروف أن الدول تقام على أساس وجود تمايزات فيما بين الشعوب إما في اللغة المستخدمة أو في التكوين القومي أو في التكوين والانتماء الديني، إلا أن ما أقيم من دول في المنطقة العربية هو مغاير لتلك السنن، إذ تم تقديس ما أقره الغرب من حدود تخدم مصالح الغرب قبل غيره وتم تقديس ما وضعه الغرب داخل كل حدود من مصالح عائلية متفاعلة مع المصالح الغربية.

٣- التعامل الآني مع المصالح: وهذه سمة غالبة في العالم العربي عامة، إذ يكون التخطيط لحماية المصالح الحيوية ضعيفاً، والتعامل الغالب هو مع المصالح قصيرة الأمد، فهل الدولة تبحث عن الفاعلية أم عن البقاء؟ الواضح، أنه يتم البحث عن البقاء والاستمرارية، والوجه الآخر لذلك هو استحضار الغرب لضمان البقاء مقابل التنازل عن الفاعلية.

٤- النظرة إلى الآخر، أي نظرة العربي إلى العربي كآخر قبل غيره: فالعربي بات لا يثق بالعربي، ولديه استعداد مسبق للابتذال وقابلية الاحتلال، والتعاون مع الأعجمي في سبيل إذلال أخيه العربي، ونسوا أن أولي القربى أولى بعضهم ببعض.

هذا هو أصل مشكلة العلاقة، وما يظهر إلى الواجهة هو مظاهرها التي باتت ترتقي إلى مستوى الأزمة في علاقتهما ببعض، والذي يتحدد بـ:

أ- الحدود: إن الأصل أنه لا تمايز بين الشعبين العراقي والكويتي، وأنه لا تمايز أو فاصل جغرافي بين أرض العراق والكويت، فكانت الحدود عبارة عن قرار سياسي بريطاني بإنشاء دولتين، وكل قرار سياسي بتثبيت حدود لا يخضع لموافقة الطرفين فإن مشاكله تظهر في سنوات قادمة عندما تتغير المعادلات السياسية في علاقاتهما ببعض. والعراق منذ إعلان الكويت كدولة شعر بغبن الجغرافيا له، إذ أعدم من الوصول إلى مياه البحر سوى من إطلالة صغيرة جداً؛ ورغم مساعي الدولتين في سبعينات وثمانينات القرن الماضي لحل معضلة الحدود إلا إنها لم تتوصل لحل نهائي. ثم تدخلت الأمم المتحدة في تسعينات القرن الماضي بقصد تثبيت وفرض الحدود بين الدولتين والتي زادت في غبن إطلالة العراق البحرية. واليوم أصبحت رغبة الكويت في البناء بالقرب من حدود العراق البحرية مثبط لقدرة العراق على تنشيط إطلالته البحرية المحدودة.

ب- الديون: مع بدء الحرب العراقية-الإيرانية، وفي ظرف تصاعد خطاب إيران بتصدير ثورتها وتغيير أنظمة الخليج الحاكمة، اتجهت الكويت كما معظم دول مجلس التعاون الخليجي لدعم العراق مالياً، فأعطت له مبالغ مالية قدرت بنحو (٢٧ مليار) دولار بقصد ضمان قدرة العراق على إدامة الحروب وعدم خسارتها، ولما انتهت الحرب بدأت الكويت تطالب بتلك المبالغ بوصفها (ديون)، إلا أن الأوضاع الملتبسة التي سادت علاقتهما خلال ربيع وصيف ١٩٩٠ جعلت العراق

في ٢ آب ١٩٩٠ احتل النظام السياسي في العراق الكويت عسكرياً

يساوم على ضرورة تعويض العراق عما تحمله من فاتورة الحرب مع إيران بقصد تمشية عجلة الاقتصاد شبه المتوقف، واستمرت قضية (الديون) مطروحة إلى أن فرضت الأمم المتحدة على العراق تسديدها مع التعويضات المقرة عن أزمة وحرب ١٩٩٠-١٩٩١ عبر دفعات متفق على نسبها من مبيعات نفط العراق.

ج- التعويضات: في ٢ آب ١٩٩٠ احتل النظام السياسي في العراق الكويت عسكرياً، وعمل على إلحاقها ودمجها به وتجريف أغلب ثرواتها وتدمير أغلب إمكاناتها، وبعد إخراج العراق منها في آذار ١٩٩١ فرضت الأمم المتحدة على العراق تحمل كلف احتلاله بتعويضات تستقطع من عائدات نفطه، وما زالت التعويضات تأخذ من عائدات العراق السنوية وتسدد للكويت. وبلغ ما أقرته الأمم المتحدة من طلبات التعويض عن أحداث احتلال العراق للكويت نحو (٥٣ مليار دولار)، من مجموع (٣٥٣ مليار دولار) هي قيمة طلبات التعويض الأولية الكلية، وسدد العراق منها حتى عام ٢٠٠٥ نحو (٢٠ ملياراً)، وبقي منها للكويت فقط نحو (٢٧ مليار دولار). واليوم، يطالب العراق بإلغاء كليهما (الديون والتعويضات)، في حين ترى الكويت أن عائدات نفط العراق تكفي لسداد كليهما، وأن ما نهب في عمليات الفساد التي ترعى سياسياً كان يكفي لسدادهما، كما أن إبقاءهما هو دالة على فقدان الثقة بالمشهد السياسي العراقي.

د- المفقودون: وهو ملف آخر فتح في أعقاب احتلال العراق للكويت، واعتقاله لبعض الشخصيات الكويتية، وتختلف الروايات بشأنهم، فبعضها تقول إنهم قتلوا أو تم قتلهم داخل أرض الكويت أو العراق أو توفوا، وهذا الملف مازالت الكويت تطالب بإجابات عنه، وإن تم التحول في مضمون المطلب نحو التعاون من أجل كشف مصير المفقودين، أما مصير المفقودين العراقيين في الكويت في أعقاب خروج القوات العراقية منها فإنه لم يفتح إلى اليوم بسبب غياب الاهتمام الحكومي العراقي بشأن مصيرهم.

هـ- الثقة: مازالت الكويت كمحصلة تنظر إلى العراق كقوة تريد أن تبتلعها، لهذا عمدت إلى العمل باتجاهين متناقضين: الاستثمار في السياسة والاقتصاد العراقيين، وحسب بعض المعلومات التي تظهر هنا وهناك: الاستثمار في أعمال عدم الاستقرار الذي شهده العراق بقصد أن يبقى العراق مشغولاً بهمومه الداخلية، أما العراق فإنه رسمياً مازالت لا أولوية إقليمية متفق عليها لدى الحكومة باستثناء اتجاه الحكومة نحو ضمان العلاقة مع إيران، وشعبياً فإن العراقيين ينظرون نظرة سلبية تجاه الكويت وبعدم ثقة، لما أحاط بهم بسببها منذ عام ١٩٩٠.

رؤى في التسوية

وبقصد الوقوف على أحقية كل من العراق والكويت في نظرته وتعامله ومطلبه من الآخر، لنسأل: ماذا أعطى العراق للعراقيين، وماذا أعطت الكويت للكويتيين، حتى يطالب العراق بما يطلبه من الكويت، وتطالب الكويت بما تطلبه من العراق؟ وما مدى أحقية مطالبهما تجاه بعض؟

إن العراق الحديث بدأ عام ١٩٢١، وإذا كانت المدة بين ١٩٢١-١٩٥٨ هي مرحلة صياغة هوية عراقية فإن المرحلة حتى ٢٠٠٣ هي لإثبات الحكم، أما المرحلة التالية لها فهي مرحلة إسقاط العراق العمدي من الحساب التاريخي لأنه تم تبرير فعل الاحتلال من قبل بعض العراقيين بإدراك خاطئ قايض الاحتلال باستبدال نظام حكم، كما لا توجد أي ملامح لحضارة أو إمكانية بناء حضارة تحت عنوان وطني، إنما الرغبة اليوم هي بتفكيك العراق وإعادة الدمج بمصالح الجوار وليس بالمصالح الوطنية. وإذا ما تساءلنا: هل تقام الأوطان على حساب كرامة الشعب والإنسان؟ أم أن كرامتهما سابقة على الوطن؟ إن الأصل هو الإنسان، وإذا لم يلبِّ الوطن هذه الكرامة فعلى المواطن تغيير وطنه، إلا أننا أصبحنا أمام معادلة جديدة وغريبة ألا وهي: إن الأصل هم الحكام وإن الوطن وضع لأجلهم وعلى الشعب الذي يعيش على الأرض أن يرضى بعبودية من ارتضى التاريخ حكمهم، فبقيت مشكلة العراق هي مشكلة سلطة غير قادرة وأحياناً غير راغبة باحترام الكرامة الإنسانية، وهذه المسألة مازالت ملاحظة في العراق، فالصراع هو صراع سلطة وحكم وليس صراع لأجل البناء والإعمار. واليوم، إن سألت ماذا يوجد في العراق، ستكون أوسع الإجابات الآتي: فقر وسيادة الأمراض والفتن، وغياب كلي للخدمات والحياة الكريمة، وإذا قلنا متى حقق الوطن غيرها لمواطنيه، فسنكون قد ابتلينا الوطن ببلوى الواقعية، وإذا كان من غير ذوي الحياء سيقول إن مشكلة العراق هي مشكلة حكم فالأرض معطاء ولم تبخل على مواطنيها، حتى نحدق في أرض وثروات الغير.

أما الكويت، فخلاف ذلك متحقق، وهذا ليس إطراء لنظام حكمها، إلا أنهم في المقابل نسوا التفرقة بين حق إدارة نوع الحياة التي يرغب بها الكويتيون وحق الجيرة المطلوبة تجاه الجار، وأن ضمان الأولى لا تفضي للتعدي على الثانية. لقد أثبت حكامها أنهم حقاً أعطوا للكويت حقها كونها خيار حياة أو موت بالنسبة لهم، وهذا مناقض لما يحدث في العراق، فأغلب الآراء تتفق أن العراق قد أعطى حقنة الموت لمستقبله وضاعت فيه فرص التنمية، وسرع بتفكيك بناه، كون من حكمه خلال العقود الأخيرة نظر إليه كأداة لإدامة وجوده في الحكم، وأصبح هذا الأمر لأسباب عدة لسنا في معرض طرحها هنا مرتهناً بالخارج وليس بالداخل، بعبارة أخرى عدم الاقتناع بالعراق كدولة أو كشعب أو كتاريخ.

إن مشكلة علاقة العراق بالكويت في المقام الأول هي مشكلة نظرة الحكام للحكم، ونظرة الحكام لمصالح شعوبهم، وليس نظرة مواطن يلهث وراء كسرة خبز له ولأسرته، ثم محاولة علاج القصور الداخلي باستعداء الخارج، ومنا من بات يقول: اتقوا الخالق بالخلق، وإن لم يعجب العراق ما تقوم به الكويت فليتذكر أن من أتى بحكام العراق اليوم هو فعل وسياسات ساسة الكويت وقادتها، وإن لم يعجبه ما تقوم به فليتذكر أن الخليج لم يكن في يوم من الأيام رئة العراق، فالعراق منذ تشكله كائن بري يصدر أغلب نفطه للبحر المتوسط، وأغلب تجارته تأتيه من جواره براً، وإن لم يعجب العراق ما تقوم به الكويت فليقم بإدارة ظهره لها وليتفاوض مع إيران للحصول على منفذ أوسع على الخليج عبر الأحواز العربية، واحتمالات المفاوضة وأوراقها واسعة من شراء الأحواز أو قسم منها إلى تأجيرها إلى مبادلة الأراضي إلى الضم أو الانضمام لإيران، إلى شراء المواقف السياسية، أو لينظر إلى البحر المتوسط حيث الحياة مفتوحة بلا جيرة سلبية كما يصورها، وهنا سيكون عليه الاتحاد مع سوريا، بعبارة أخرى إن إرادة العراق وإمكاناته لا تتيح له القول الفصل في خلافاته مع جيرانه، وحكامه غير منشغلين بها من الأصل، فحجم سوق الفساد في العراق وملاحظة أولويات السياسة الخارجية العراقية ينهي دعواهم أو حسن النية لتسوية تلك المشاكل والخلافات.

> إرادة العراق وإمكاناته لا تتيح له القول الفصل في خلافاته مع جيرانه

وباستبعاد فرضية ضم أو انضمام الكويت الطوعي للعراق، وطالما كان الحال على ما تم وصفه لدى الطرفين من الحكام، لماذا لا نتنازل عن العراق لصالح الكويت، ولنبايع آل صباح على حكم الكويت والعراق، فلا يستمروا بالنظرة إلى العراق كظل ثقيل ولا ينظر إليها عراقياً كفرع اقتطع عنوة ليكون دولة تسبب الألم في خاصرته. ربما يرفض الكويتيون ذلك، فتبقى واحدة من احتمالات الحل هي الطلب من الولايات المتحدة بضم العراق للكويت، أو بضم الكويت للعراق، والتعهد بحماية مصالح الولايات المتحدة في الدولة الناشئة ولنسميها (الكو-عراق) أو (العق- كويت)، لكن نتمنى كأكاديميين على الولايات المتحدة ألا تجعل هذه الدولة في عهدة حكم من لا يرعى الذمة، إنما لتجعله في ذمة من يرعى الحكم ومصالح الشعب المتحد، وإلا لن يرضى شعب الكويت بالعراق والعراقيين لأنه لن يجد ماء أو كهرباء أو أراضي سكن، ولن تكفي ميزانية الكويت والعراق معاً لسداد مرتبات السياسيين، وربما تتحول الكويت إلى منطقة تقبل المساعدات من دول العالم الصديقة، وسيجد شعب الكويت مئات من الأحزاب بعدد عشائر الكويت وقبائلها، وسيجدون برنامجاً انتخابياً يقول انتخبونا وسنوفر لكم الطعام بأسعار السوق، أو انتخبونا وسنجعل دوائر البلدية تعمل على تقديم خدماتها لكم، أو سنسمح بحق السفر بين مدن الكويت، أوسنسمح بسير المركبات بالطرقات ●

*أستاذ السياسة الدولية والدراسات المستقبلية المساعد- كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

العلاقات العراقية - الكويتية في مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين: دراسة مستقبلية

يبدو أن الصراع الحذر هو المشهد الحالي لقياس أداء العلاقات العراقية ؟ الكويتية، ولا أعلم من جعل البلدين يتجهان نحو حافة الأزمة بعد أن قلنا في دراسة سابقة نشرت في مجلة آراء حول الخليج - مركز الخليج للأبحاث أن البلدين قد أدركا ولأول مرة أن نظرية العمق الاستراتيجي المعاصرة هي مثال حي لقياس فاعلية العلاقة بين العراق والكويت، لكن على ما يبدو أن الاتجاه نحو الأزمة كان له تدخل خارجي وحث دولي أكثر مما كان شأناً إقليمياً ونزاعاً على الحدود البحرية وتأثيرها على المصالح الاستراتيجية للدولتين.

م.م. حسين علاوي خليفة *

ويبدو أن الاتجاه اليوم إلى مقترب الأزمة يدفعنا للانطلاق من فرضية مفادها أن الأزمة العراقية - الكويتية سترتكز على ثلاث عقد تتمثل بعقدة سايكولوجية إبان اجتياح العراق للأراضي الكويتية، وهو ما جعل العقل الاستراتيجي الكويتي وأجيال الاجتياح وما قبله تتربى على ثقافة الإدراك بأن العراق قد احتل الأراضي الكويتية وهذا ما يدفعهم إلى التحذير منه مما يثير الرؤية الكويتية الرسمية على الرغم من التطمينات من قبل النظام السياسي الحالي من أن الكويت قد طوت صفحة الماضي إلا أن آثارها ما زالت إلى الآن وهو ما يفسر إشكالية العراق والفصل السابع.

أما العقدة الثانية فهي أن العراق لا بد أن تكون له إطلالة بحرية جيدة لأنه مقبل على نشوء قوة اقتصادية صاعدة رغم كل التحديات الداخلية التي يعاني منها والخارجية سواء الإقليمية أو الدولية، وهذا ما يتطلب نشوء موانئ عملاقة لتطوير حركة النقل والتجارة الدولية ومن هنا كانت مشكلة الميناء أحد التحديات الأساسية التي لا أزال أتذكر قول أحد السياسيين العراقيين بشأنها (إننا بحاجة إلى تأجير جزيرة وربة وبوبيان لـ ٩٩ عاماً)، ناهيكم عن إشكالية ترسيم الحدود والتراكيب الجيولوجية المشتركة في حقول النفط على الجانب العراقي والجانب الكويتي.

أما العقدة الثالثة فهي عقدة الديون الكويتية والتعويضات من جراء اجتياح العراق للكويت والتي لا بد أن تنتهي يوماً ما، لأن هذه العقدة هي إحدى التحديات المهمة اليوم أمام الاقتصاد العراقي وخصوصاً أنها إحدى أزمات الإدارة الخارجية للأموال العراقية، ومن هنا لا بد من جلوس الطرفين لتصفية ملف مهم ومؤثر على مسار اتجاهات المستقبل بين الدولتين خصوصاً وعلى الأمن الخليجي بصورة عامة خلال العقود الثلاثة القادمة.

إننا نتطلع اليوم كمتخصصين في الشؤون الاستراتيجية والمستقبلية إلى أن تكون العلاقات العراقية - الكويتية علاقات خلاقة للعمق الاستراتيجي بين البلدين من جهة، ومن جهة أخرى تكون علاقات تكاملية في الأداء من حيث الغاية والهدف والوسيلة لأن القدر أكبر من الفرصة.

إن الأمن الخليجي في مطلع العقد الثاني يرتكز على مجموعة من التحديات منها تحدي استقرار العراق وانعكاسه على فاعلية الأداء في العلاقات العراقية - الكويتية ومن هنا نجد أن هنالك ضرورة لاستقراء واقع العلاقات العراقية - الكويتية خلال المرحلة الحالية.

فالعلاقات التجارية في تطور مستمر خلال السنوات الثلاث الماضية، إذ ساهمت الكويت بدور مهم في دعم الاقتصاد العراقي، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى أن العراق قد منح إحدى الشركات الكويتية (كويت انيرجي) استثماراً مهماً في أحد الحقول الغازية العملاقة من بين الحقول الغازية الثلاثة العملاقة، بالإضافة إلى

شركة العقيلة الكويتية وكذلك شركة الخرافي وشركة زين للاتصالات.... إلخ. كما أن الجانب السياسي يدل على فاعلية العلاقات البينية كعلاقات رسمية أو حتى العلاقات دون الدولة أي بين القوى السياسية العراقية والحكومة الكويتية وهنالك زيارات متعددة سواء من مسؤولين حكوميين أو فنيين حكوميين أو برلمانيين أو رؤساء كتل سياسية.

بالإضافة إلى أن التمثيل الدبلوماسي يعد في درجة مؤثرة جداً ومهمة بين البلدين وتعتبر الكويت بعد الإمارات العربية المتحدة من حيث فاعلية سفارتها الخليجية في بغداد.

أما على الصعيد الثقافي فنجد أن زيارات الوفود الكويتية إلى العراق ما زالت مستمرة ولو بشكل مختصر وهذا ما يتماثل على الجانب العراقي أيضاً.

في حين أن العلاقات الدفاعية مازالت غامضة إلى الآن على الرغم من أن البلدين تربطهما علاقة جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تسعفنا الدراسات المستقبلية في فك طلاسم اتجاهات المستقبل للعلاقات العراقية - الكويتية في ظل البيئة الإقليمية المعقدة، ومن هنا نجد أن اتجاهات المستقبل تتخذ ثلاثة مشاهد.

بلغ حجم التبادل التجاري بين العراق والكويت حوالي 250 مليون دولار سنوياً

١- مشهد الأزمة الراكدة

وهذا المشهد يرتكز على فرضية أن الأزمة التي تمر بها العلاقات العراقية - الكويتية هي أزمة مستمرة تتداخل في تشكيلها العوامل السيكو- اقتصادية، بالإضافة إلى الحث الإقليمي والتأثر الدولي في بقاء الأزمة قيد السيطرة (راكدة) نتيجة الحاجة الدولية الملحة لاختبار النظام السياسي العراقي في قياس العقلانية وإدراك السلام وجهوده في زرع الأمل والطمأنينة لدى دول الجوار وفي مقدمتها الجارة الكويت.

٢- مشهد الانفراج المتصاعد

وهذا المشهد يذهب إلى فرضية مفادها أن العلاقات العراقية - الكويتية ستتجه نحو الانفراج التصاعدي نتيجة إدراك الطرفين لأهمية السلم وأهمية الاستقرار في المنطقة من جهة وإدراك دالة واتجاهات المستقبل من جهة أخرى نتيجة لحجم المصالح المتبادلة بين الطرفين، ومن هنا فإن امتداد الجهود الذاتية للدولتين ستكون في الاتجاه نحو الانفراج التصاعدي، كما أن تدخل دول الجوار الفاعلة وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بدفع رؤى الطرفين إلى الأمام سيكونان كفيلين بتحقيق الانفراج في أزمة العلاقات العراقية - الكويتية.

٣- مشهد الصراع المتأزم

وهذا المشهد يستند إلى رؤية مفادها أن المسير باتجاه الأزمة سيدخل البلدين في صراع متأزم نتيجة الضغوط الشعبية في كلا البلدين من جهة وتأثير دول الجوار من جهة أخرى ناهيكم عن هواجس الماضي القريب والتي تجعل الجانب العراقي يعتقد أن الكويت ستعمل على الإضرار بالمصالح الاقتصادية العراقية العليا بالإضافة إلى استنزاف الموارد المالية العائدة من صادرات النفط ٥ في المائة واستمرار الكويت باستغلال القرارات الدولية السابقة في استخدام التراكيب الجيولوجية المشتركة لتطوير إنتاجها من النفط واستغلالها للغاز المصاحب أو غاز القبعة، أما الكويت فإن نظامها السياسي مازال يتذكر ٢ آب ١٩٩٠ وكيف آلت الأمور إلى احتلال الكويت ومن هنا فإن الشك والريبة والحذر هي عنوان التفاعل الاستراتيجي تجاه العراق.

الخاتمة

ومن خلال استقراء كل مشهد مستقبلي نجد أن المشهد المرجح للعلاقات العراقية - الكويتية هو مشهد الأزمة الراكدة نتيجة توافر البيئة الإقليمية الدافعة بهذا الاتجاه أولاً والعامل السيكولوجي وتأثيره في منظومة صنع الفعل الاستراتيجي من قبل الكويت باتجاه العراق، كما أن القوى الدولية والإقليمية ترغب في تقييد قدرات العراق الصاعدة لحين تأمين مصالحها الاستراتيجية في العراق سواء من حيث الوجود العسكري المباشر أو من حيث الاستثمارات، وهذا ما يجعل المشهد الحالي عنوان للسنوات الخمس القادمة ٢٠١١-٢٠١٦ ، في حين أن مشهد العراق المستقبلي سينتقل نحو المشهد الثاني (الانفراج المتصاعد) نتيجة توافر البيئة الإقليمية وتحسن مدركات النظام السياسي للدولتين، وهذا ما يدفع الباحث إلى ضرورة تفعيل التلاقح الثقافي الذي سيجعل البلدين يتجهان نحو مرحلة جديدة من أداء العلاقات البينية (العراقية - الكويتية)، وبناء معاهدة استراتيجية طويلة الأمد للتعاون بين البلدين، والعمل على تأجير جزيرة وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عاماً مما سيخفض من هواجس العراق، كما أن تعزيز الاستثمارات الكويتية في العراق سيكون دليلاً على تعزيز العلاقات العراقية - الكويتية ●

*أستاذ الدراسات المستقبلية - جامعة النهرين

الجدول رقم (١): الميزان التجاري للكويت مع العراق الفترة من ١٩٨٤-١٩٩٠م (القيمة بالمليون د.ك)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري (الفائض التجاري)
١٩٨٤	٩٠,١	١٢,٣	(+) ٧٧,٨
١٩٨٥	٧٦,٧	١٨,٠	(+) ٥٨,٧
١٩٨٦	٥٣,١	١٣,٠	(+) ٣٤,١
١٩٨٧	٣٦,٩	٢٦,٨	(+) ١٠,٩
١٩٨٨	٨٧,٩	٤١,٧	(+) ٤٦,٢
١٩٨٩	١٠١,٩	٣٤,٩	(+) ٦٦,٨

المصدر: غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت قيمة الصادرات لا تتضمن الصادرات من النفط الخام ومشتقاته.

الجدول رقم (٢): أنواع الصادرات الكويتية للعراق عام ١٩٨٩م

أنواع البضائع	القيمة بالمليون دينار كويتي	النسبة ٪
السيارات	٣٨,٩	٣٨,٢
الأجهزة الكهربائية	٢٦,٠	٢٥,٥
مواد غذائية	٦,٣	٦,٢
ألبسة	٦,١	٦
مواد بناء	٥,٩	٥,٨
أخرى	١٨,٧	١٨,٣
الإجمالي	١٠١,٩	١٠٠

المصدر: غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت.

*قيمة الصادرات لا تتضمن الصادرات من النفط الخام ومشتقاته.

الجدول رقم (٣): أنواع الواردات الكويتية من العراق عام ١٩٨٩م

أنواع البضائع	القيمة بالمليون دينار كويتي	النسبة ٪
الغاز الطبيعي	١٤,٠	٤٠,١
مواد البناء	٩,٠	٢٥,٨
مواشي	٥,٣	١٥,٢
أعلاف حيوانية	٢,٧	٧,٧
مواد غذائية	٢,٤	٦,٩
أخرى	١,٥	٤,٣
الإجمالي	٣٤,٩	١٠٠

المصدر: غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت.

جدول رقم (٤): المنح والقروض التي قدمتها الكويت للعراق

السنة	القيمة بالمليون دينار
١٩٨٠	٢
١٩٨١	٢
١٩٨٢	٢
١٩٨٣	١,٢
١٩٨٤	١,٢
١٩٨٥	١,٢
١٩٨٦	١,٢
١٩٨٧	١,٢
١٩٨٨	١,٢
الجملة	١٣,٢

المصدر: Abdul- Reda Assiri ,-Kuwait?s foreign policy - :city state in word policies (London: westview press, 1990) pp: 147 -153

كشف إحصائي لصادرات الكويت إلى العراق من مايو إلى يوليو ٢٠٠٣م

رقم الفصل	الوصف	الوزن/كم	القيمة / بالدينار	رقم الفصل	الوصف	الوزن/كم	القيمة / بالدينار
١	سيارات ولوازمها	١٩٠٠٠٩١٥	٧٧٢٥٥٠٣	٢٢	منتجات من خزف	١٣٩٥٠	١١٧٨٠
٢	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية	٤٠٨٢٣٤	٥٠٤٠٥٩	٢٣	نحاس ومصنوعاته	١٢٢٠٠	٩٨١٥
٣	مفاعلات ومراجل	٤٤١٨٢٤	٤٩٤٣٦٧	٢٤	مطاط ومصنوعاته	٢٩٢٣٠	٩٨٢١
٤	مشروبات	٢٩٤٨٨٥٣	٤٠٧٣٢٢	٢٥	حيوانات حية	٥٤٠٠٠	٩٧٤٦
٥	أصناف أخرى جاهزة من مواد نسيجية	٥٢٠٢٧٥	٣٠١٦٠٧	٢٦	ورق وورق مقوى	١٣٥٥٠	٩١٣٢
٦	أثاث	٤٤٤٣١٢	٢١٢١٢٢	٢٧	أدوات وأجهزة للبصريات	٢٥٥٠	٧٧٢٥
٧	ملح وأحجار وإسمنت	٨٨٢٣٨٠	١٤٤٦٩٨	٢٨	زجاج ومصنوعاته	٢٢٢٢٦٠	٧٠٧١
٨	مواد غذائية	١٥٩٧٧٥	٩٣٣٢٩	٢٩	خشب ومصنوعاته	٥١٥٠٠	٧٠٧٠
٩	تبغ ومشتقاته	٤٣٣٤٤	٨٢٢٦٥	٣٠	حشو ولباد	٨٠٠	٥٨٠٠
١٠	ألومنيوم ومصنوعاته	٣١٥٩٧٥	٤٧٥٢٠	٣١	مصنوعات من حجر	١٦٤٠٠٠	٤٤٣١
١١	مصنوعات من حديد	٩٠٩٢٨	٣٣٦١٩	٣٢	رصاص وصناعاته	١٠٠٠٠	٤٠٥٠
١٢	سجاد	٣٦٥٩٧	٢٨٤٩٠	٣٣	أصناف صناعة الساعات	٢٠٠٠	٤٠٠٠
١٣	منتجات كيماوية عضوية وغير عضوية	٣٨٥٤٥٠	٢٨٤٨٢	٣٤	مصنوعات من قش	٢٧٥٠	٢٥٤٨
١٤	مصنوعات متنوعة	١١٨٤٥٠	٢٧٨٠٥	٣٥	بارود ومتفجرات	٣٠٠٠	٢١٦٠
١٥	وقود معدني	٧٨٩٨٠	٢٤١٦٥	٣٦	حديد وصلب	٦١٠٠٠	١٧٥٨
١٦	لدائن ومصنوعاتها	٨٨٠٦١	٢٤٠٢٦	٣٧	منسوجات مشربة أو مطلية	٢٠٠	١٦٤٦
١٧	ألياف تركيبية	٥٦٥٠	١٨٣٢٢	٣٨	أحذية	٨٣٦٠	١٤٠٧
١٨	زيوت عطرية	١٠٩٧٥	١٤٦٩٥	٣٩	مصنوعات من جلد	١٣٤٧	٦٧٨
١٩	صابون ومستحضرات غسيل	٤٨٠٥٠	١٣٢٥٣	٤٠	أصناف منوعة من معادن عادية	١٠٠٠	٥٠٠
٢٠	لعب أطفال	٧١٠٧	١٢٣٢٧	٤١	قاطرات ومعدات سكك حديدية	١٠٠	٣٠٠
٢١	خلاصات للدباغة والصياغة	١٤٦١٠	١٢٢٥٠		الإجمالي	٣٤٩٦٢٤٣٩	١٠٥١٢٧١٩

المصدر : الإدارة العامة للجمارك الكويتية - مكتب التدقيق العام والإحصاء والحفظ.

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تطور دراسة المجتمع المدني
في دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من أن المجتمع المدني في دول مجلس التعاون لا يزال في مرحلة التكوّن والتبلور ، فإنه حظي باهتمام ملحوظ من قبل كثير من الباحثين والدارسين المتخصصين، ولا سيما في ظل التطور الذي شهده المجتمع المدني في الدول المعنية منذ تسعينيات القرن العشرين. في ضوء ذلك، يتناول هذا الكتاب بالرصد والتحليل والتقييم المحطات الرئيسية والملامح البارزة في دراسة المجتمع المدني في دول المجلس، كما عبرت عنه الأدبيات العربية والأجنبية الرئيسية في هذا المجال. وكل ذلك يأتي في سياق الإطار النظري الذي يتضمنه الكتاب بشأن التعريف بمفهوم المجتمع المدني، وطبيعة علاقته بالدولة، ودوره في عمليات التنمية والتحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

دور خادم الحرمين في تعزيز العلاقات العربية – الإسلامية من خلال تقنية الوساطة

تحتل الوساطة حيزاً كبيراً من مساحة تقنيات العمل الدبلوماسي في فض النزاعات الدولية، وحل شفرات التوترات الإقليمية، إذ تستمد هذه التقنية قوتها القانونية من المادة ٣٣ المدرجة في صلب ميثاق الأمم المتحدة؛ التي نصت على إلزامية التماس أطراف النزاع من المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية مسطرة لحل الخلاف١.

حكيم التوزاني *

هكذا أعطت هذه المادة نوعاً من المرونة في الأساليب لإنهاء النزاع، والتي يمكن تصنيفها إلى٢ الوسائل السياسية حيث تشمل كلاً من المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحقيق وعرض النزاع على المنظمات الدولية. أما فيما يخص النوع الثاني فيتمثل في الوسائل القضائية التي تشمل التحكيم الدولية وعرض النزاع على المحاكم الدولية الدائمة.

ما يهمنا في هذا البحث المقتضب هو الوساطة التي احترفها العاهل السعودي لحل الخلافات العربية وتهدئة التوترات الإسلامية.

المطلب الأول : تمظهرات الوساطة الملكية: بين شمولية المبادرات وتمفصل القضايا

يمتاز الملك عبدالله بامتلاكه لخصال ينفرد بها عن غيره، حيث ينتمي لمدرسة سياسية ترفض تعريف السياسة بأنها (فن اللاأخلاق.٣) دون غض النظر عن نزاهته وأصالة انتمائه الذي أكسبه المصداقية والقبول لإدارة أي حوار بين أطراف الخلاف. هذا بالإضافة إلى امتيازه بالدقة التي تخوله إمكانية تتبع أدق تفاصيل المواضيع التي يتولى دراستها.

كما يتصف بالرزانة التي لا تخوله إعطاء الأمور أكبر من حجمها؛ بحيث لا يبدأ في أي تصريح بهذا الشأن (الخلاف) بل يعمل بصمت وعدم استباق الأحداث حتى لو اضطر إلى غير ذلك نجده يعطي مهمته صبغة متواضعة. هذه الأخيرة هي من تسهّل التقليل من حجم التراكمات السابقة لهذا الخلاف بين الطرفين٤.

ولعل من أبرز تجليات ما سبق؛ وساطته ما بين سوريا والعراق. ففي حديث له نشر سنة ١٩٨٣م قال بصريح العبارة...: « عندما قررت المملكة أن تدخل وسيطاً بين العراق وسوريا، قلت أعطوني سبب الخلاف ووجدت نفسي أدخل في متاهات خلافات حزبية.. وأستطيع أن أقول إن السعودية نجحت في أن توقف أشياء كثيرة سببها توترات غير ظاهرة على السطح٥»... مما يدل على دقة تتبعه للاختلاف بمختلف أشكاله الداخلية والخارجية.

هذا وقد برزت حنكة الوساطة الملكية في تدبير الخلافات عن طريق إحدى أهم وسائل تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية. في كل من وساطته الإسلامية والعربية.

خادم الحرمين الشريفين يمتلك الكثير من الصفات التي تؤهله للعب دور الوسيط في حل الخلافات العربية

احتلت القضية الفلسطينية صدارة الأجندة السياسية للملك عبدالله بن عبدالعزيز

أولاً: الوساطة الملكية في القضايا الإسلامية: حمل ثقيل ومبادرات أقوى

تركت أحداث احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وقوات التحالف عام ٢٠٠٣ فراغاً كبيراً داخل المنطقة، مما أدى إلى تفاقم الوضع الأمني في العراق كله، ومن ثم نشوء جماعات إرهابية وطائفية تسعى إلى حروب وتصفيات. أدت إلى موت العشرات يومياً من المواطنين الأبرياء، هذا وقد استفحل الأمر بتفجير المساجد وقتل المصلين وترويع الآمنين، وعلى ضوء هذه الأحداث عجزت الحكومات المحلية المتعاقبة من إنهاء سلسلة الاغتيالات وسفك الدماء وإطفاء نار الفتنة٦.

وانطلاقاً من التطور الخطير في الوضع الأمني العراقي، أسرع الملك عبدالله في سعيه ووساطته في إنهاء الخلاف بالحوار، الشيء الذي تمظهر في دعوته في ٢٧ حتى ٢٨ رمضان عام ١٤٢٧هـ في أطهر بقعة في الأرض (مكة المكرمة) من خلال وساطة تجمع بين كبار القيادات السنية والشيعية في العراق برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي ممثلة في مجمع الفقه الإسلامي وبإشراف ووساطة من الملك عبدالله تسعى إلى حقن دماء المسلمين وإيقاف اقتتال الأخوة في العراق.

هذه الوثيقة أكدت حرمة أموال المسلمين ودمائهم، مع ضرورة المحافظة على دور العبادة للمسلمين وغير المسلمين. والحث على إطلاق سراح المختطفين والرهائن، مع تأكيدها وحدة العراقيين بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الطائفي. مما يبرز أهمية الوحدة الطائفية في الفكر الملكي، إذ تصدرت هذه القضية أولويات الأجندة الخارجية للسياسية السعودية.

وفي إطار رأبه للصدع الإسلامي وتجميع كلمة الأمة، أبى العاهل السعودي إلا أن يكون وسيطاً في حل الإشكال السوداني مع نظيره التشادي، وذلك بمقتضى رعايته للمصالحة الثنائية بين الرئيسين السوداني (عمر البشير) والتشادي (إدريس ديبي) يوم الخميس ٢٠٠٧/٥/٣، إذ وقعا اتفاق المصالحة برعاية الملك عبدالله بن عبدالعزيز وذلك في مزرعته في الجنادرية، سعياً منه للحد من النزاع والتوتر بين البلدين، بحيث بضمن هذا الاتفاق تأكيد طرفي المصالحة على التزامهما الكامل بالاتفاقيات الموقعة بينهما، سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف، خاصة إعلان اتفاقية طرابلس الصادرة في ٨ فبراير ٢٠٠٦م، وكذا الالتزامات المنصوص عليها في محاضر الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف الهادفة إلى تفعيل اتفاق طرابلس ومعالجة الوضع بين السودان وتشاد٧.

هذا وقد ترجم الطرفان نيتهما الصادقة في تفعيل مقتضيات المصالحة، من خلال تعهدهما بالعمل المخلص والجاد من أجل تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق هذا الهدف عبر كافة القنوات الرسمية والشعبية في البلدين٨. وبنفس الروح الأخوية التزم الطرفان بضرورة إنفاذ هذا الاتفاق بمقتضى الخطوات التالية٩:

أ- احترام سيادة وسلامة أراضي الطرف الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

ب- منع استخدام أراضي البلدين لإيواء أو لحشد أو لتدريب أو لمرور أو لتموين الحركات المسلحة المعارضة للطرف الآخر.. أو تقديم أي نوع من أنواع الدعم المادي والمعنوي لهذه الحركات والعمل على إبعادها فوراً عن أراضي البلدين.

ج- دعم جهود الاتحاد الإفريقي السياسية والأمنية لإعادة الاستقرار لإقليم دارفور والمناطق الحدودية بين البلدين من خلال إنفاذ اتفاق سلام دارفور.

مع الالتزام بضرورة تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدين بما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين. وفي هذا الصدد التزم الطرفان بالعمل على فتح قنوات الاتصال المباشر بين المسؤولين في البلدين وتشجيع تبادل الزيارات على المستويات الرسمية والشعبية بما في ذلك رجال الأعمال والمستثمرين وإبرام الاتفاقيات والبروتوكولات اللازمة لهذا الغرض أو لما تتطلبه مجالات التعاون المشترك وفق الحاجة إليه١٠.

وهكذا أسفرت الاتفاقية عن تأكيد ضرورة التعاون الثنائي والعمل المشترك لتطوير ودعم العلاقات بين الأقاليم الحدودية في المجال الاقتصادي والصحي بصفة خاصة وتجارة الحدود ومكافحة الأمراض العابرة للحدود والنقل والاتصالات بصفة عامة وذلك عبر إنشاء الآليات ووضع البروتوكولات المناسبة لهذا الغرض١١.

ومن خلال ما سبق التزم الطرفان بعدما سعت السعودية عن طريق عاهلها الملك عبدالله بن عبدالعزيز بكسر الهوة التي كانت تفرقهما، بالسعي والتعاون مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة لإيجاد الحل الدائم للنزاع الدائر في إقليم دارفور وشرق تشاد بما يحقق السلام والاستقرار للجميع.

ثانياً: الوساطة الملكية في القضايا العربية: مبادرات تتعدى المجال الحيوي للمملكة العربية السعودية

احتلت القضية الفلسطينية صدارة الأجندة السياسية للملك عبدالله، وهي قضية جوهرية ومركزية في فكره واهتمامه، إذ يرى أنها الهم الأول في السياسة الدولية، وهو المنادي الأول بحل القضية بالطرق السلمية، والداعم لحق الشعب العربي والفلسطيني والمسلم١٢.

فنجده حريصاً على وحدة الصف الفلسطيني من خلال السعي إلى وقف نزيف الدم عندما أصبحت هناك مواجهات مسلحة بين الفصائل الفلسطينية التي قد تضر بهذا النضال والكفاح المسلح طوال ستة عقود من التضحيات، والتنازلات في ميدان القتال، وميدان السياسة معاً.

فعندما أدرك العاهل السعودي هذه المخاطر دعا إلى اتفاق مكة بين فتح وحماس كوساطة معهودة من قبله لنزع فتيل الفتنه التي خلفت عدة ضحايا؛ قدر عددهم بحوالي١٣٠ فلسطينياً قبل التوقيع على اتفاق مكة بأيام١٣.

وجاءت هذه الوساطة بعد إخفاق الوساطات من قبل مصر وسوريا لأنهاء هذه الأزمة. إذ صرح المتحدث الرسمي باسم حركة حماس الوزير (فوزي برهوم) بقوله : الفرق الآن هو أن الجانبين (يقصد هنا فتح وحماس) لديهما الرغبة، وجاءا إلى مكة دون شروط مسبقة، ولا مهل زمنية. وقد أكد كذلك السفير الفلسطيني بالرياض (جمال شويكي) الذي شدد على أن التوصل لاتفاق يعد مسألة حيوية، وأن الزعماء الفلسطينيين لن يغادروا مكة دون التوصل إلى اتفاق، لأن الوضع مأساوي على الأرض، والعالم كله سيدير ظهره للفلسطينيين إذا استمر هذا الحال١٤.

سعى العاهل السعودي في 2007 للوساطة في حل الإشكال السوداني - التشادي

ومن خلال ما سلف ذكره، كللت الوساطة الملكية بإبرام اتفاق مكة يوم الخميس ٨ فبراير ٢٠٠٧م، من خلال تأكيد هذا الاتفاق على حرمة الدم الفلسطيني الذي يتطلب اتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك. مع تأكيده على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني للتصدي للاحتلال الإسرائيلي الغاشم. تحقيقاً للأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني، وذلك ارتكازاً على لغة الحوار كأهم آلية لحل الخلافات الأساسية في الساحة الفلسطينية الداخلية. الشيء الذي استدعى ضرورة الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، على أساس الشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها. إلا أن هذا المعطى يبقى بعيد المنال، في حال ما تم التغاضي عن مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الفلسطينية، والارتكاز على قاعدة التعددية السياسية وفق اتفاق معتمد من قبل الطرفين.

وعلى أثر اتفاق مكة المبرم بين كل من حماس وفتح بوساطة سعودية، زف هذا الاتفاق إلى الجماهير الفلسطينية وشعوب الأمة العربية والإسلامية التزام أطراف الاتفاق بضرورة التفرغ لإنجاز الأهداف الوطنية المعلنة لاستعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، وفي مقدمتها قضية القدس والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

وفي إطار وساطتها بين السودان والأمم المتحدة في قضية دارفور، سعت المملكة العربية السعودية بقيادة رجل دبلوماسيتها الأول الملك عبدالله بن عبدالعزيز، من خلال مساعيه الحميدة قصد السعي للتوصل لحل ما بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة في ٢٠٠٧/٤/١٥م، ليحد من شكل ومهام القوات الإفريقية والدولية في

إقليم دارفور. حيث سعى الملك عبدالله في القمة العربية في مارس ٢٠٠٧م في الرياض إلى عقد اجتماع هامشي ضم كلاً من الرئيس السوداني والأمين العام للأمم المتحدة سعياً للتوصل إلى حل وسط يرضي الطرفين - أي المجتمع الدولي والسودان- بشأن إشكالية نشر قوات دولية في دارفور فيما بذلت مساعي دبلوماسية سعودية لتقريب وجهات النظر١٥.

هذا وفي خضم الأزمة المحتدمة بين كل من قطر والبحرين، والتي اشتد وطيسها منذ رشحت البحرين السيد محمد المطوع؛ باعتباره وزير الإعلام السابق للبحرين لمنصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، بالرغم من كونه يعتبر بمثابة شخص غير مرغوب فيه من طرف السلطات القطرية١٦.

وإن كانت هذه المشكلة من بين أهم المواضيع التي أعادت الخلاف البحريني القطري إلى واجهة النزاع منذ تسوية قضية جزيرة (حوار) من طرف محكمة العدل الدولية. فإن قضية احتجاز حوالي ١٠٦ صيادين بحرينيين من طرف قطر بذريعة اختراقهم للحدود الإقليمية لقطر١٧ قد زاد الطين بلة.

وهكذا تطلبت عملية الحلحلة للأزمة القطرية البحرينية، ضرورة تدخل أحد الأشقاء العرب لحصر الخلاف وتقريب وجهات النظر، ولنزع فتيل الخلاف. الأمر الذي حتم على العاهل السعودي باعتباره راعي السلام في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، ضرورة التوسط بين المنامة والدوحة في قضية توقيف قطر للصيادين القادمين من البحرين وتسمية الأمين العام الجديد لمجلس التعاون الخليجي. حفاظاً على وحدة دول الخليج العربي وتحصيناً لأمنها القومي الذي لا يتجزأ عن الأمن القومي السعودي.

المطلب الثاني: تداعيات الوساطة الملكية بين تراكم المكتسبات وقوة الإكراهات

نتيجة الوساطات المتعاقبة للعاهل الملكي السعودي، بهدف تقليص هوة الخلاف العربي - العربي بل والإسلامي كذلك، تغيرت ملامح العلاقات العربية - الإسلامية، بعدما تمت حلحلة مشاكلها أو على الأقل ساهمت في تقريب وجهات النظر بين أطراف الخلاف كبداية لفك رموز الخلاف المحتدم.

وعلى هذا الأساس قيمت الوساطات الملكية بتصريحات رسمية وأخرى غير ذلك، تتويجاً للنتائج التي حققتها في نزع فتيل الخلافات العربية والإسلامية على حد سواء. إلا أن هناك عقبات حالت دون تحقيق مرتكزات الوساطات الملكية، استوجب ضرورة الكشف عنها.

أولاً : تداعيات الوساطة الملكية في رأب الصدع العربي-الإسلامي

كان العراق ومازال مجمع التعددية القومية والدينية بل والمذهبية أيضاً. حيث تتعايش فيه تارة وتتنافر تارة أخرى، غير أن تقاربها وتنافرها لم يصل إلى حد الإلغاء سواء كان بالضم أو بالهجرة القسرية١٨. إلا أن إدراك التباينات وتسييسها كان هو العنصر الأساس المولد للنزاعات الطائفية، وذلك من خلال تشويه التكوينات الحديثة للحياة السياسية وتمزيق الهوية الوطنية١٩.

وحفاظاً على الوحدة العراقية بعيداً عن أي أهداف سياسية في المنطقة، ساهم العاهل السعودي في رأب الصدع العقدي بين كل من سنة وشيعة العراق تخفيفاً له من وطأة الاحتلال. الشيء الذي توج باتفاق مكة سنة ٢٠٠٦م. حقناً للدماء المسلمة بكافة أنواعها الطائفية والعقدية، إذ أصبح العراق في فترة ما بعد الاتفاق المبرم في مكة، أطهر من ذي قبل من الدماء المسفوكة بين السنة والشيعة.

> ساهم العاهل السعودي في رأب الصدع العقدي بين سنة وشيعة العراق

وفي سياق آخر ومن أجل حل الأزمة الدبلوماسية بين السودان وتشاد، تم توقيع ست اتفاقيات سلام بينهما إلا أنها لم تنفذ. إلى أن كلّلت باتفاقية وسطية ذات توجيه سعودي في مايو عام ٢٠٠٧، إذ وقع رئيسا البلدين في العاصمة السعودية الرياض اتفاقية مصالحة تعلن وقف الأعمال العدائية على الحدود بين البلدين وتطبيع العلاقات بينهما في جميع المجالات. وأسفرت فيما بعد عن اتفاق آخر في مارس من عام ٢٠٠٧، سميت باتفاقية مصالحة تعهد فيها طرفا الخلاف بحظر جميع أعمال التمرد التي تضر بأمن البلدين. إلا أنه ومع الأسف لم تنفذ هذه الاتفاقيات بصورة حقيقية- لكون أن الخلاف أكبر بكثير من المبادرات الفردية والوساطات الثلاثية٢٠.

أما في ما يخص الوضع الداخلي للفصائل الفلسطينية، فما لبثت مرتكزات دعوة العاهل السعودي تستقيم، حتى توصل قادة فتح وحماس إلى توقيع اتفاق مكة، هذا الأخير الذي كان يرنو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم كافة الفصائل الفلسطينية برئاسة حماس باعتبارها الفائز الأكبر في الانتخابات. على أساس بناء التحرك المشترك للمستقبل السياسي الفلسطيني وفق المبادئ المتفق عليها في مكة، والقرارات العربية والدولية التي يجب أن تحترم استكمالاً للوحدة الوطنية٢١.

هكذا عملت مرتكزات اتفاق مكة على نزع فتيل أزمة كادت تعصف بمختلف التراكمات التي أنجزها الفلسطينيون على درب الكفاح المسلح، على طول ستة عقود من التضحيات الميدانية والسياسية على حد سواء.

وعلى أثر الوساطة الملكية المتوجة بصياغة بنود اتفاق مكة، حظيت الوساطة الملكية بترحيب عالمي قطيع النظير. إذ رحب

(صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان) رئيس دولة الإمارات خلال اتصال هاتفي مع (محمود عباس) رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية؛ بالاتفاق الذي وقع مؤخراً بين حركتي فتح وحماس في مكة برعاية سعودية، كما انضمت إلى الموقف المؤيد كل من إيران وتونس والأردن والحكومة اللبنانية، ووصل الحد إلى أن الحكومة الأردنية لن تفرض أي حظر على أي وزير من حماس في حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، بل وسوف تتعاون مع الحكومة الجديدة المزمع تشكيلها وإنها ستسعى لرفع الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني عبر المحافل العربية والدولية٢٢.

وفي مستوياته الغربية، وبغض النظر عن التريث الذي التزمت به الولايات المتحدة الأمريكية إلى حين دراسة الاتفاق، فقد رحب الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) ووزير خارجية دولته بالوساطة الملكية في اتفاق مكة مشدداً على ضرورة دعم الجهود السعودية من طرف المجموعة الدولية. وفي المضمار نفسه رحبت وزيرة الخارجية البريطانية (مارغريت بيكيت) باتفاق مكة معتبرة ذلك أنه (تطور مهم) على طريق المصالحة بين الفلسطينيين. وقالت بيكيت في بيان لها (نرحب بالجهود الجارية لوقف العنف والتشجيع على مصالحة بين الفلسطينيين). كما تابعت (علينا أن ندرس هذه المقترحات بدقة ونناقشها مع شركائنا الأوروبيين وغيرهم)، وفي السياق نفسه نوه الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) بالاتفاق ودعا إلى رفع التعليق المفروض على المساعدات المباشرة إلى الحكومة الفلسطينية٢٣.

خادم الحرمين الشريفين يعتبر راعي السلام في منطقة الشرق الأوسط

وفي إطار سعيه لنزع فتيل الحرب التي كادت تشتعل بين الجارتين الحدوديتين، المتمثلتين في كل من قطر والبحرين، وبمقتضى وساطته الطوعية. ثمنت المنامة وساطة خادم الحرمين الشريفين وجهوده الكبيرة لتعزيز العلاقات الأخوية بين دول مجلس التعاون وزيادة سبل التفاهم والتنسيق المتبادل بينها، ولم تتردد في دعم هذه الجهود الخيرة التي تأتي استجابة للعلاقات الأخوية المتينة التي تجمع البلدين الشقيقين.

هذا وقد أعقب ذلك إجراء أمير قطر اتصالاً هاتفياً مع ملك البحرين: (عبر فيه عن شكره لجلالة الملك لتجاوبه مع مبادرة خادم الحرمين فيما يخص موضوع تعيين الأمين العام الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.٢٤).

وبنفس الكيفية أسفرت وساطة خادم الحرمين عن تقدّم في حل مشكلة عشرات الصيادين البحرينيين المحتجزين في قطر، وتم التغلب أيضاً على الاعتراض القطري على ترشيح البحرين لمحمد المطوع لشغل منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي٢٥.

ثانياً: معوقات الوساطة الملكية: إكراه واحد متعدد الأوجه

هناك معوقات للتحركات السعودية في الشأن العربي والإسلامي. إذ بالرغم من كون السعودية تعتبر دولة قائدة في إطارها الخليجي والعربي والإسلامي. إلا أنها تواجه الكثير من التحديات التي تعيق مساعيها الحميدة، رغم أن هناك تأكيداً من قبل الملك عبدالله بقولة: «يمين بالله بيني وبينكم أيها الإخوة كل كلمة أقولها أو قلتها أو أجلتها إلى حين تكون مفيدة، ما أخذتها من منصبي الرسمي ولا من قاموس سياسي يتلاعب بالألفاظ، ولكنه الإخلاص والوفاء لديني ولهذه الأمة التي أنا فرد من أفرادها أضع كل إمكاناتي الخاصة والعامة في خدمة الإسلام والمسلمين.٢٦»

ولعل من أبرز هذه التحديات، التغلغل الإيراني في المنطقة. حيث يشاهد بأن إيران توجد بكثافة في العراق. مما أدى إلى زرع الفتنة الطائفية التي لم تكن موجودة بالكيفية الحالية بين المكونات العراقية لولا هذا التدخل الأجنبي. هذا ولم تكتفِ إيران بهذا الحد بل نجدها متغلغلة في لبنان التي لعبت دوراً كبيراً في تعقيد أزمتها، وانتهت بتحالفها مع سوريا٢٧.

ولعل السبب في أن تلعب إيران دوراً كبيراً في هذه المنطقة، هو غياب التنسيق والاختلاف بين سوريا والسعودية حيث هذا الاختلاف كان يتمحور في القضايا المهمة كلبنان وفلسطين والعراق.

أما على الجانبين الفلسطيني واللبناني فقد أبدت الأطراف المتنازعة فيها عدم رغبة في إبداء المرونة الكافية لإيجاد حل بين الأطراف، مما نسف مقتضيات الوساطات الملكية الهادفة إلى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة، الأمر الذي أوجب على العاهل السعودي سرعة إيجاد حل داخلي في المنطقة كالمصالحة العربية-العربية، لتكون وسيلة فاعلة في وقف التدخلات الأجنبية في المنطقة أو منع أي تدخل لا يخدم مصالحها، كالنفوذ الإيراني في الدائرة الشرق الأوسطية، التي تفاوض بمقتضاه المحتل الأمريكي ببرنامجها النووي من خلال الميليشيات الشيعية في العراق وغيرها من القضايا التي تبنتها المخابرات الإيرانية٢٨.

أما فيما يخص الوساطة الملكية لتقريب وجهات النظر الفلسطينية، فقد بدأ طرفا اتفاق مكة بالإعداد لتطبيق مقتضياته. إذ أعلن (غازي حمد)، المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية أنه من المقرر (لإسماعيل هنية) تقديم استقالته يوم ١٥ شباط (لأبو مازن). من الناحية الفعلية لن تستقل الحكومة في حينه بسبب الخلافات التي نشأت حول توزيع الحقائب. وقد أشارت (مصادر فلسطينية) إلى أن الخلافات تنصب على إشغال الحقائب الوزارية، خاصة تسمية وزير الداخلية.

فشل بعض الوساطات السعودية لا يكمن في المبادرات الملكية وإنما في الخلافات البينية العربية

هذا وقد عاود المتحدثون باسم حماس، التوضيح أن اتفاق مكة لا يتضمن الاعتراف بإسرائيل وأن حماس لا تنوي تغيير مواقفها الأيديولوجية. وبالرغم من تهدئة الأوضاع، وإيقاف موجات العنف بين طرفي اتفاق مكة، إلا أن التوتر بين فتح وحماس ما يزال بادياً في الخفاء٢٩. وفي سياق آخر فقد طغت عقدة الزعامة على قائد الثورة الليبية العقيد معمر القذافي، إذ لم يكظم غيضه حينها من جراء الوساطة السعودية في رأب الصدع السوداني – التشادي. واستجابة للرغبات الليبية اعتذر السيد (عبدالسلام التريكي) عن زيارة الخرطوم لإطلاعها على نتائج مؤتمر دارفور، وعنها عبر القذافي بوضوح حينما وصف اتفاق الرياض بالأمر المضحك.. واتساقاً مع هذه العادة وقبل تداعيات هذا الاتفاق صوتت الجماهيرية ضد تولي السودان رئاسة الاتحاد الإفريقي جزاءً على عدم حضور البشير لقمة مصغرة استضافتها طرابلس٣٠.

وفي تقييمه لهذا الموقف عبر (السيد علي كرتي) وزير الدولة بالخارجية السودانية، وصف اتفاق الرياض بأنه أشمل من أي اتفاق آخر، وفي السياق نفسه ذهب (د. ياسين الحاج عابدين) مدير مركز دراسات المستقبل الذي قال: إن ما حدث في طرابلس لم يكن اتفاقاً وإنما كان إعلاناً أشبه بملخص الاجتماعات، وأضاف: المضحك ليس اتفاق الرياض كما قال القذافي، بل المضحك هو إعلان طرابلس لأنه لم يحل مشكلة وليس فيه التزام وإنما دعوة من المجتمعين للدولتين، ولذلك فبعد إعلان طرابلس حدث الاعتداء التشادي على السودان، وبالتالي فإعلان طرابلس معيب لأنه ليس به إلزام٣١.

وعلى هذا الأساس يدرك العقيد أن الأمر ليس مجرد (كعكة تصالحية) ربما أرادها خالصة له، لاعتقاده أن ليبيا بحكم مجاورتها للبلدين المتخاصمين أولى من غيرها بمباشرة وساطات بهذا الخصوص، لاسيما في وجود شعور من القذافي بأنه الزعيم الإفريقي الأول، وإنما المسألة تجاوز الإجراءات إلى تفاصيل أكثر قسوة في تاريخ المنطقة، إذ لا ينظر البعض على جانبي الحدود للعقيد على أنه وسيط، بل طرف شارك في دعم حكومة الرئيس التشادي إدريس دبي كما تورط من قبل في حرب خاسرة ضد سلفه حسين حبري أراد من خلالها القذافي أن يستولي على إقليم أوزو التشادي الشمالي الغني باليورانيوم. فالقضية إذاً تتجاوز مسألة من يقوم بالوساطة، وإنما من بيده الحل في المنطقة ومن يملك أوراقاً للعب هناك٣٢.

ومن خلال ما سبق يمكن الجزم بأن فشل بعض الوساطات السعودية لا يكمن في المبادرات الملكية وإنما في الخلافات البينية العربية – العربية، والتدخلات الخارجية، وعقدة الزعامة التي تسيطر على أفكار بعض القادة. مما ينبئ بصعوبة إصلاح البيت العربي والإسلامي في الأفق القريب ما لم تتغير العقليات السياسية لتتوافق مع التطلعات الشعبية ●

*باحث في القانون الدولي العام والعلوم السياسية – المغرب

الهوامش:

١ المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.
٢ د. عبدالواحد الناصر، المشكلات السياسية الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، منشورات الزمن، الرباط، ٢٠٠٨م، ص ٤٥١.
٣ راجع في هذا الصدد: نيكولا ميكيافيلي، الأمير، ترجمة أكرم مومن، مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، طبعة ٢٠٠٤.
٤ الملك عبدالله بن عبدالعزيز مسيرة رجل وخطوات قائد، ميسر الشمري، مجلة الدبلوماسي، العدد ٢٥، رمضان ١٤٢٦هـ، ص٨.
٥ الملك عبدالله بن عبدالعزيز. مسيرة رجل وخطوات قائد نفس المرجع، ص ٤٧.
٦ ملك نحبة، الناشر مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م، ص ٦٠٥٦٠٣.
٧ المادة الأولى والثانية من اتفاق المصالحة بين السودان وتشاد، لسنة ٢٠٠٧ بوساطة سعودية.
٨ المادة الثالثة من اتفاق المصالحة بين السودان وتشاد، لسنة ٢٠٠٧ بوساطة سعودية.

٩ المادة الرابعة من اتفاق المصالحة بين السودان وتشاد، لسنة ٢٠٠٧ بوساطة سعودية.

١٠ المادة الخامسة من اتفاق المصالحة بين السودان وتشاد، لسنة ٢٠٠٧ بوساطة سعودية.

١١ المادة السادسة من اتفاق المصالحة بين السودان وتشاد، لسنة ٢٠٠٧ بوساطة سعودية.

١٢ إبراهيم بن محمد المالك، إستراتيجية الملك عبدالله وفلسفته في مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م، ص٣٥.

١٣ روبرت ساتلوف، (متعهدة واشنطن.. اتفاق مكة معضلة جديدة لأمريكا)، ترجمة : مروى صبري، الموقع الإلكتروني إسلام أون لاين، الأحد ١٨ فبراير ٢٠٠٧م http://www.islamonline.net .

١٤ فتح وحماس تلتحمان اليوم في مكة، رويترز - إسلام أون لاين، الأربعاء ٧ فبراير٢٠٠٧م.

١٥ أحمد عطا، بدبلوماسية (الوساطة..) السعودية تقود العالم العربي، إسلام أون لاين نت، أحمد عطا، الإثنين ١٦ إبريل ٢٠٠٧م.

١٦ (السعودية تتوسط في الخلاف بين البحرين وقطر).

http://www.france24.com/ar/20100528-qatar-bahrein-ksa-territory-problem-polemic

١٧ (السعودية تتوسط في الخلاف بين البحرين وقطر.)

http://www.sahafi.jo/n_print.php?id=d4a4f8f32d70c602c49f76417a885c5cdc5e1c97

١٨ رشيد عمارة ياس الزيدي، (أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٤، ربيع ٢٠٠٧، ص.16 .

١٩ أنطوان مسرة،)في مستقبل الوحدة العربية: الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام؟(، المستقبل العربي، السنة٩، العدد ٩٠، أغسطس ١٩٨٦، ص.18 .

٢٠ مالك طه،)ديبي عالجها بنفسه،... البحث عن وساطة لاحتواء أزمة الوساطة السعودية(، الرأي العام،

http://www.libya-al-mostakbal.org/LibyaInThePress/May2007/array_alaam_assodania140507.htm

٢١ (اتفاق مكة وسياسة الغموض الإيجابي).

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5718290

٢٢ يوسف كامل إبراهيم،(اتفاق مكة بين مواقف المؤيدين والمعارضين والحذرين والمواقف المشروطة)،

http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3380642426

٢٣ يوسف كامل إبراهيم، (اتفاق مكة بين مواقف المؤيدين والمعارضين والحذرين والمواقف المشروطة)،

http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3380642426

٢٤ العاهل السعودي يحل أزمة مجلس التعاون بين قطر والبحرين، العربية/ الشرق الأوسط،

http://arabic.cnn.com/2010/middle_east/5/28/saudi.qatarbahrain/index.html

٢٥ (وساطة سعودية بقيادة الملك لإنهاء (التوتر) بين قطر والبحرين)

http://www.alarabiya.net/articles/2010/05/27/109795.html

٢٦ خطاب خادم الحرمين الشريفين، بمناسبة عيد الفطر المبارك في شوال ١٤١٤ه، عندما كان ولياً للعهد.

٢٧ أحمد الإمام،)الدور السعودي.. محاولة لاستعادة التوازن المفقود(، إسلام أون لاين.نت، الخميس ١ فبراير٢٠٠٧م.

http://www.islamonline.net

٢٨ توفيق بوعشرين، (دبلوماسية خادم الحرمين الشريفين)، جريدة المساء المغربية، ٢٠٠٧٢٢٤م، ص٣.

٢٩ (اتفاق مكة الهادف إلى وقف المواجهات العنيفة وإقامة حكومة وحدة)

http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=618&sid=24&ssid=0

٣٠ مالك طه، (ديبي عالجها بنفسه،... البحث عن وساطة لاحتواء أزمة الوساطة السعودية)، الرأي العام،

http://www.libya-al-mostakbal.org/LibyaInThePress/May2007/array_alaam_assodania140507.htm

٣١ مالك طه، (ديبي عالجها بنفسه،... البحث عن وساطة لاحتواء أزمة الوساطة السعودية)، الرأي العام،

http://www.libya-al-mostakbal.org/LibyaInThePress/May2007/array_alaam_assodania140507.htm

٣٢ (السعودية وليبيا.. والأزمة التشادية/السودان)

http://almoslim.net/node/83918

طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على اهتمام كبير من قبل الكثيرين، إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذه الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعاداً جيوبوليتية واستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية. ويعتبر الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجاً طبيعياً لسياسة إيران الخارجية التي يقر العديد من المحللين والمهتمين والمتابعين بغموضها وصعوبة فهمها.

د. سنية الحسيني *

تنطلق سياسة إيران الخارجية في رؤيتها للعلاقات الدولية من منطلق مصالحها الحيوية، ويبدو أن الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين ليس له انعكاس ظاهر على جوهر السياسة الخارجية الإيرانية وأهدافها وإنما على آليات واستراتيجيات تحقيقها، لأن قضية المصالح الوطنية الإيرانية تبقى محل إجماع وطني. وقد لا يكون الدور الذي تلعبه إيران اليوم في المنطقة فقط وليداً لسياستها الخارجية الراهنة، وإنما يعود لوجود عوامل أخرى ساعدت على بلورة وإنضاج وتصاعد هذا الدور. فإيران لم تخرج في سعيها لتحقيق أهدافها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عن أهدافها وسياساتها طوال سنوات الحرب الباردة وقبل استيلاء الثورة الإسلامية الخمينية على الحكم.

لعبت إيران خلال فترة حكم الشاه الدور الإقليمي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط وكانت حليفاً رئيسياً للولايات المتحدة، الأمر الذي سهل عليها تحقيق نفوذ ملموس خصوصاً بعد جلاء القوات البريطانية عن شبه الجزيرة العربية. وتوجه الاهتمام المركزي لسياسة إيران الخارجية منذ ستينات القرن الماضي نحو غرب آسيا في الخليج جنوباً والبلدان العربية غرباً، وأفغانستان وباكستان والمحيط الهندي في الشرق والجنوب الشرقي. وكانت إيران تبرر سياستها الخارجية آنذاك بحماية مصالح الأمن القومي الخاصة بها، وحماية استقرار تلك البلدان متحججة بضمان أمن خطوط نقل النفط عبر الخليج.

لقد سلكت إيران سياسة نشطة تجسدت بتدخل مباشر وآخر غير مباشر عن طريق الدعم المادي والعسكري، فقد دعمت إيران القوات الكردية بالسلاح في شمال العراق للبدء بحرب ضد الحكم المركزي في بغداد، وتدخلت في اليمن الشمالي خلال الحرب الأهلية ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٧٠ لدعم الملكيين ضد النظام الجمهوري وقوات الجيش المصري المؤيد للجمهوريين، كما ساندت سلطنة عمان عام ١٩٧١ وحاربت معها ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ جبهة التحرير في إقليم ظفار الجنوبي من السلطنة.

ولم تتورع إيران عن شن اعتداءات أو سلوك مواقف مزدوجة تحقيقاً لأهدافها، فقد شاركت عام ١٩٧٣ في ضرب رجال العصابات في إقليم بلوخستان الباكستاني المتاخم لحدودها، وأوقفت دعمها للأكراد بعد اتفاق إيراني عراقي، كما بقيت تلعب دوراً هاماً في عمان رغم انتهاء القتال محتفظة بعدد من قواعدها الجوية والبحرية.

وبعد قيام الثورة الإسلامية طرأ تحول على علاقات إيران الدولية والإقليمية في المنطقة، خاصة بعد تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران واعتبارها عدواً بعد أن كانت حليفاً، واصطدام مبادئ الثورة الإسلامية بجدار الاختلاف السياسي مع العديد من الأقطار الإسلامية والعربية والاختلاف المذهبي مع الحركات الإسلامية السنية. ولكن طموحات الجمهورية الإسلامية وأهدافها السياسية بقيت ثابتة ولم تتغير رغم الحصار الأمريكي والعزلة

لم تستطع إيران أن تخفي ازدواجية مواقفها في ظل الثورات العربية الحالية

العربية الإسلامية، إلا أن استراتيجية إيران في تحقيق سياستها الخارجية هي التي اختلفت.

فإيران لم تخف رغبتها وسعيها للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط لتصبح القوة الاقليمية العظمى. إلا أن افتقاد إيران للقوة العسكرية الكافية الضروريه للعب هذا الدور يعتبر المعضلة الحقيقية التي تواجه إيران اليوم في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة، والتي امتلكتها إبان حكم الشاه وتحالفها مع الولايات المتحدة.

ولأن إيران لا تمتلك شريكاً استراتيجياً مميزاً تستطيع الاعتماد عليه لدعم مكانتها وسياستها الإقليمية وضمان أمنها وتطور اقتصادها، لجأت إلى عقد شراكات بديلة وتحقيق التوازنات. وعلى الرغم من نجاح إيران في تحقيق الشراكة مع بعض دول أوروبا، لم توفر هذه الشراكة لها بديلاً عن الولايات المتحدة، وظلت أوروبا محكومة بموقف الولايات المتحدة وإسرائيل من إيران إلى حد كبير وخاصة فيما يتعلق بقدرة إيران النووية ودورها في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل عام.

وعلى الرغم من القلق الروسي الصيني من تصاعد إيران مسلحة نووياً، خلقت المصالح المتبادلة بين إيران من جهة وكل من الصين وروسيا الاتحادية (كل على حدة) من جهة أخرى علاقات شراكة وتحالفات متنوعة ومتوازنة، إما لمواجهة سياسات الولايات المتحدة في المنطقة وإما من منطلق تبادل المنفعة. ولا تعتبر إيران شراكتها مع هذين البلدين بديلاً مؤقتاً إلى أن تستعيد علاقاتها مع الولايات المتحدة وتنتهي العقوبات، وإنما تعكس هذه الشراكات قراراً استراتيجياً يهدف إلى تعزيز الاستقلال في مواجهة الغرب.

لقد تعدت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط حدود الاهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وبسط النفوذ في مناطق عديدة عربية وإسلامية مجاورة للجمهورية الإسلامية وبعيدة عنها. ويؤكد قادة إيران أن بلادهم تسعى لتحقيق أهدافها الخارجية من خلال نمطين من القوة: القوة الخشنة كآلية دفاعية لحماية مصالح وطنية حيوية، وكقوة ردع تدعم مكانتها ومركزها الإقليمي بين دول المنطقة والعالم، والقوة الناعمة لتحقيق تنامي الدور والمصالح والهيمنة والتغلغل في المنطقة.

وتقوم القوة الخشنة على امتلاك القدرة العسكرية الكبيرة والفعالة لضمان تحقيق أهداف إيران الخارجية في المنطقة بضمان مكانة إقليمية مميزة وقدرة لبسط النفوذ. وتستخدم إيران قوتها لتحقيق سياستها الخشنة في منطقة الشرق الأوسط سواء من خلال حروبها المباشرة كحربها مع العراق أو امتلاك السلاح النووي. ذلك السلاح الذي سيمنحها قوة ردع جبارة في منطقة لا تمتلك أكثر دولها ذلك السلاح، إذ أن امتلاكه يجعل إيران نداً نووياً لأقوى دول المنطقة وأكثرها نفوذاً وعلى رأسها إسرائيل، كما سيغير بالتاكيد من معادلة التوازن العسكري في المنطقة بأسرها، الأمر الذي يفسر مساعي إسرائيل والولايات المتحدة المتواصلة وتجنيد الحلفاء من أجل ردع إيران عن المضي قدماً لامتلاك السلاح النووي. ولم تختلف سياسة إيران اليوم بامتلاك القوة الخشنة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية عن سياسة إيران في الماضي، فقد سعت إيران أن تكون قوة عسكرية مميزة في منطقة الشرق الأوسط منذ عهد الشاه، بل وسعت إلى امتلاك ترسانة نووية عسكرية ووضعت أسسها بدعم ومساعدة من الولايات المتحدة حليفتها الأقوى في ذلك الوقت.

ترفض إيران وجود سلطة عراقية قوية تحكم بمعزل عن سلطتها ونفوذها

واستخدمت إيران الإسلامية القوة الناعمة أيضاً في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية، فلم تخفِ إيران نواياها ببسط نفوذها بوسائل مختلفة منها (تصدير الثورة) ودعم حلفاء لها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، ناهيك عن دعم القوى الشيعية في المنطقة. ومنذ أن أطلق المرشد الروحي للثورة الإسلامية الإمام (الخميني) مشروع (تصدير الثورة) قبل ثلاثة عقود، لم تتراجع إيران رسمياً عنه حتى يومنا هذا. فإعلان إيران رفضها لوجود إسرائيل في المنطقة، ودعمها حركات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي، أكسبها تعاطفاً لدى بعض شعوب المنطقة، ومنحها قدرة على التغلغل داخل منطقة الشرق الأوسط. إلا أن سياسة إيران في (تصدير الثورة) عقدت العلاقات بينها وبين العديد من دول المنطقة وعلى رأسها العراق، فاندلعت الحرب العراقية - الإيرانية عام ١٩٨٨، وتوترت العلاقات الإيرانية الخليجية خصوصاً وأن إيران لم تنسحب من الجزر العربية التي احتلتها إبان حقبة الشاه ولا تزال تحتلها حتى اللآن، كما عانت العلاقات الإيرانية المصرية من أزمات متتالية.

وتدعم إيران حلفاءها في المنطقة وعلى رأسهم سوريا الحليف العربي الأكبر، كما تدعم حكومة البشير في السودان بالمال والسلاح لتضمن لها مكاناً ونفوذاً في إفريقيا. ونجحت إيران في دعم حركات شيعية وإسلامية في بلاد عربية أخرى لتعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، وعلى رأسها حزب الله في لبنان، تلك الحركة الشيعية التي باتت اليوم ركناً أساسياً في التشكيلة السياسية اللبنانية، وذراعاً شيعياً قوياً في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك حركتي حماس والجهاد الإسلامي اللتين تدعمهما إيران دعماً سياسياً ومالياً ولوجستياً كبيراً، بالاضافة بالطبع إلى دعمها للحوثيين في اليمن، وكذلك بعض الحركات الشيعية والاسلامية في مناطق عربية أخرى مما أدى إلى تغلغل إيران في صميم القضايا الداخلية لدول المنطقة.

امتلاك السلاح النووي سيجعل إيران نداً نووياً لأقوى دول المنطقة وأكثرها نفوذاً وعلى رأسها إسرائيل

ولا يخفى الدور الذي تلعبه إيران في العراق على أحد بعد دعمها لحرب الولايات المتحدة لضرب نظام صدام حسين في العراق، وزعمها بدعم المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي للعراق بينما تهادن المرجعية الشيعية الموالية لها هذا الاحتلال. وترفض إيران وجود سلطة عراقية قوية تحكم بمعزل عن سلطتها ونفوذها، ولا تخف دعمها ومساندتها للشيعة على حساب السنة، الأمر الذي فتح جبهة جديدة للصراع بين إيران والدول العربية الداعمة لدور ومكانة سنة العراق في حكم البلاد. وقد مارست إيران ذات الدور في أفغانستان بعد سقوط حركة طالبان السنية بمساعدة إيرانية معلنة للولايات المتحدة، ودعم إيراني للشيعة على حساب الأغلبية السنية. ولم تستطع إيران أن تخفي ازدواجية مواقفها في ظل الثورات العربية الحالية، فعلى الرغم من دعمها الصارخ للثورة المصرية وانتقادها الشديد لقمع حكومة البحرين المظاهرات الاحتجاجية فيها، نجدها تقف ضد الحركة الشعبية المطالبة بالديمقراطية في سوريا وتدعم نظام الأسد مؤكدة أنها لن تسمح بسقوطه وتغض الطرف عن سياساته القمعية.

جاءت الحرب الأمريكية على أفغانستان وما تلاها من حرب على العراق، لتخدم مصالح إيران في المنطقة بعد أن حيدت إثنين من أكبر جيران إيران عداءً، فسقوط نظام صدام حسين أفسح المجال لحلفاء إيران الشيعة للاستيلاء على الحكم. كما ساعدت التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة كقوة احتلال في العراق وأفغانستان وغرقها في معضلات ما زالت تبحث عن حلول ومخارج منها، إلى تصاعد مكانة إيران الإقليمية ودورها الاستراتيجي في المنطقة. كما كان لمحاولات الولايات المتحدة فرض العزلة والعداء للسلطة في سوريا وحزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين إعطاء المزيد من الزخم لإيران الداعمة لهذه القوى العربية. ساعدت هذه العوامل مجتمعه في دعم المكانة الإقليمية لإيران اليوم في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً في ظل فشل سياسة العقوبات الأمريكية والضغط الدولي على إيران في حل مشكلة الملف النووي الإيراني.

من الصعب انكار الدور والمكانة الإقليمية التي تحتلها إيران اليوم خاصة إذا ما نجحت في تحقيق حلمها النووي، وتعزيز نفوذها السياسي والديني داخل بلدان عديده في منطقة الشرق الأوسط، وبالمقابل لا يمكن تجاهل أثر تفاعلات الوضع الداخلي الإيراني الراهن والمستقبلي في ضوء المتغيرات التي تجري في المنطقة على قوة إيران ودورها. كما أن التحول الديمقراطي الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط قد يغير موازين القوة بين دول المنطقة وتحالفاتها، مما يعيد صياغة أدوار هذه الدول ونفوذها في معادلة التوازن الإقليمي، فقد يؤدي انهيار نظام بشار الأسد في سوريا إلى إحداث انقلاب في التحالفات وموازين القوى في المنطقة ●

*أستاذة جامعية وكاتبة صحفية من فلسطين

في ضوء موجة الثورات العربية هل يكون التغيير من الداخل خياراً أمريكياً في التعامل مع إيران؟

إحدى الحقائق الاستراتيجية المهمة التي أكدت عليها موجة الثورات العربية التي تشهدها المنطقة منذ بداية العام الجاري، أن التغيير من الداخل أقوى بكثير من التغيير الذي يأتي على ظهر الدبابات، كونه أقل تكلفة وأكثر مصداقية ويحظى بشرعية داخلية وخارجية على حد سواء. هذه الحقيقة ربما دفعت بعض مراكز الأبحاث الأمريكية - خاصة تلك القريبة من اللوبي الصهيوني- خلال الفترة الأخيرة إلى إثارة تساؤل مفاده: هل بعد فشل محاولات الإدارة الأمريكية الحالية ؟وكذلك السابقة- في دفع إيران نحو التخلي عن طموحاتها النووية، يكون الدفع نحو تغيير النظام من الداخل خياراً مرجحاً؟ وهل التحولات العربية الأخيرة تعزز من هذا الخيار أم تمثل قيوداً عليه؟

أشرف عبدالعزيز عبدالقادر *

أولاً: حسابات تغيير النظام الإيراني من الداخل وفق الرؤية الأمريكية:

تجدر الإشارة في البداية إلى أن خيار تغيير النظام الإيراني من الداخل لم يكن بعيداً عن حسابات وأولويات الإدارة الأمريكية السابقة التي تبنت في إدارتها لأزمة البرنامج النووي الإيراني هدف تغيير النظام الإيراني وليس سياساته.

فقد ركزت الدبلوماسية الأمريكية لإدارة بوش الابن في بدايات الأزمة على فكرة تغيير النظام وكانت تعتقد أنها لن تجد معارضة قوية من دول الاتحاد الأوروبي كالتي ظهرت في حربها ضد العراق، لأن الدول الأوروبية ذاتها تخشى امتلاك إيران أو أية دولة من دول العالم الثالث السلاح النووي، وأن الأمر مختلف عن العراق الذي ثبت عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل، بعكس النشاطات النووية السرية لإيران التي عززت من مخاوف الغرب عموماً من أنها تسعى لامتلاك السلاح النووي. وعندما أعلن الرئيس الأمريكي بوش تحقيق النصر في العراق في ربيع عام ٢٠٠٣، بدا له أن إطاحة النظام في طهران ؟وربما دمشق وفق بعض التحليلات- أمراً ممكناً حينئذ.

وقد اعتبرت إدارة بوش الابن أن تغيير نظام الحكم في إيران يمكن أن يحقق العديد من المكاسب، أهمها التخلص من تهديد رئيسي لمصالحها الاستراتيجية ولحلفائها في منطقتي الخليج والشرق الأوسط، وضمان عدم وجود أي معارضة إقليمية للتوجهات الأمريكية في هاتين المنطقتين، وضمان الاستقرار والأمن للمصالح الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، والقارة الآسيوية بشكل عام، لإكمال تطويق أي أخطار قادمة من شبه القارة الهندية، وإكمال السيطرة الأمريكية على المناطق الرئيسية للنفط في المنطقة.

لذلك، اتجهت تصريحات المسؤولين الأمريكيين نحو التركيز على هدف تغيير النظام ولم تكن القوة العسكرية هي الخيار الوحيد المطروح لتحقيق هذا الهدف، وإنما ركزت إدارة بوش الابن في البداية على الدفع نحو تغيير النظام من الداخل، فلجأت إلى تأليب الرأي العام الإيراني ضد النظام والمساهمة في خلق معارضة قوية. وفي هذا الإطار، أعلنت مساندتها للحركة الطلابية التي اندلعت في العاصمة طهران وغيرها من المدن الكبرى في الفترة من ٢٠١٠ يونيو ٢٠٠٣ واعتبرتها (مؤشر جيد) على بداية انهيار النظام الإيراني، ووصف الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن تلك المظاهرات بأنها (إيجابية)، وقال بشأنها (هذه المظاهرات تعد بدايات تعبير الشعب عن توقه لإيران حرة الأمر الذي أعتبره إيجابياً).

كما اعتمدت إدارة بوش الابن في هذا السياق أيضاً على الفكر والمال، فزادت من ساعات البث في محطات تلفزيونية وإذاعية ناطقة باللغة الفارسية، إضافة إلى المزيد من المنح الدراسية والدعم للمنظمات الإيرانية غير الحكومية. كما رصدت خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ أكثر من ١٠٠ مليون دولار لاستخدامها في تأليب المعارضة الإيرانية ضد النظام، سبق للكونغرس أن وافق على مشروع دعم حرية إيران والذي خصص ٥٠ مليون دولار لإنشاء قناة

حركات الاحتجاج الشعبية في إيران لم تصل بعد إلى تلك التي شهدتها مصر وتونس

تلفزيونية (آزاد – حرة) موجهة إلى إيران باللغة الفارسية تحت إشراف (ليز تشيني) مساعدة وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، والتي كانت مكلفة بملف نشر الديمقراطية في بلدان الشرق الأوسط. هذا بالإضافة إلى إقامة مؤتمرات تضم معظم التنظيمات الإيرانية المعارضة، ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، ومؤسسات غير حكومية. وبدا واضحاً أن الهدف النهائي لهذه السياسة –المقصود منها تطوير معارضة إيرانية داخلية قوية– هو العمل على تغيير النظام الإيراني.

وعلى رغم أن هذا الخيار لم يحقق هدف إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن في تغيير النظام الإيراني من الداخل، اتجهت بعض مراكز التفكير الأمريكي في الفترة الأخيرة إلى الترويج لفكرة مفادها أن فرص نجاح هذا الخيار (تغيير النظام الإيراني من الداخل) الآن – إذا ما تبنته إدارة الرئيس باراك أوباما– تبدو أكبر بكثير، استناداً إلى عدة اعتبارات، يأتي في مقدمتها أن الوضع الداخلي الحالي في إيران، خاصة في ظل موجة الثورات التي تشهدها المنطقة، يبدو مهيّأً لتبني هذا الخيار من جانب الإدارة الأمريكية الحالية. فالنظام الإيراني منذ يونيو ٢٠٠٩ يعاني من أزمة سياسية معقدة نتيجة التجاوزات التي شهدتها الانتخابات الرئاسية الأخيرة والتي دفعت إلى التشكيك في شرعية انتخاب أحمدي نجاد، ولا تزال تداعيات تلك التجاوزات مستمرة حتى اليوم، تعبر عنها المظاهرات التي تُنظم بين الحين والآخر ضد نتائجها، والأمر اللافت للنظر في تلك المظاهرات أنها لم تعد تقتصر على رفض نتائج الانتخابات، بل تطالب بإجراء تعديلات على صلاحيات المرشد الأعلى وسلطاته، وهي مطالبات رأى فيها رجال السلطة أن هدفها النهائي هو إسقاط النظام الإيراني نفسه. وربما شعور النظام الإيراني بالقلق والخوف من انتقال رياح الثورة والتغيير في المنطقة إلى إيران، دفعه إلى التمدد خارجياً في منطقة الخليج وتبني سياسات تدخلية في شؤون دولها أدت إلى حالة غير مسبوقة من التوتر بين الجانبين، ربما رأت فيها طهران فرصة لإشغال الشعب عن الأزمة الداخلية وكسب شعبية تمكنها من تجاوز تلك الأزمة.

يضاف إلى ما سبق بعد آخر مهم من أبعاد الأزمة الداخلية في إيران، وهو الصراع المشتعل بين المرشد الأعلى للثورة علي خامنئي والرئيس الإيراني أحمدي نجاد والتي برزت بوضوح عقب قرار المرشد علي خامنئي وقف تنفيذ موافقة الرئيس أحمدي نجاد على استقالة وزير المخابرات حيدر مصلحي، الأمر الذي مثل حدثاً مفصلياً في مسلسل التجاذب الحاصل بين أعلى سلطتين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. كما ترى مراكز التفكير تلك أن خيار الدفع نحو تغيير النظام الإيراني من الداخل، تظل تكلفته الخارجية أقل مقارنة بالمعارضة الدولية القوية التي تبرز حين يتم التلويح باستخدام القوة العسكرية ضد إيران.

ثانياً: حدود الرهانات الأمريكية على تغيير النظام الإيراني من الداخل:

على الرغم من وجاهة بعض الاعتبارات التي يستند إليها المؤيدون للطرح السابق، فإن هذا الخيار – في حال ما تبنته إدارة الرئيس باراك

أوباما- تبدو فرص نجاحه محدودة، استناداً إلى اعتبارات أخرى مضادة للاعتبارات السابقة:

أولها: إذا كانت إدارة الرئيس السابق بوش الابن قد عانت في سياق إدارتها لأزمة البرنامج النووي الإيراني من قدر كبير من التخبط وعدم الوضوح - بدا واضحاً بشدة حين انتقلت من دبلوماسية تغيير النظام من الداخل إلى دبلوماسية تغيير سياسات النظام - فإن إدارة الرئيس باراك أوباما تعاني من التخبط ذاته ولكن في إطار مغاير. فالرئيس أوباما ليس لديه استراتيجية واضحة المعالم تقوم على تبني خيارات محددة في التعامل مع إيران. فقد أعلن منذ توليه الحكم أولوية الحوار مع طهران دون أن يشرع في تنفيذه أو يحدد قضاياه ومداه الزمني، وبدا أن تأييده للحوار هو جزء من سياسات (تجميلية) حاول أن يثبت من خلالها أنه شخص مختلف عن سلفه، والمتابع لسياسات الإدارة الأمريكية الحالية، لن يجد معاناة في الوقوف على الفجوة الكبيرة بين وعود باراك أوباما وما تحقق على أرض الواقع.

وثانيها: القول بأن الوضع الداخلي في إيران مهيأ لأن يحدث فيه ما شهدته بلدان عربية أخرى، مع شيء من التبسيط لتعقيدات الوضع الداخلي في إيران وخصوصيته التي ينفرد بها عن الأوضاع الداخلية في الدول العربية. فإذا كانت المؤسسة العسكرية لعبت دوراً كبيراً في إنجاح ثورتي مصر وتونس، فإن الحرس الثوري الإيراني حامي النظام لن يسمح بسقوطه بأي حال من الأحوال، خاصة في ظل تحالفه مع المؤسسة الدينية، وكلاهما قادران على إحباط أي حركات احتجاج داخلية تسعى إلى التغيير. يضاف إلى ذلك انقسام المعارضة الداخلية في إيران وعدم وجود جبهة موحدة تمثل إطاراً جامعاً وناظماً لها، فضلاً عن أن حركات الاحتجاج الشعبية في إيران لم تصل بعد إلى تلك التي شهدتها مصر وتونس على سبيل المثال، سواء من حيث العدد أو التنظيم أو الإصرار على التغيير. كما أن تعامل النظام الإيراني مع المظاهرات الداخلية لا يمكن مقارنته حتى الآن بالأسلوب الذي تتعامل به بعض الأنظمة العربية مع ما تشهده من احتجاجات.

ثالث هذه الاعتبارات: أن وجود دعم خارجي لأي معارضة داخلية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة سواء تغيير نظام الحكم أو ما دون ذلك، يُفقدها القدرة والشرعية على تحقيق أهدافها ويضعها في تصنيفات مضادة من قبيل العمالة للخارج والخيانة ...إلخ. وبالتالي، فإن المعارضة الداخلية في إيران، إذا كان لديها مشروع حقيقي للتغيير، فلن تغامر بقبول دعم خارجي له خاصة إذا كان هذا الدعم أمريكياً. أما المعارضة الخارجية والتي قد ترحب بهذا الدعم، فهي ليست قادرة على إنجاز أي تغيير في الداخل.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هناك حدوداً أمام أي رهانات أمريكية بأن يكون للولايات المتحدة دور حاسم في تغيير النظام الإيراني من الداخل، ولكن هذا لا يعني أن النظام الإيراني الداخلي محصن من التغيير والتأثر بموجة الثورات التي شهدتها وما تزال تشهدها بعض دول المنطقة، صحيح أن هناك عوامل سبقت الإشارة إليها تجعل هذا التأثير محدوداً نسبياً، إلا أنه، وكما يرى الكاتب مصطفى عبدالعزيز مرسي، فإن (متابعة تطور الأحداث داخل إيران توضح أن قادتها مازالوا يقعون في نفس أخطاء بعض الأنظمة العربية، ولاسيما تلك المتعلقة بالقراءة غير الصحيحة لدلالات الحركات الاحتجاجية الشعبية وحقيقة ما تعكسه، وبالتالي يخرجون باستنتاجات خاطئة، بتفسيرها على أنها مجرد صراعات ثانوية، في الوقت الذي تعبر فيه عن رغبة شعبية في التغيير الشامل، وبالتالي يستمر مسلسل التقليل من أهمية هذه الاحتجاجات، مما يجعلها تأخذ شكل الغضب المكبوت الذي ينتظر لحظة الانفجار في أي وقت، ولذا سيظل ميدان معركة التغيير السياسي في إيران مفتوحاً على كل الاحتمالات) ●

*باحث سياسي بمجلس الشعب المصري- وحدة العلاقات الدولية

قائمة المصادر:

❖ أشرف عبدالعزيز عبدالقادر، الإدارة الأمريكية لأزمات الانتشار النووي (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٠).

❖ إيران، صراع على السلطة أم على الصلاحيات؟، وحدة تحليل السياسات بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١/٥/٢٤.

❖ مصطفى عبدالعزيز مرسي، هل تصل رياح الثورة والتغيير إلى إيران؟، قضايا الساعة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١/٣/٢٧.

* Taylor Dinerman, Iran: The Geostrategic Case for Regime Change, Hudson Institute, August 12, 2011.

or All Out War?, HAMSAYEH.NET, 14 June, 2011. ¢SRegime ChangeR * Mahdi Darius Nazemroaya, Iran:

تداعيات ثورة 25 يناير على مستقبل العلاقات المصرية الإقليمية (2-2)

أحمد محمد أبوزيد *

العلاقات المصرية - الإيرانية

كما هو الحال في مصر، فإن تطورات الأوضاع الداخلية في إيران خلال السنوات الخمس القادمة هي التي ستحدد طبيعة العلاقات الخارجية الإيرانية تجاه جيرانها وبقية أعضاء المجتمع الدولي. فإذا ما استمر النظام الثيوقراطي الحالي في السلطة فمن المتوقع أن تنزلق إيران إلى صراعات مسلحة (حروب) مع جيرانها (العرب أو إسرائيل) أو مع القوى العظمى الوحيدة في النظام الدولي حول الهيمنة الإقليمية على منطقة الخليج ومناطق استخراج النفط. أما إذا اندلعت ثورة شعبية كتلك التي يشهدها العالم العربي، والتي أدت إلى إسقاط النظام السياسي في كل من مصر وتونس وغيرهما من البلاد ونجحت في إقامة نظام ديمقراطي جديد، فإن السياسة الخارجية الإيرانية سوف تشهد تحولاً راديكالياً تجاه جيرانها وتجاه علاقاته مع القوى الدولية، بصورة تؤدي إلى وجود حالة إقليمية من السيولة وتدفق الأفعال والسلوكيات التعاونية في المنطقة.

بناءً على ذلك، فإن العلاقات المصرية؟الإيرانية وحتى حدوث هذا التغيير الثوري في الداخل الإيراني ؟ والتي كانت من أوائل الدول التي شهدت تظاهرات شعبية في منطقة الشرق الأوسط عندما اندلعت حركة (الثورة الخضراء) في صيف ٢٠٠٩ وتم سحقها بشدة ؟ فإننا نتوقع ألا تتحسن العلاقات بين الطرفين في ظل استمرار نظام الملالي في طهران، بعدوانيته واحتلاله للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) وتدخله في الشؤون الداخلية للدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي والجزيرة العربية (البحرين، الكويت، عمان، المملكة العربية السعودية واليمن) وعبر امتداد الوطن العربي (لبنان، المغرب وسوريا) وهو ما سيجعل مصر (الأخ الكبير) في مواجهة مباشرة مع إيران، دفاعاً عن استقلالها وأمنها ودفاعاً عن أمن ومصالح حلفائها وإخوانها العرب، خاصة في منطقة الخليج. حيث بدا من ردود الفعل الأولى للنظام الإيراني تجاه الثورة المصرية أنه لم يعِ حجم التغيير الذي جرى في مصر، وبأن مصر قبل الثورة ليست هي مصر بعدها. فبدلاً من أن يحاول المرشد الأعلى للثورة الإيرانية فرض سطوته ووصايته وأن يُغير على الثورة المصرية والعربية ويعلن على الملأ أنها (ثورة إسلامية) وجب عليه تغيير مسار تعامله مع الثورة .

على صعيد آخر، فإن الإيحاء بأن مصر ستدخل الحظيرة الإيرانية وستتحول لأن تكون (الثورة الإسلامية الثانية) كما تروج الأدبيات الإسرائيلية، قد يكون بداية للانطواء المصري تحت جناح المرشد الأعلى للثورة الإسلامية وبداية عصر جديد من العداء للغرب وكراهية إسرائيل وصراع الحضارات بين الإسلام والغرب، وذلك بافتراض أن الحكومات العربية سوف تظل تحت وتيرة الضغوط الإيرانية بعد سقوط حليف أمريكا الأثقل وزناً في المنطقة (حسني مبارك). وطبقاً لمنطق نظرية الدومينو فسوف تقيد التغييرات التي جرت في مصر وتونس وغيرهما حجم التعاون مع الولايات المتحدة، وهو الوضع الذي سيسهم في خلق بيئة إقليمية تكون فيها إيران طليقة اليد وتتحرك بحرية، وهو الأمر الذي يدعمه الاحتمال الكبير لوصول الإسلاميين لمقاليد السلطة في الدول الثورية العربية، التي هي بمثابة حلفائها ولديها وجهات نظر متقاربة مع تلك الإيرانية حول مستقبل المنطقة، باعتبار هذه الثورات تدعيماً للثورة الإيرانية وبداية حركة إسلامية عالمية. وهو ما سيساعدها على الإسراع في امتلاك السلاح النووي.

وفق هذا المنطق، فإن إيران وحلفاءها (خاصة النظام التسلطي في سوريا) رأت أن مصر فيما بعد مبارك ستكون الخطوة الأولى في محاولة كسر المنظومة الأمنية الأمريكية في المنطقة والإنهاء عليها بالكامل، وذلك عن طريق إشعال فتيل الصراع والعنف بين العرب وإسرائيل. سواء بمهاجمة معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وتعقيد وتصعيب وتيرة التعاون المصري- الأمريكي، أو، وباختصار

وبصورة أكثر مباشرة، عن طريق تقوية وتدعيم جماعة (الإخوان المسلمون) ومن على شاكلتهم في مصر.

إن مثل هذه الادعاءات؟ على الرغم من تماسكها وقوة منطقها؟ تكاد تكون أماني. إن إيران لن تكون هي الفائز والمستفيد من الثورة المصرية والعربية، حتى وإن كانت هذه الثورات تصب في صالحها على المدى القريب والمتوسط. فالتغيرات والتحولات التي ستحدثها هذه الثورات في بنية وطبيعة النظم السياسية العربية وإعادة تشكيل وصياغة سلوكها الخارجي وتعديل منظومة تحالفاتها وتكتلاتها الخارجية تؤكد أن إيران سوف تواجه جيرة عدائية في المستقبل إذا استمر النظام الثيوقراطي في السلطة .

على رغم اختلافنا مع الأطروحات القائلة بأن النظام الإيراني الحالي سوف ينجو من هذا البركان الثوري الشعبي الذي انفجر في المنطقة، وذلك بناء على العديد من الأطروحات المضادة. إلا إننا نتفق جزئياً معها في أن هذا النظام سيظل مستمراً لفترة (ما بين سنة: خمس سنوات) لامتلاكه العديد من الأسباب ومصادر القوة التي قد تعينه على مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي شهدها في صيف ٢٠٠٩. فخلافاً لطبيعة النظم العربية-وفقاً لهذا المنطق-فإن النظام الإيراني يمتلك أيديولوجية وعقيدة قوية ومتماسكة، ستظل تجتذب الأنصار والموالين والمؤيدين للنظام. من جانب آخر فإن النظام الإيراني يتميز بأنه نظام (أخطبوطي) متعدد مصادر القوة والنفوذ، حيث لا تتركز القوة في أيدٍ معينة، فإلى جانب المرشد الأعلى للثورة هناك الرئيس، ورئيس مجلس صيانة الدستور، وقوات الباسيج، والحرس الثوري وآيات الله في مدينة قم وغيرهم. وهو ما سيجعل من عملية السعي إلى تغيير النظام والثورة عملية مشتتة وتواجه أعداء أكثر وليس عدواً واحداً، كما هو الحال في الثورات العربية. وثالثاً، هناك الدعم والتأييد المطلق من جانب الأجهزة الأمنية للنظام، وهو التأييد القائم بالأساس على أساس عقائدي/ديني، بما سيجعلها على أهبة الاستعداد للقتل وسفك الدماء حتى الرمق الأخير دفاعاً عن نظام يدعي أنه (ظل الله على الأرض). ولن تكون كالأجهزة الأمنية العربية، التي ما لبثت أن خرجت الجماهير العربية عن الحد المعتاد والمقبول من التظاهرات، إلا واختفت في جحورها وما انفكت أن انضمت للثورة وساهمت في حمايتها والدفاع عنها بعد نجاحها من فلول النظام البائد. كل هذه المؤشرات وغيرها سوف تساعد النظام الإيراني على النجاة والبقاء في السلطة. وإن ما زلنا على افتراض أن ذلك سيكون على المدى القصير والمتوسط. وبأن الشعب الإيراني في أقل من عشرة أعوام قادمة سوف يطيح بهذا النظام، مكتسباً قوة دفع جديدة وجرعة أمل دفعتها إليه رياح التغيير العربية.

على ذلك، فإن الاحتمال الأول القائل بأن العلاقات المصرية-الإيرانية في المستقبل المنظور سوف تشهد توتراً وتنافساً بناء على التغير في توازن القوى الإقليمي، والسعي نحو توسيع نطاق النفوذ الإيراني خارج حدودها، ومحاولاتها المتكررة للتدخل في الشؤون العربية، وفرض وصايتها على الدول العربية وعلى النظم الثورية الجديدة سيكون هو السائد. وهو السلوك الذي بدا جلياً حتى قبل نجاح الثورة المصرية. حين تصور المرشد الأعلى للثورة الإيرانية (علي خامنئي) في بداية تفاعلات الثورة المصرية أن لديه القدرة على إداراتها وتوجيهها، حيث وجه خطاباً إلى المحتجين والمتظاهرين في ميدان التحرير، مشجعاً لهم وداعياً إياهم للعمل على إقامة (دولة إسلامية) في مصر، تكون ضلعاً أساسياً في شرق أوسط إسلامي، بينما كانت الثورة المصرية؟بكل مؤشراتها وتفاعلاتها ودلالاتها؟تؤكد على أنها ثورة حداثية وعلمانية وديمقراطية غير مؤدلجة. حيث كان الداعي وراء إعلان (خامنئي) هذا البيان المبكر هو تأكده من أن هذه الثورة بالأساس ليست ثورة أمريكية أو غربية، وليس للغرب دور في إشعالها. وهو ما جعله يطمئن بخصوص عدم العداء مع أمريكا وتخيله سهولة الركوب عليها وقيادتها، وجعلها بداية لصحوة إسلامية ونقطة انطلاق لحركة عالمية لنشر الأيديولوجية السياسية الإسلامية برعاية إيران، وهو ما يعني تحولها لأن تكون نموذجاً ومثلاً أعلى للشعوب العربية، وهو ما سيساهم في تدعيم مكانتها.

الثورة المصرية بكل مؤشراتها تؤكد أنها ثورة حداثية غير مؤدلجة

صحيح أن الغرب لم يكن هو مفجر هذه الثورة، وكذلك فإن إيران ليست هي مفجرتها، كما يدعي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية. وبالرغم من ذلك فقد رأى فيها فرصة سانحة لتعظيم حجم القوة والنفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. حيث رأى (خامنئي) أن الثورة المصرية سوف تخدم المصالح الإيرانية الآنية والمستقبلية من عدة جوانب .

- أن ما يحدث في مصر وفي بقية الدول العربية سوف يحول الانتباه الغربي عن البرنامج النووي الإيراني، وهو ما سيسهل من مساعيها لحيازة السلاح النووي كسلاح ردعي ضد المتربصين بها .

- أن هذه الثورات قد تؤدي إلى تدمير عدو إيران الرئيسي في المنطقة وهو إسرائيل. نظراً للطابع القومي الشديد الذي أظهرته الثورة المصرية.

- أن هذه الثورات وضعت سياجاً حول إسرائيل وفرضت عليها عزلة إقليمية وهو الأمر الذي يقلل من مساعيها الداعية لاهتزاز واضطراب المنطقة. وهو ما سيساهم - من جانب آخر - في توسيع نطاق حرية الحركة الإيرانية على المستوى الإقليمي.

- سوف يساعد انشغال مصر وانكبابها على محاولات إصلاح

وإعادة بناء نفسها من الداخل إيران على ملء الفراغ الناجم عن ذلك، في ظل غياب وجود قوة عربية قادرة فعلياً على مواجهة إيران أو التوازن ضدها، وهو الأمر الذي سيحسن من وضعية إيران ويوسع من نطاق نفوذها الإقليمي، على حساب القوى والدول العربية المجاورة لها.

- أن مثل هذه الثورات سوف تزيد من قوة ونفوذ إيران وحلفائها، وتجتذب الأنصار والمؤيدين عبر المنطقة، خاصة من الإسلاميين والطبقات الشعبية غير المؤدلجة. وهو ما سيسمح للنظام الإيراني بالعمل على انتهاز هذه الفرصة والبدء في عملية تصدير عقيدة ومبادئ الثورة الإيرانية إقليمياً .

- أن الأوضاع المهتزة والمتقلبة التي تشهدها منطقة الخليج سوف تزيد من حجم التدخل الإيراني في شؤونها الداخلية، بمحاولة تأليب وتشجيع الأقليات الشيعية-العربية على الثورة ضد نظم الحكم الملكية في هذه الدول سعياً وراء انهيارها وإسقاطها وبزوغ نظم أقل تشدداً وعداءاً للثورة الإسلامية. وهو ما حدث مماثلاً له في البحرين والمملكة العربية السعودية .

لسوء الحظ فإن رياح التغيير الثوري لن تأتي بما يشتهيه النظام الإيراني، فتحليل ورصد المتغيرات وتحولات البيئة الإقليمية والدولية (وحتى المحلية) يؤكد أن إيران ستكون أكثر الأطراف تضرراً من هذه الثورات، حيث ستساهم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه النظم السياسية العربية الجديدة (وخصوصاً مصر) وسلوكها تجاه ممالك الخليج العربية، وادعائها بأن إحدى هذه الدول (البحرين) هي المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، وظهور بوادر لهيمنتها على الخليج العربي، وثبوت تأييدها وتمويلها للمحاولات الانقلابية والتجسسية على دول الخليج، كالكويت والبحرين، وعملها على بث الفتنة وعدم الأستقرار في هذه الدول، سوف يدفع مصر للتوازن ضدها ومحاولة ردعها واحتوائها. خاصة أن التصريحات التي أدلى بها المرشد الأعلى للثورة الإيرانية في بدايات الثورة المصرية كان لها مردود سلبي وعدائي للغاية من جانب الثوار المصريين وبين صفوف القيادات العسكرية المصرية. إن السلوك السياسي المستقبلي لإيران تجاه مصر عكسه رد فعلها الأول نحو الثورة .

فخلافاً لرد الفعل التركي على الأحداث الثورية في المنطقة، والذي اتسم إلى حد كبير بالتماسك والعقلانية والالتزام (حتى وإن لم نوافق عليه) بإطار السياسة التركية المعروفة بـ «تصفير المشاكل» مع دول الجوار الإقليمي، وبين الموقف الملتبس للحكومة الإيرانية، التي حاولت استثمار ظروف الثورتين المصرية والتونسية للادعاء بأنهما يمثلان خطوة نحو ما أسمته (شرق أوسط إسلامي) وذلك رغماً عن الطابع الوطني والمدني للثورتين، وغياب الشعارات الإسلامية والأيديولوجية عامة. إلا أن ما عكسه المشهد الإيراني في مواجهة المظاهرات الداخلية الراغبة في تأييد الدولتين قد أكد ازدواجية معايير السياسة الإيرانية وتناقض مواقفها بين شعارات الثورة والتحرير والمقاومة التي تطلقها خارجياً، وبين ممارساتها القهرية والإقصائية والتخوينية التي تطبقها على المطالبين بالتغيير داخلياً١.

على جانب آخر، فإن ادعاء إيران بأن وصول الإسلاميين العرب إلى الحكم سيكون خير داعم ومساند للسياسة الإيرانية الخارجية هو ادعاء باطل وغير صحيح. فعلى الرغم من الأيديولوجية العريقة لكلا الجماعتين (الإسلام) إلا أن الاختلاف المذهبي والطائفي (العربي السني في مواجهة الفارسي الشيعي) سوف يولد - تماماً كما جادلت نيفين مسعد - صراعات ونزاعات مذهبية وعرقية تفوق في أبعادها وتأثيراتها وحدتها الصراعات والخلافات التي خاضتها الثورة الإسلامية مع الديكتاتوريات (العلمانية) العربية طوال العقود الثلاثة الماضية. إن وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر سوف يسهم إلى حد بعيد في انزواء النموذج الثوري الإيراني (الشيعي، العنيف، المؤدلج) ويسهم في صعود النموذج الثوري المصري (السني، السلمي، المدني) بصورة قد يبدو معها النموذج المصري أكثر حفزاً على تغيير إيران من الداخل دون أن تتحمل الدولة المصرية أعباء ذلك، بفضل القوة الناعمة المصرية. التي مازالت تمتلك من النفوذ والتأثير ما يعجز عن تدميره أو إنهائه أي نظام ديكتاتوري. وتلك هي شخصية مصر الفريدة من نوعها، العصية عن التحجيم والتصنيف٢.

> رياح التغيير الثوري في الدول العربية لن تأتي بما يشتهيه النظام الإيراني

كل هذه المؤشرات والتحولات تنبئ بأنه خلال السنوات القليلة التي ستعقب الثورة المصرية سوف تشهد المنطقة صراعاً من أجل الهيمنة الإقليمية، بين مصر وإيران بالذات، وبين مصر وإسرائيل على مستوى آخر. حيث ستعمل إيران على تحجيم واحتواء الدور المصري في المنطقة، خاصة في منطقة الخليج العربي، ومحاولات توريطها في صراعات وحروب خارجية مع جيرانها والدول المحيطة بها، أو عبر وكلائها في المنطقة (كحزب الله) وتهديدها للمصالح الأمريكية في مصر والخليج العربي، وإظهار مصر بمظهر غير القادرة على حفظ الأمن والأستقرار الإقليمي. والأهم من ذلك هو سعيها لإعادة تنظيم منظومة التحالفات والتكتلات الإقليمية، عن طريق إنشائها لتحالف مع القوى المتحالفة معها والمؤيدة لها (محور الممانعة) والقوى الدولية المرتبطة مصالحها بوجود النظام الثيوقراطي في طهران (روسيا والصين) لمواجهة التحالف المصري-الخليجي- العربي الداعي لقطع أقدامها عن الوطن العربي، وحصرها وإحتوائها وراء حدودها، حتى ينهار هذا النظام من الداخل، كما انهارت النظم العربية الاستبدادية.

في حال انهيار النظام الثيوقراطي نتيجة ثورة شعبية سلمية وهذا

مهم للغاية لتأثيره في نوعية السلوك السياسي (الداخلي والخارجي) بعد الثورة، كما تخبرنا التجربة التاريخية بذلك تتحول على إثرها إيران لدولة ديمقراطية، فمن المتوقع أن تسود حالة من التناغم والتفاهم والتقارب الحذر بين مصر وإيران ودول مجلس التعاون الخليجي، سيعززها الإسراع في إجراء التحولات الديمقراطية وتدعيمها في كل من مصر وإيران. ومن جانب آخر مدى التقدم في إجراءات إعادة بناء الثقة وترميم العلاقات الإيرانية - الخليجية، التي دمرتها عدوانية النظم الاستبدادية الإيرانية طوال العقود الستة الأخيرة (الإمبراطوري والملالي) بالصورة التي دعت دول مجلس التعاون الخليجي للجوء إلى القوى الخارجية لتوفر لها مظلة دفاعية تقيها العدوانية والتهديد الإيراني على أمنها وسيادتها وبقائها، وهو الأمر الذي كان المسبب الرئيسي في وقوع ثلاثة حروب خلال ثلاثة عقود من الزمن، كانت إحداها (حرب الخليج الأولى) أطول حرب في التاريخ المعاصر.

السلوك السياسي المستقبلي لإيران تجاه مصر عكسه رد الفعل الأول لها نحو الثورة

العلاقات المصرية - التركية

دفع الثقل السياسي والاقتصادي التركي رئيس وزرائها (رجب طيب أردوغان) إلى الادعاء-في ظل استمرار النظام السياسي المصري الفرعوني-بأن تركيا هي الأمة التي لا غنى عنها في الشرق الأوسط٣. إن ثورة مصر الجديدة ستثبت لنا عدم صحة هذه الدعوى، وبأن مصر هي التي ستكون هذه الدولة، رغم كل التحديات والعواقب التي قد تقف في وجهها على المدى القصير.

ترى الغالبية العظمى من المراقبين والكتاب والصحفيين المصريين والعرب أن تركيا (بنموذجها الحداثي الذي نجح في الربط بين الإسلام والديمقراطية من جانب، وبين الإسلام والحداثة من جانب آخر) ستكون النموذج الملهم الذي يتوجب على النظام الثوري المصري اتباعه وتقليده أو بمحاولة إقامته في مصر وبلاد العرب أجمعين. وطبقاً لهذه الآراء فإن العلاقات بين القاهرة وأنقرة ستكون أكثر من ممتازة في المستقبل. أنني لا أوافق على هذه الرؤية، وأجادل بأن مستقبل العلاقات بين مصر وتركيا على المدى المتوسط والبعيد سوف يكون تقارباً حذراً أو تنافساً إقليمياً أكثر منه تعاوناً وتطبيعاً للعلاقات، ولي في هذا حجج ومنطق .

يسوق أنصار التقارب المصري- التركي عدة أسباب لتأكيد صحة هذه الأطروحات. منها أن سياسة تركيا الخارجية (تحت قيادة حزب العدالة والتنمية على وجه التحديد) القائمة على مذاهب Doctrines (مشاكل مع الجيران، السياسات متعددة الأبعاد، تدعيم التقارب والتعاون التجاري مع الدول الأخرى باعتبارها مدخلاً لتعميق وتحسين العلاقات السياسية) تسعى بالأساس إلى تحقيق تطلعات تركيا لأن تصبح الدولة حَلالة المشاكل Problem-resolving-State واكتساب التأييد الإقليمي بما يجعلها أقوى لاعب إقليمي، ويؤهلها للعب دور مؤثر على الساحة الدولية٤، وتمثل نموذجاً لمصر يمكن استلهامه وتقليده خلال فترة ما بعد الثورة. حيث يجادل البعض أن لو حدث وأخذ النظام السياسي المصري منحى ديمقراطياً فإن السياسة الخارجية المصرية سوف تحتل نفس المكانة التي تحتلها تركيا في المنطقة، وبالتالي سوف تكون قادرة على زيادة حجم قوتها في محيطها العربي .

على هذا الأساس يتوقع أنصار هذا الرأي تحسن العلاقات المصرية؟التركية للأسباب السابقة، جنباً إلى جنب مع ملاحظة أن خلفية العلاقات بين البلدين قوامها الصداقة، فإن المؤكد أن فاعلية ونشاط النظام المصري الجديد سوف يدعم هذه الصداقات بالتأكيد.

ومن جانب ثالث، فإن نجاح مصر في التحول للديمقراطية سوف يزيد من وتيرة التقارب بين البلدين، لأنه، وكما هو معلوم بالضرورة، الديمقراطيات تتقارب وتتعاون أكثر من غيرها من النظم السياسية .

أما منطقنا في رفض والاعتراض على مثل هذه الرؤية فمنبعه أربعة أسباب:

❖ السبب الأول هو أن هذه الرؤية التفاؤلية قائمة بالأساس على افتراض ديمومة نموذج أو تجربة حزب العدالة والتنمية الموجود في السلطة منذ ٢٠٠٢، وهو ما يتناقض مع حقيقة ونوعية النظام السياسي التركي، القائم بالأساس على تداول السلطة، وهو ما يعني أنه من الممكن أن يفقد هذا الحزب الانتخابات المستقبلية، ويصعد للحكم طرف علماني متطرف (يميني) كما كان سائداً من قبل في خمسينات وستينات القرن الماضي، يحظى بتأييد الجيش، ويدعو لعودة دوره الأساسي في الحكم، وبالتالي عودة العسكريين للسيطرة على الحكم، وهو نموذج مرفوض تماماً من جانب المصريين، فالادعاء القائم بأن الجيش التركي يمثل نموذجاً يحتذى به للجيش المصري عار من الصحة. وبمقارنة التجربة التاريخية والسياسية لكلا الجيشين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تؤكد أن الجيش المصري لم يكن عدواً للديمقراطية، كما كان الجيش التركي معادياً ومقيداً لها عبر التجربة التركية الحديثة. بينما الجيش المصري ومنذ الاستقلال وقيام الضباط الأحرار بالانقلاب على النظام الملكي والاحتلال الإنجليزي في يوليو ١٩٥٢ لم يقم أبداً بانقلاب آخر على الشرعية الجديدة. وحتى الرؤساء المصريون الذين جاؤوا بعد ناصر لم يكونوا عسكريين بالمعنى الدقيق للكلمة، فالرئيس (السادات) لا يتعدى سجله العسكري بضعة سنوات (٣-٩). وحتى (مبارك) نفسه، رغم خلفيته العسكرية إلا أنه لم يأتِ للحكم بانقلاب عسكري، ولكن بانتخابات نزيهة إلى حد ما .

❖ السبب الثاني هو أن النموذج العلماني التركي غير جذاب

لغالبية الشعب المصري (المتدين بفطرته) حيث يميل النموذج التركي لأن يكون علمانية (إلحادية) أكثر منها علمانية (سياسية). وعلى ذلك، فإن النموذج التركي قد يكون ملهماً لمصر فقط في الاستفادة منه في توضيح كيفية تصالح المرجعية الإسلامية مع الحداثة، على الصعيد الحضاري والسياسي. ونجاحها كذلك في حل معضلة تمثيل المرجعية الإسلامية سياسياً في سياق ديمقراطي تعددي، دون إقصاء له، وفي ذات الوقت دون السماح له باحتكار السلطة والنفوذ السياسي، ونجاحه أخيراً في مسعاها لضبط الجيش ودوره في الحياة السياسية بوصفه حامي للدستور والشرعية المحلية، وليس حاكماً مباشراً. أما دون ذلك، فإن الخصوصية الاجتماعية والثقافية سوف تسهم في أبعاد واختلاف وجهات النظر بين البلدين، خاصة مع تزايد وتيرة (التغريب) في تركيا سعياً وراء الانضمام للاتحاد الأوروبي.

❖ السبب الثالث، والكاشف في رأينا لحقيقة النموذج الإسلامي التركي، هو موقف الحكومة التركية الرسمي من الثورات الشعبية العربية، خاصة في ليبيا وسوريا. فعلى رغم التوقع الكبير بأن تكون تركيا من أوائل الدول الداعمة للمطالب الشعبية المشروعة للشعوب العربية، إلا أن السياسات الخارجية والسلوك الخارجي لها تجاه هذه الثورات جاء مخيباً لآمال الكثيرين من العرب أنصار النموذج التركي. حيث فاضلت الحكومة التركية بين مصالحها ومبادئها مع دول المنطقة، فاختارت أن تدافع عن مصالحها في هذه النظم الاستبدادية التي تمارس الإبادة الجماعية لمواطنيها (حوالي ١٥ ملياراً مع ليبيا وحوالي ٣ مليارات مع سوريا). وتركت الشعوب تلقى حتفها على أيدي هؤلاء الطغاة. إن مثل هذا السلوك (وإن تراجعت عنه بعد ذلك وتبنت خطاباً معاكساً تماماً ومتطرفاً في تأييد الشعوب) أظهر الوجه (الحقيقي) الآخر للنظام التركي. وهو أنه نظام واقعي لا يختلف عن أي نظام آخر، يتشدق بالحرية والديمقراطية والعدالة والكرامة، بينما هو في جوهره لا يسعى إلا وراء المصالح والمكاسب المادية. وعندما تتضارب مصالحه مع مبادئه فإنه لا يبالي البتة بالقيم، تماماً مثلما فعلت الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي. إن الثورة العربية كشفت للجميع زيف الأقنعة، وحقيقة السياسة الدولية باعتبارها ساحة لا مكان للأخلاق والمبادئ فيها، تماماً كما ذهب ميكافيللي .

هذا النموذج التركي (الآخر) بلغة كاجاباتي (Cagaptay) يوضح لنا حقيقة النظام التركي- الإسلامي. فقد تبين أن هذا النظام بسبب طوال مدة تواجده نسبياً في الحكم، قد أصابه غرور القوة ومرض التشبث بالسلطة. حيث بات أكثر ميلاً نحو التسلط والضيق من النقد، بدليل وجود أكثر من ألف قضية رأي رفعت أمام المحاكم التركية خلال عام ٢٠١٠، ونزوعه نحو السيطرة على وسائل الإعلام واستقطابها وتوجيهها لصالح تأييد الحكومة وسياساتها والتدخل في السياسات التحريرية لهذه الوسائل، وحظر البث ... إلخ، وهو الأمر الذي يقلل من وتيرة تثقيف وتزويد الرأي العام بالمعلومات الكافية لتكوين رؤية عامة، تساعده على اتخاذ قراره السليم في الانتخابات البرلمانية٥. ومثل هذه المؤشرات لا تتماشى مع الاتجاه والميل العام الذي يميل لانتهاجه النظام الثوري الجديد في مصر، الذي يسعى لإقامة نظام ديمقراطي وليبرالي وطني. لا يكون الإقصاء أو التحكم واحتكار السلطة هو القاعدة، ولا يكون للجيش دور خفيٌّ من وراء الستار، ينزوي ولكن ظله حاضر طوال الوقت. بصورة تجعل النظام السياسي معرضاً للانهيار والتمزق في أي وقت .

النموذج العلماني التركي غير جذاب لغالبية الشعب المصري المتدين بفطرته

❖ السبب الرابع: التقليل من شأن مصر ودورها وتاريخها وتجربتها وممارستها النيابية والديمقراطية الحديثة، وحث قادتها على التماس العون والهداية من نظام لم يتعدَّ عمره تسعين عاماً، مهما كان جذاباً. إن ذلك تحقير وتقليل من شأن مصر. وما أظن الثورة المصرية قامت إلا للقضاء على النظام الذي قلل وحَقر من مكانة مصر ودورها الريادي في المنطقة، وإجبارها على أن تكون تابعاً ومُقلداً، بدلاً من أن تكون قائداً ورائداً ومُلهِماً، ومنارة للآخرين يهتدون بها، وليست كالأعمى الذي يتلمس العون من الآخرين. فمصر لديها تجربة سياسية ليبرالية وبرلمانية جديرة بالاحترام (وإن كانت ممارسة أفقية) فقد كانت صاحبة أول تجربة برلمانية في العالم الثالث، حيث أنشأ الخديوي إسماعيل البرلمان المصري في عام ١٨٦٦ وعرفت مصر الانتخابات البرلمانية الحرة والنزيهة منذ بدايات القرن العشرين، وقتما كانت تركيا وغيرها من القوى الإقليمية تخوض حرباً أهلية سعياً وراء إيجاد وتدشين نظام سياسي مشابه لذلك الموجود في مصر. والذي كان ملهماً لجميع دول العالم الثالث. فها هو غاندي (الزعيم الهندي العظيم) يقرأ أثناء وجوده في جنوب إفريقيا عن ثورة ١٩١٩ المصرية، التي انتشرت أخبارها عبر التلغرافات والصحف، السلمية والمدنية، فتبقى في وجدانه ومخيلته التفاصيل التي ذكرتها الصحف عن سلمية الاحتجاجات المصرية وعدم لجوء المصريين للعنف حتى يعود لبلده الهند ويطور النموذج المصري ويطبقه في ثورة الهند السلمية (العصيان المدني السلمي) التي حققت الاستقلال الوطني الهندي عن الإمبراطورية البريطانية في ١٩٤٧، وبنت على أساسه واحدة من أعظم الديمقراطيات في التاريخ. حتى ثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ - على الرغم من عدم ديمقراطيتها ؟ كانت كذلك نموذجاً سياسياً واقتصادياً ملهماً لأغلبية دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، من كوبا غرباً حتى فيتنام شرقاً.

إن القول الآن بأن مصر يجب أن (تتعلم) و(تقلد) النموذج

التركي يعتبر تقليلاً للتاريخ وللتجربة المصرية، وتكريساً لأوضاع صنعها النظام البائد ومازالت تجد جذورها في عقول بعض الأشخاص الذين لم يدركوا بعد حجم التغيير الذي أحدثته الثورة داخلياً وخارجياً. ولكن تركيا، على الجانب الآخر، قد أدركت ذلك جيداً، بدليل أنها ماتزال ترعى وتساند الدعاوى التي تدعو لتقليد نموذجها في مصر. فهي تدرك تماماً أن النموذج السياسي والاجتماعي المصري الذي ستنتجه الثورة سوف يخطف الأضواء ويقدم بديلاً جباراً ونموذجاً ملهماً لكافة دول المنطقة، باعتباره نموذجاً عربياً - مسلماً - سنياً - مدنياً، وهو ما يعني انزواء وتراجع حجم القوة والنفوذ والتأثير التركي، مقابل تصاعد الدور والقوة المصرية. وهو ما سيؤدي إلى تحول نظرة تركيا إلى مصر من اعتبارها حليفاً ومسانداً وذخراً للأجندة التركية في المنطقة، إلى اعتبارها مناهضاً ومقيداً لتحركها الخارجي، خاصة في حالة نجاح الثورة الشعبية السورية في إسقاط النظام التسلطي والهمجي المتحالف مع تركيا، والتي سيكون نظامها الثوري الجديد أكثر ميلاً لمصر منها لإيران (التي أحرق المتظاهرون علمها الوطني في التظاهرات) أو لتركيا. ومن جانب آخر تزايد حجم العزلة والتضييق الذي ستفرضه الدول العربية على إيران - حليف تركيا الجديد.

الادعاء (والترويج) بأن تركيا هي الأمة التي لا غنى عنها من جانب، ومحاولة فرض نموذجها على مصر، بدعوى أنه أفضل الخيارات المتاحة أمام مصر الثورة، يعد في رأينا تقليلاً وتحقيراً من شأن مصر (الدولة التي لا مثيل لها) وأهلها (شعب الله المختار) وحضارتها (التي لا مثيل لها). ومن جانب آخر تضخيماً وانبهاراً مبالغاً فيه للغاية - عن دون حق- لتركيا. إن الادعاءات بمركزية تركيا، على رغم اعترافنا بمكانتها ودورها المهم في المنطقة، عند مقارنتها بمصر الجديدة تتراجع ويخبو توهجها.

إن الثورة المصرية قد تكون بداية النهاية لما كان يعرف بالحقب التركية أو الإيرانية أو الإسرائيلية في الشرق الأوسط. فـ «الثورة» التي قام بها الشعب المصري في شهر يناير ٢٠١١، والتغيير الجذري التي أحدثته - وستحدثه - في البنية السياسية والاجتماعية، وفي الشخصية المصرية من جانب، وبالتضافر مع الهبات الجغرافية والطبيعية والاستراتيجية التي منحها إياها الله، سوف تساهم في تحويل مصر من (رجل الشرق الأوسط المريض) كما كانت تلقب خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، إلى أن تصبح (الأمة التي لا غنى عنها Indispensable Nation) في منطقة الشرق الأوسط خلال أقل من عقد من الزمن.

إن نجاح الشعب المصري في إنهاء نمط (الفرعونية الجديدة) (أو الديموكتاتورية بتعبير جمال حمدان) بإسقاطه للنظام لأول مرة عن طريق ثورة شعبية سلمية، وإقامة نظام ديمقراطي تحرري لأول مرة في التاريخ المصري الضارب بجذوره لأعمق من سبعة آلاف عام، وبناءه لقاعدة علمية - صناعية - تنموية حقيقية، سوف يدعم من مكانتها ونفوذها الخارجي على الصعيدين الإقليمي والدولي لتصبح، وكما وصفها نابليون، أهم بلد في الدنيا. إن المؤرخون سيسجلون بأنه وكما كان القرن الثامن عشر هو قرن الثورتين الأمريكية (١٧٨٣) والفرنسية (١٧٨٩) وكيفما كان القرن العشرين هو قرن الثورة البلشفية، فإن القرن الحادي والعشرون سيكون بحق (قرن الثورة المصرية). فمصر التي غير القدر شخصيتها التاريخية والجغرافية ليحررها من قيودها الطبيعية، غيرت الثورة شخصيتها البشرية (الإنسان المصري) التي دفنه الاستعباد الاجتماعي والاستبداد السياسي، وحاولت كسرها وسحقها، إلا أنها ظلت كالعنقاء، تحترق كي تبعث من جديد، أروع وأجمل وأقوى مما كانت عليه ●

*مدير المعهد الدولي للدبلوماسية الثقافية - دبي

الهوامش:

١ سعيد رفعت:(إعصار التغيير). شؤون عربية، العدد ١٤٥ (ربيع ٢٠١١). صـ١٣ .

٢ عن قوة مصر الناعمة انظر: أحمد محمد أبوزيد: (هيمنة ناعمة: دراسة في القوة الناعمة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢) .(ينشر قريباً).

٣ رجب طيب أردوغان: (أمة جديدة لا غنى عنها). الجريدة (الكويت) ١٥ ديسمبر ٢٠١٠, صـ ٢.

Ragap Taeb Ardeojan: ?Turkey: The new Indispensable Nation?. Gulf News, 28 December, 2010, p. 11.

٤ أحمد داود أوغلو) :العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية.(ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل) .الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.(٢٠١٠ :

٥ Soner Cagaptay: ?The Other Turkish Model?. Hurriyet News, March 13, 2011, pp. 1-2. See also: Soner Cagaptay: ?Turkish Model?. Hurriyet News, February 4, 2011.

«القـــذافـــي»
الديكتاتور الأضحوكة

كنت في عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م أستاذاً زائراً في قسم العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن، بواشنطن العاصمة الأمريكية. وكنت أحضر محاضرات بعض المواد الدراسية، التي تهمني، باعتباري عربياً من منطقة (الشرق الأوسط). ومن ذلك: مادة عن (الديكتاتورية)، في النظرية والتطبيق. وفي تلك المادة كان المحاضر يضرب (أمثلة) على هذا النوع البغيض من الحكومات. وأغلب تلك الأمثلة كانت - مع الأسف - من العالم العربي والإسلامي. كان الأستاذ يقدم تلك النماذج كـ(عجائب) (wonders) من عجائب السياسة في التاريخ السياسي المعاصر.

د. صدقة يحيى فاضل *

وكان (معمر القذافي)، ونظامه، أحد أبرز وأسوأ هذه الأمثلة (العجائب) لدرجة جعلت القذافي أضحوكة الممارسة السياسية في الفترة المعاصرة ،كما كان الأستاذ الأمريكي يقول: وقد استمرت هذه الأضحوكة (المهزلة السياسية) لأكثر من أربعة عقود، واستماتت للبقاء لمدة أطول، ولو على أشلاء الشعب الليبي المنكوب بهذا الرجل، وعائلته، والمحيطين به، والذين يمثلون واحداً من أغرب وأعجب وأخطر الأنظمة السياسية، في العصر الحديث. ولكن أخيراً نجح الشعب الليبي في طرد هذا الديكتاتور وأسرته.

لقد صدق ذلك الأستاذ، وتأكدت النظريات التي كان يدرسها، كجزء من علم هام، هو علم السياسة والعلاقات الدولية. ويعتبر نظام القذافي وصمة في جبين الممارسة السياسية العربية والفكر الثوري السياسي العربي الخادع. إن من المخجل، حقاً، أن تشهد دول عربية وإسلامية أنظمة سياسية مضحكة - مبكية، في هذا العصر الذي استيقظت فيه كل شعوب العالم الأخرى على المبادئ السياسية السامية، المبجلة عالمياً، وتمسكت بحقوقها المشروعة في تطبيق تلك المبادئ.

تذكرت ذلك، في الوقت الذي اندلعت فيه الثورة الشعبية الليبية، ضد هذا السياسي المهرج، أضحوكة القرنين العشرين والواحد والعشرين السياسية. وليت الأمر اقتصر على الضحك والسخرية، ولم يصل إلى درجة النكبة، التي نزلت بالشعب الليبي من جراء تسلط نظام القذافي عليه، والأمة العربية والإسلامية التي نكبت هي أيضاً بهذا القائد الثوري والذي خلع على نفسه ألقاباً مضحكة كثيرة، منها (عميد الحكام العرب)، و(ملك ملوك إفريقيا)، وما إلى ذلك من صفات لا يستحي من التشدق بها، وادعائها، أمام وسائل الإعلام العربية والعالمية. بل ويتوج هذا الفسق بارتداء ملابس غريبة عجيبة من حين لآخر.

لقد دفعت ليبيا، والأمتان العربية والإسلامية، ثمناً باهظاً، نتيجة لاغتصاب هذا المجنون السلطة، وسيطرته عليها، لأكثر من أربعة عقود. استولى القذافي على السلطة في ليبيا على إثر انقلاب على الملك إدريس السنوسي، قام به مع رفاقه العسكريين يوم الأول من سبتمبر ١٩٦٩ م، وذلك بتخطيط أمريكي - إسرائيلي غير مباشر، سهل للقذافي نجاح انقلابه على الشرعية الليبية، ثم تولى اليهودي

تثبت إسرائيل بتدخلها الحالي في ليبيا ودعمها للقـذافي بأنها وراء معـظم نكبـات ومآسـي العـرب

وقفة الغرب المتسلط الراهنة مع الثوار الليبيين تثير الكثير من القلق والشكوك

(برونو كرايسكي)، مستشار النمسا السابق، والأب الروحي السياسي لمعمر القذافي، توجيهه نحو الوجهة التي سار فيها منذ عام ١٩٧١ م. كان هم كرايسكي الأول هو: تقديم خدمة لإسرائيل تتمثل في تحويل ليبيا (هذا البلد العربي الهام) إلى عبء على العرب والمسلمين، ومكسب للكيان الصهيوني الغاصب.

كان كرايسكي يهودياً صهيونياً مخلصاً، رغم تظاهره بالموضوعية، وانتقاده لبعض سياسات إسرائيل، من حين إلى آخر. ويبدو أن القذافي - الذي يقال إن له جذوراً يهودية - فهم المطلوب منه، وقام به خير قيام، وها هي المحصلة المأساوية لتسلطه ماثلة. وهي محصلة ربما لو عاش كرايسكي لمشاهدتها، لندم على فعلته هذه (لاعتبارات إنسانية) واستغفر من ذنبه هذا رغم صهيونيته.

ومما يؤكد ما ذكرناه انتفاض إسرائيل لمساعدة القذافي، ضد شعبه الثائر عسكرياً وسياسياً، لأن من مصلحة إسرائيل أن يتحكم القذافي وأمثاله في أقطار العرب.

وكما هو معروف، فإن القذافي ألغى كل مظاهر وعناصر الدولة في ليبيا. حتى الجيش الليبي حوله إلى كتائب منعزلة، ومرتزقة، يبدو أنها إنما أنشأت لإخضاع الشعب الليبي، والحيلولة دون ثورته ضد نظامه الظالم، ولم تنشأ للدفاع عن مصالح واستقلال ليبيا.

وقد زل لسان القذافي، عند بدء الثورة الشعبية الليبية ضده، فقال: إن هؤلاء الثوار يمثلون خطراً على أمن أوروبا، وكذلك أمن إسرائيل! وفي بداية الثورة أوفد ابنه الشبيه، سيف الاسلام، إلى إسرائيل سراً، طالباً النجدة لقوات والده وكان له ولأبيه ما أرادا. إذ رحبت إسرائيل بهذا الطلب، وسارعت بإرسال أسلحة وخبراء عسكريين إلى طرابلس، لمساعدة كتائب القذافي، ضد الشعب الليبي.

ويعزو بعض المراقبين كثيراً تراجعات الثوار الميدانية في بداية الثورة وكذلك تردد قوات حلف (ناتو) في حسم المعركة مبكراً لمصلحة الثوار، إلى الدعم الصهيوني المشار إليه. وهكذا، استخدم القذافي سلاح وعتاد ليبيا، الذي اشتراه بأموال الشعب الليبي، واستعان بإسرائيل، ومرتزقة أفارقة، لدحر واستعباد الشعب الليبي. وهكذا، تثبت إسرائيل بتدخلها الحالي في ليبيا بأنها وبطريق مباشر وغير مباشر وراء معظم نكبات ومآسي العرب. ولكن الحق انتصر في النهاية. وهاهم الثوار يطاردون القذافي (الثائر)، ليمسكوا به، ويقدمونه لمحاكمة شعبية عادلة على ما اقترفه ضد الشعب الليبي من جرائم بشعة، بعد أن سيطروا على معقل القذافي في طرابلس.

وتثير الثورة الشعبية الليبية، في الواقع، بعض التساؤلات المتعلقة بتدخل حلف (ناتو) إلى جانب الثوار. صحيح، أنه لولا هذا التدخل (المكروه) لفتك القذافي بأعداد هائلة من مواطنيه المدنيين المتظاهرين ضد تسلطه. ولكن الغرب المتسلط عود الأمة العربية على الوقوف ضد آمالها في الحرية والكرامة والاستقلال. لذلك، فإن وقفة الغرب المتسلط الراهنة مع الثوار الليبيين تثير الكثير من القلق والشكوك، التي سنتطرق إليها في مقال قادم، بإذن الله ●

*عضو مجلس الشورى، أستاذ العلوم السياسية، السعودية

زلزال سياسي... يعقبه انهيار اقتصادي يمني

من المعروف أن الاقتصاد يتراجع في زمن الثورات ويمر بمرحلة شلل وركود مؤقت، وهذه هي دورة الحياة بالنسبة للثورات، ولكن بالنظر إلى حالة اليمن، فإن اقتصادها يمر بمرحلة الشلل والركود قبل الثورة بسنوات، حيث تعتبر اليمن من أفقر البلدان العربية، إذ يبلغ متوسط دخل الفرد سنوياً ١٣٠٠ دولار على الأكثر. ويعيش ما يقرب من نصف السكان على أقل من دولارين يومياً.

أحمد أحمد مطهر *

وتملك البلاد أيضاً أسوأ السجلات في المنطقة في مجال التنمية البشرية، بما في ذلك معدل يبلغ ٥٤ في المائة في معرفة القراءة والكتابة، ومتوسط حياة يصل إلى ٦٢ سنة، ومستويات عالية من وفيات الأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال. ويعاني اليمنيون أيضاً نقصاً في البنية التحتية وسوءاً في الخدمات المقدمة، ويحصل أربعة من كل عشرة أشخاص على الكهرباء، وشخص من كل أربعة على مياه شرب نظيفة، بالإضافة إلى معدل نمو ديمغرافي سنوي يبلغ تقريبا ٣ في المائة، مما يبشر بتضاعف عدد سكان البلاد إلى ٤٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ وهذا كله في بلد شحيح الموارد، يعتمد بشكل كبير على الإنتاج النفطي والذي بدوره قد تراجع بنسبه تتراوح بين ٦ في المائة و٨ في المائة سنوياً، وبالمثل تراجعت أسعاره، الأمر الذي حسر الاقتصاد اليمني في دائرة ضيقة نظراً لما تمثله العائدات النفطية من أهمية اقتصادية ومالية كبرى، فنسبة عائدات النفط تقدر بـ ٩٥ في المائة من مجمل عوائد التصدير و ٧٥ في المائة من إيرادات الموازنة، وتمثل نسبة مساهتمه في مجمل الإنتاج المحلي حوالي ٣٠ في المائة. ويمثل تناقص إنتاج النفط وخطر تقلبات السوق الدولية بفعل الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى توقف خط الأنابيب النفطي الرئيسي في البلاد عن العمل بين فينه وأخرى نتيجة التفجيرات لأنابيب النفط من قبل رجال القبائل - حسب الرواية الحكومية - الذين يدعمون محاولة الإطاحة بالرئيس علي عبدالله صالح المتربع على عرش السلطة لأكثر من ثلاثة عقود، يمثل تحدياً مزدوجاً بالنسبة للاقتصاد اليمني إذ إن اليمن خسرت إيرادات بنحو مليار و٣٠٠ مليون دولار من جراء قطع أنبوب تصدير النفط في مأرب حتى شهر يونيو الماضي فقط، مما يزيد من عتمة المشهد الاقتصادي في اليمن.

تدهور اقتصادي مخيف

تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن على خلفية ثورة الشباب السلمية للإطاحة بالنظام الحاكم منذ أكثر من سبعة أشهر أدت إلى توقف وعجز الأنشطة الاقتصادية عن القيام بمهامها، فقد توقف نشاط الكثير من شركات القطاع الخاص سواء الأجنبية أو المحلية مما نتج عنه تراجع حاد للنشاط الصناعي والزراعي قدرته بعض الإحصائيات بنحو ٧٠ في المائة، ونتيجة هذا التراجع فقد عشرات الآلاف وظائفهم، حيث يشغل القطاع الخاص المنظم نحو نصف مليون عامل والقطاع العشوائي مليون ونصف. وذلك نتيجه لتراجع مخيف في حركة الاستيراد لمختلف السلع والمنتجات التي تشكل أكثر من ٩٠ في المائة من احتياجات اليمن، حيث قالت الغرفة التجارية والصناعية باليمن إن نسبة تراجع الاستيراد بلغت ٨٠ في المائة خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي.

وقد حذر خبراء اقتصاديون محليون من مغبة تدهور الوضع

تشير التقديرات الأولية إلى أن الخسائر المباشرة التي تكبدها الاقتصاد اليمني هذا العام تجاوزت 4 مليارات دولار

الأمني والاقتصادي والذي قد يؤدي إلى نضوب سلع أساسية استراتيجية في السوق المحلي مما يؤدي إلى مجاعة في حال انزلاق اليمن إلى حرب أهلية - لا سمح الله -

فضحية اتفاقية الغاز المسال

دخول اليمن نادي الدول المصدرة للغاز بدءاً من أواخر عام ٢٠٠٩، وهو الآخر ينهار، بالإضافة إلى أن الخبراء قللوا من أهمية ما يعلق من آمال على قطاع الغاز الناهض، خاصة أن حصة الدولة منه تقل عن ١٧ في المائة، فيما تتقاسم الشركات الأجنبية بقية النسب، وبالإضافة إلى الشركات الأجنبية فهناك سماسرة حكوميون كان لهم نصيب الأسد من اتفاقية الغاز المجحفة بحق كل مواطن يمني، فقد ضللتنا وزارة النفط وقالت إن سعر ٣,٢ دولار للمليون وحدة حرارية من الغاز المسال أفضل سعر في المنطقة وأفضل من قطر وعمان، وطبعاً هذا السعر ثابت غير قابل للزيادة لمدة عشرين عاماً، فيما كانت قطر تبيعه لكوريا بـ ١٢,١٠ دولار!

فاليمن تنتج سنوياً ٦,٧ طن متري وهو ما يعادل ٣٤٥,٩٨٨,٠٠٠ وحدة حرارية بسعر ما يقارب مليار ومائة وسبعة ملايين وستمائة وستة عشر ألف دولار، أي لو تم البيع بالسعر العالمي ١١,٥ دولار فالخسارة هي ملياران و٨٠٠ مليون دولار سنوياً ويساوي ٥٦ مليار دولار خلال ٢٠ سنة مدة العقد مع الشركة الكورية.

مبلغ مليارين و٨٠٠ مليون دولار سنوياً الخسارة السنوية بالإمكان أن يوفر مليون وظيفة براتب ٥٠ ألف ريال شهرياً، أي أن الخسارة الإجمالية التي هي ٥٦ مليار دولار خلال الـ ٢٠ سنة يمكن أن تقضي على البطالة وتنهض باقتصاد البلد بشكل غير مسبوق. بالإضافة إلى أن اليمن تمتلك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي تزيد على ١٨,٦ تريليون قدم مكعبة والتي سيحقق استغلالها عوائد مادية مناسبة للبلاد فضلاً عن فرص العمل التي ستتوافر للكوادر اليمنية في هذا القطاع والقطاعات المتشابكة معه.

ريال يتهاوى وخسائر بالجملة

يواصل الاقتصاد اليمني خسائره في قطاعات مختلفة، نتيجة للاضطرابات السياسية والأمنية، في الوقت الذي تراجع قيمة الريال اليمني إلى مستوى قياسي، فقد ارتفع سعر صرف الدولار أمام الريال اليمني إلى ٢٥٠ ريالاً، غير أن طلبات شراء العملات الأجنبية تواجه بتحفظ من المؤسسات المالية وشركات الصرافة نتيجة لخوفهم من التقلبات السعرية المضطردة ولشحة العملة الأمريكية في السوق. وهناك تصريح لـ بن همام ؟ محافظ البنك المركزي حيث قال «إن احتياطات البلاد من العملة الصعبة انخفضت بـ ١,٣ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠١١ مع هيمنة الاضطرابات على اليمن وأن اقتصاد البلاد سيأثر سلبياً لكن من المتوقع أن يبدأ التضخم البالغ حاليا نحو ١٥ في المائة في الانحسار قريباً»، في حين أن صندوق النقد الدولي قد حذر في وقت سابق من أن التضخم في اليمن يمكن أن يرتفع إلى ٣٠ في المائة هذه العام بسبب الاضطرابات السياسية. في الوقت الذي قرر البنك الدولي تعليق المدفوعات المرتبطة بحافظته في اليمن اعتباراً من ٢٨ يوليو ٢٠١١ وذلك نظراً للوضع السياسي والأمني الحالي في اليمن، وأرجع البنك الدولي هذا القرار تماشياً مع قوانين البنك التي تسمح بهذا الإجراء في ظل أوضاع غير عادية في البلد المعني مما يؤثر سلباً على قدرة البنك في تطبيق برامجه. فالحافظه الحالية للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي في اليمن تشمل ٢١ مشروعاً بالتزامات قيمتها ٨٨٢ مليون دولار بما في ذلك ٥٤٢ مليون دولار من المدفوعات لم يتم توزيعها بعد.

> دعم المملكة العربية السعودية لليمن ساهم في تأخير انهيار الاقتصاد اليمني

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الخسائر المباشرة التي تكبدها الاقتصاد اليمني هذا العام، تجاوزت ٤ مليارات دولار، شاملة خسائر القطاع الخاص وتراجع تحويلات المغتربين اليمنيين إلى الداخل بنحو النصف. وأفادت تقارير محلية بأن الخسائر شملت القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأبرزها القطاع السياحي الذي وصلت خسائره الأولية إلى ١٠٠ مليون دولار خلال ثلاثة أشهر، كما توقفت منشآت استثمارية سياحية باستثمارات إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون دولار إضافة إلى تعرض الكثير من المنشآت السياحية في محافظة عدن لأعمال نهب وسلب، بلغت خسائرها الأولية مليوني دولار، بالإضافة إلى توقف العمل في المشاريع الحكومية التي كانت تنفذ في محافظات اليمن، مما شل حركة المقاولات وأدى إلى فقدان آلاف فرص العمل وأصيبت السوق العقارية بشلل شبه تام نتيجة لغياب أمني بسبب الاضطرابات السياسية التي عززت المخاوف لدى المستثمرين المحليين والأجانب، فقد كشفت مصادر اقتصادية في العاصمة صنعاء أن إجمالي خسائر الاستثمار الخليجي في اليمن خلال الفترة الماضية تجاوزت ٩٠٠ مليون دولار، حيث تم تأجيل تأسيس خمسة مصانع لمستثمرين خليجيين ويمنيين كان من المتوقع تشييدها في كل من عدن وحضرموت وشبوة والحديدة ومأرب وبتكلفة أولية ٩٠٠ مليون دولار، وأرجع عدد من المستثمرين الخليجيين وشركائهم اليمنيين تأجيلهم لتلك المشاريع بسبب ما وصفوه بعدم ملاءمة الجو الاستثماري حالياً في اليمن وامتناع بعض المولين الدوليين عن تمويل مشاريعهم. وهنا نصل إلى أن الاضطرابات السياسية

اليمن تملك أسوأ السجلات في المنطقة في مجال التنمية البشرية

والانفلات الأمني قد أثرا بشكل مباشر وغير مباشر على اقتصاد البلد المشلول أصلاً مما يرسم لنا صورة واضحة بأن الاقتصاد شبه منهار وعلى أعتاب مرحلة سقوط مدوية سيعاني منها المواطن اليمني لسنوات عديدة، وقد ساهم بشكل ما في تأخير هذا الانهيار للاقتصاد اليمني الدعم السعودي خاصة خلال هذه المرحلة بالإضافة إلى أن اقتصاد البلد (اقتصاد غير منظم) وهو الآخر ساهم في تأخير هذا الانهيار وذلك حسب قول مختصين في الاقتصاد اليمني.

ملامح اقتصاد ما بعد الثورة

لو فرضنا نجاح الثورة اليمنية وانفسخ العقد الاجتماعي نهائياً بين الشعب ونظامه الحاكم الذي عاث في الأرض فساداً لأكثر من ثلاثه عقود، فيجب وقتها رسم ملامح عقد اجتماعي جديد يزيل ترسبات الماضي من فساد وانتهاكات وسطو على المال العام، فالمرحلة الانتقالية وقتها سترث اقتصاداً مدمراً ومنهكاً وخزينة شبه فارغة وتعثرات طالت كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمهمة هنا لن تكون باليسيره وستحتاج من الشعب الصبر أكثر، فالفاتورة المطلوب سدادها تفوق قدرة أي حكومة انتقالية مهما كانت جدارتها وإمكانياتها، ونحن هنا لا ندعو للتشاؤم ولكن إلى تفاؤل بصبر وحكمة وعقلانية، فالبناء ليس كالهدم ونحن على أعتاب مرحلة بناء جديدة، فنجاح الثورة اليمنية لا يعني أننا سنعيش في حكم (المدينة الفاضلة) وأن البطالة ستنتهي فوراً وسيحقق الشعب كل طموحاته وأحلامه وسيسود العدل والمساواة والعدالة الاجتماعية، وأن الاقتصاد سينهض وسينافس النمور الآسيوية بسرعة البرق وأن الديمقراطية ستصبح سمة الحكم القادم وستعاد كل الأموال والأراضي المنهوبة من قبل عناصر النظام البائد، وأن الحياة ستصبح كلها أماناً ورفاهية، ليست الثورة معجزة إلهية وستحقق كل شيء بمجرد زوال النظام الحالي، وأدعو هنا إلى التفكير ملياً بأن المرحلة القادمة ستكون صعبة جداً ومجهدة للغاية ويجب على كل أفراد الشعب أن يقف من أجل بناء المرحلة القادمة لأنها ستكون المرحلة الأهم وهي التي سوف تحدد ملامح الحياة الجديدة، وهنا أركز على أن عامل الانتقام يجب أن يزول ويجب أن يرفع عامل التسامح والإخاء والمحبة حتى مع من كانوا من أتباع النظام البائد مستقبلاً، فلا ديمقراطية ولا اقتصاد قوي وحكم عادل دون تكاتف جميع الجهود من قبل جميع الأطياف السياسية. فبالرغم من أهمية وصعوبة مرحلة ما بعد سقوط النظام إلا أنها ليست مستحيلة أمام إرادة الشعب في تصحيح المسار وبناء وتشييد اقتصاد يلبي كل طموحات وأحلام الشعب، لا الانتظار للعصا السحرية من الخارج لتبني لنا الأبراج الهلامية ●

*كاتب يمني مقيم في باريس

الإمبريالية والمقاومة

يبدأ جون ريس تحليله بملاحظة فحواها أن هناك ثلاث قوى عظمى في العالم الحديث: قوة الدول-القومية، وقوة الاقتصاد الدولي، وقوة الشعب العامل، والتي تعتمد عليها في النهاية كل الدول، والجيوش، والشركات. يقع الكثير من أهم الأحداث في العالم الحديث عند التقاطع الذي تتعارض فيه هذه القوى الثلاث.

تسعى الإمبريالية والمقاومة وراء تفسير للعصر الإمبريالي الجديد. وتحتوي كل مجموعة من الأفكار على أمر بالعمل. ويعتقد ريس أن هذا يصدق على نحو خاص على التحليل الذي يصف منظومة اجتماعية مضطربة ومتناقضة؛ تناقضات يمكن حلها بالعمل السياسي فقط. والغرض الصريح من هذا الكتاب هو المساعدة في ضمان أن تحل مثل هذه التناقضات بوساطة جماهير الشعب ولفائدتها لا لمصلحة سادة الحرب.

تركت نهاية الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع الغلبة العسكرية التي لا نظير لها. ويقول المؤلف إنه في تسعينات القرن العشرين بدأت النخبة الحاكمة الأمريكية في استخدام هذا الأصل الاستراتيجي لإعادة رسم الخارطة الإمبريالية للعالم؛ أولاً في حرب الخليج الأولى ثم في حرب كوسوفو. علاوة على ذلك، يؤكد جون ريس أن التحقيق التام لمشروع إمبريالي جديد لم يتضح حتى صعود المحافظين الجدد وانتصار جورج دبليو بوش في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠. وحتى هذا المشروع انتظر الظروف التي يمكن أن يتم تنفيذه فيها. وخلق الهجوم على مركز التجارة العالمي عام ٢٠٠١ هذه الظروف.

غير أن غزو العراق في ٢٠٠٣ أدى إلى تحديد حدود القوة الأمريكية بمعنى أكثر عمومية. وهذه الحدود، في رأي جون ريس، هي جزئياً نتيجة لمقاومة الاحتلال الاستعماري لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق وعبر العالم. ولكن الحدود يفرضها أيضاً الضعف الاقتصادي النسبي للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت واضحة في نصف القرن الماضي أو نحو ذلك. يأخذ التحليل في الاعتبار حالة اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء هذه الفترة، ويقيّم وجوه قوة وضعف منافسيها. ونقطة الالتقاء الحرجة بين القوة العسكرية الساحقة والاضمحلال الاقتصادي النسبي هي ما يفسر دافع الولايات المتحدة الأمريكية للاعتماد بشكل متزايد على القدرة العسكرية لتنظيم حلفائها

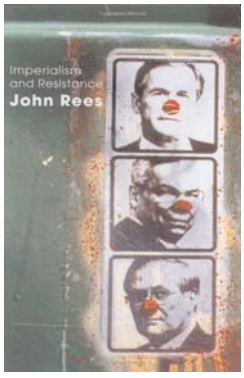

الكتاب: «الإمبريالية والمقاومة»
تأليف: جون ريس
الناشر: أكسفورد - روتلدج، ٢٠٠٦
قراءة: د. كليدا مولاج
باحثة في مركز الخليج للأبحاث

ومنافسيّها في المسرح العالمي.

يؤكد المؤلف أن الولايات المتحدة الأمريكية ربما لا تزال أقوى اقتصاد في العالم، ولكنها لم تعد من القوة بحيث تستطيع تعزيز فترة طويلة من التطور الرأسمالي المستقر بالطريقة التي فعلت بها ذلك على مدى جيل بعد الحرب العالمية الثانية. فنهاية الازدهار الطويل، وصعود اقتصادات متقدمة أخرى يجعلان السوق العالمي بيئة أكثر تنافسية من ذي قبل. واجتمعت هذه الحالة الاقتصادية مع الاضطراب المتجدد في منظومة الدولة عقب نهاية الحرب الباردة لتخلق بيئة أكثر تقلباً من أي بيئة أخرى منذ عشرينات وثلاثينات القرن العشرين.

لا يبدو هذا الاضطراب أكثر وضوحاً في أي مكان منه في الشرق الأوسط. يفحص المؤلف صراع الإمبريالية الغربية للسيطرة على المنطقة، وسلعتها الثمينة جداً- النفط. ويرتئي أن العلاقة المتبادلة بين القوى العسكرية للدول، والمصالح الاقتصادية للشركات، والمقاومة الشعبية قد حددت تاريخ القرن الأخير.

يعتقد جون ريس أن الشرق الأوسط بالغ الأهمية بالنسبة إلى الإمبريالية الغربية لأسباب اقتصادية واستراتيجية معاً. والنفط، وهو مربح بدرجة عالية، يحتل قلب كل الاقتصادات الحديثة بمعنى أنه من دون النفط لن تؤدي هذه الاقتصادات وظيفتها. وحتى الدولة التي لا تحتاج إليه لأغراضها الخاصة يمكن أن تستخدم السيطرة عليه لممارسة السلطة على الدول الأخرى. في الحقيقة لدى الولايات المتحدة كل هذه الأسباب لكي ترغب في الحصول على

أكبر قدر ممكن من السيطرة على نفط الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، يعتبر الشرق الأوسط منطقة استراتيجية حاسمة في الجغرافية السياسية لعالم ما بعد الحرب الباردة. يقع الشرق الأوسط في قلب الكتلة الأرضية الأورسية مع أوروبا إلى الغرب منها، وروسيا ودول آسيا الوسطى في الشمال، والهند وأفغانستان والصين، إلى حد أبعد، في الشمال الشرقي. ولم تكن المقاومة الشعبية في هذا الجزء من العالم أبداً تجد تحملاً طويلاً من قبل القوى الإمبريالية.

أعادت العولمة تشكيل العلاقات بين الدولة، والبلاد، والشعب في كل ركن من العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة. يقول ريس إن آثار نهاية الازدهار الطويل ما بعد الحرب، وصعود الإمبريالية الجديدة لا يقتصران على الشرق الأوسط.

كان منتصف سبعينات القرن العشرين فترة لنمو اقتصادي بطيء، وللهجوم الليبرالي الجديد الذي زاد عدم المساواة في العالم الثالث والعالم المتقدم. ويعتبر ريس هذا الضعف الاقتصادي في قلب المنظومة السبب الجذري لنزاع عالمي أكبر، ولتقسيم اجتماعي أكبر في الدول المتقدمة. حقاً، أدت إعادة تكوين الدولة بحيث فقدت بشكل مطرد بعضاً من وظائفها في الرعاية الاجتماعية إلى تفاقم هذه التوترات.

تلمح الإمبريالية والمقاومة إلى أن المعارضة ضد الليبرالية الجديدة عالمية. وقد أخذت مثل هذه المعارضة في معاقل المنظومة تؤدي إلى تآكل المنظمة الديمقراطية الاجتماعية التقليدية. وقد أخذت تجتمع الآن أيضاً مع رفض شعبي للإمبريالية الجديدة التي تسارع بهذه العملية. وأنتجت هذه التطورات أنفسها في بعض أنحاء العالم تحديات ثورية للنظام القائم. وكثيراً ما أخذت هذه الثورات منذ ١٩٨٩ فصاعداً شكل ثورات ديمقراطية أشادت بها فصائل كل من اليسار واليمين السياسيين.

يعتقد جون ريس أن اليسار إذا كان ضعيفاً، فإن القوى الإمبريالية والمتواطئين معها تكون قادرة على فرض حلولها الخاصة على أزمة اجتماعية ناشئة. وهناك مناسبات عندما تكون هذه (الثورات المدارة) مهزلة إذا لم تكن مأساوية. وفي رأيه فإن النقطة المنخفضة-حتى الآن- هي الأيقونة المستلفة من ثورات شرق أوربا التي نشرها الجيش الأمريكي في يوم من عام ٢٠٠٣ عندما أسقط تمثال صدام حسين في بغداد.

الثورة الديمقراطية واحدة من الأشكال السائدة للتغيير الاجتماعي في العالم الحديث. وتحدث الثورات دائماً عند التقاطع الاقتصادي والسياسي، وخطوط التقرير الإمبريالية والقومية. وتقرر نتيجة الثورات اليوم المنافسة الهائلة بين القوى الإمبريالية والطبقات القومية الحاكمة، من ناحية، والطبقة العاملة وفقراء الحضر والعمال الزراعيين والفلاحين، من الناحية الثانية. ويوحي تحليل هذا الكتاب بأن من يفوز وكمية ما يفوز به يتحددان إلى درجة كبيرة بقدرات اليسار التنظيمية والسياسية.

يبقى النظام الرأسمالي المعاصر نظاماً ترفع فيه المنافسة الاقتصادية المنافسة العسكرية بين الدول. لم تحول العولمة ولا النظام الإمبريالي بدرجة كافية طبيعة النظام بحيث يمكن كبت الانقسامات بين الشركات والدول. ولم تسفر العولمة عن نظام يستطيع إدارة النزاع من دون اللجوء إلى العنف. ومن غير المرجح أن يبقى مثل هذا العنف خارج المراكز المتروبوليتانية (العاصمية) للنظام.

ودولياً، لم تُستبدل الشعوب العاملة والفقراء (بحشود) مبهمة اجتماعياً ولم تفقد قدرتها على مقاومة النظام. والمشكلات التي تواجهها هذه الشعوب في ممارسة هذه القدرة لا ترجع إلى التغيرات في جوانبها الاجتماعية أو الاقتصادية. وبدلاً من ذلك، كانت هذه المشكلات تنشأ من ملامح الصراع الطبقي في الخمس وعشرين سنة الأخيرة.

إن مقاومة الإمبريالية والرأسمالية ليست متجانسة على الإطلاق، فحتى وسط الاشتراكيين توجد البدائل الإصلاحية والثورية والاشتراكية، كيفما تم تعريفها، ليست على الإطلاق المجموعة الوحيدة أو الرئيسية من الأفكار التي تنافس للتعبير عن مقاومة النظام. وتهيمن الأفكار القومية والإسلامية، إذا ذكرنا اثنين فقط من أبرز النزاعات، على دعم الكثير من ملايين العمال، والفلاحين، والفقراء حول العالم. على الرغم من ذلك، للاشتراكيين، في رأي ريس، فرص أفضل لبناء الدعم لآرائهم.

لقد خلقت العولمة طبقة عاملة دولية أكبر من أي وقت آخر في تاريخ الرأسمالية، ولكنها فشلت في خلق نظام يمكنه أن يعزز أسباب عيش مقبولة، أو حتى، في أجزاء كثيرة من العالم، حيوات ملايين العمال أنفسها. وإحدى نتائج هذا الوضع نزعة جديدة نحو الحرب تميز البنية الإمبريالية المعاصرة. ويعني سقوط الستالينية أنه لا يوجد عدو (خارجي) يلقى عليه اللوم. وبناء على ذلك، فقد خلق هذا الوضع أزمة ثقة في النظام. والتعبير المادي لهذه الأزمة هو الحركة الدولية المضادة للرأسمالية والمضادة للحرب.

يدعي جون ريس أنه في هذه الحركة يستطيع الاشتراكيون البدء في الفوز بجمهور أوسع كثيراً لفكرة أن الشعوب العاملة تملك القوة لتحويل العالم. علاوة على ذلك، يستطيع الاشتراكيون أن يروجوا نجاح الرأي الذي مفاده أن النظام يمكن استبداله بنظام دولي للعمل التعاوني يبلغ من التنظيم درجة تجعله يفي باحتياجات أولئك الذين ينتجون الثروة الاجتماعية. وبالنسبة إلى ريس فإن بديل هذا المشروع غير مقبول ●

أسطورة «النهج الألماني»: السياسة الخارجية الألمانية والعلاقات عبر الأطلسي

(3 - 2)

بيتر رودولف

لقد كادت عدة قضايا -ومنها أزمة العراق في العلاقات الأطلسية واحتدام الجدل السياسي الداخلي في ألمانيا وموجة النقد الذاتي التي أطلقها بعض المحللين الألمان- أن تحجب الإجماع الأساسي الذي كانت النخبة السياسية الألمانية العريضة قد توصلت إليه. إذ لاتزال العلاقات الأطلسية تشكل من المنظور الألماني إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية الألمانية وربما يكون الديمقراطيون المسيحيون، الذين ينتمون إلى تيار (اليمين الوسط)، أكثر الألمان تأكيداً على القيم والمصالح المشتركة بين دول جانبي الأطلسي وعلى وحدة مصيرها؛ غير أن آخرين، بمن فيهم المستشار ووزير الخارجية، ربما يفضلون توجهاً أكثر واقعية وأقل عاطفية من توجه الديمقراطيين المسيحيين، عند التعاطي مع المصالح الأطلسية المشتركة. ومع ذلك، فإن المستشار الألماني (شرويدر)، يرى أن منظمة حلف شمال الأطلسي لا تزال تشكل نواة العلاقات الأطلسية في السياسة الخارجية الألمانية؛ إذ أكد أن هذه المنظمة تظل: (أهم ركائز أمننا المشترك... وأهم منتدى للحوار والتعاون بين دول جانبي الأطلسي). وجاءت الخطوط العريضة للسياسة الدفاعية الألمانية التي أعلنت في مايو ٢٠٠٣، لتؤكد مجدداً هذه المسلّمة التقليدية للسياسة الأمنية الألمانية، وخصوصاً عندما قال الألمان: (الشراكة الأطلسية تظل مؤسسة أمننا وحتى في المستقبل أيضاً لن تكون لأوروبا قدرات أمنية فاعلة ولن تضمن أوروبا أمنها الداخلي، من دون الولايات المتحدة).

من المفاجئ حقاً أن أحد الجوانب الجيو- سياسية الرئيسية لهذه المسلّمة يحظى باهتمام قليل على صعيد الحوارات الدولية التي تجريها ألمانيا في إطار سياستها الخارجية، والمقصود هنا هو تلك الفرضية القائلة بأن الولايات المتحدة لا تزال قوة ضرورية في أوروبا لتهدئة المخاوف التي قد تنجم عن تنامي قوة ألمانيا. وقد تطرق وزير الخارجية الألماني (فيشير) إلى هذه النقطة حين قال: «من دون علاقات أطلسية في أوروبا بما فيها أوروبا اليوم، فإن ألمانيا ستلعب دوراً من المؤكد أنه لا ينبغي عليها أن تكافح من أجله. ولكن هذا الدور سيفرض علينا (نحن الألمان) أعباء لا تطاق فالولايات المتحدة لا تحفظ التوازن العالمي فقط ولكنها تحافظ أيضاً، وحتى يومنا هذا، على التوازن في أوروبا».

ولا تزال هذه النظرة إلى دور الولايات المتحدة جزءاً من التوجه الفكري للسياسة الخارجية الألمانية. وعلى الرغم من أن مؤيدي هذه الرؤية في أوساط النخبة السياسية الألمانية الموسعة يشكلون أقلية فقط، فإن التوجه الألماني المتعلق بالولايات المتحدة لا ينطوي على أية

مركز الخليج للأبحاث
IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

المصدر: (سيرفايفل) (Survival)، المجلد السابع والأربعون، ربيع عام ٢٠٠٥، ص(١٣٣-١٥٢) - المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية في (سيرفايفل) (Survival)، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية بناءً على اتفاق مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠١٠ .
لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

عملية توازنية حساسة معها، على الرغم من أنه سيتعين على برلين معالجة المشكلات المعقدة التي تزعزع حلف شمال الأطلسي والناجمة عن الخلل الواضح في ميزان القوى داخل الحلف، والتباين الكبير في التوجهات الاستراتيجية لبعض أعضائه.

وإذا رفضت ألمانيا الأجندة الأمنية الأمريكية الجديدة فسيكون من المحتمل أن تفقد الولايات المتحدة اهتمامها في التحالف مع أوروبا، ولربما تضاءلت الفرص الألمانية المحدودة للتأثير في الولايات المتحدة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، إذا تماشت ألمانيا مع الأجندة الأمريكية، كما طرحتها إدارة الرئيس بوش، فإنها ستخاطر بخسارة نفوذها السياسي الذي هو في الأصل محدود جداً. وعلى الرغم من رفضها للحرب على العراق، فإن ألمانيا ملتزمة بـ «قوات التحرك السريع المتعددة الجنسيات» التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي التي تمثل التغيير الرئيسي الذي فرضته واشنطن على حلف الناتو.

ويبدو أن برلين حاولت التكيف مع الأجندة الأمريكية الجديدة في الوقت الذي تابعت فيه سياساتها الخاصة وتجنبت التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. غير أن سيناريو التعاون المحكم بين برلين وباريس في مجلس الأمن الدولي، الذي كان يرمي إلى الحيلولة دون إضفاء أية صفة شرعية على الحرب الأمريكية في العراق؟ أو إلى إنكار مشروعية تلك الحرب على الأقل؟ ألقى بظلاله على عمل ألماني آخر كان لا يزال جارياً. ففي الحقيقة عدلت ألمانيا دستورها ودعمت الحرب الأمريكية على الإرهاب على نحو لم يكن ليتجرأ على التكهن به إلا القليل من المحلّلين. فالمستشار الألماني حينئذٍ وكان من الحزب الديمقراطي الاجتماعي (حزب الحمر)، وكان يتزعم حكومة ائتلافية مؤلفة من حزبه وحزب أنصار البيئة (أي حزب الخضر) كان الرجل الذي غامر بفرص إعادة انتخابه، وأرسل قوات ألمانية إلى أفغانستان للمشاركة في (عملية الحرية الدائمة).

وكان من الحزب الديمقراطي الاجتماعي وزير الدفاع الألماني الذي أعلن في ديسمبر ٢٠٠٢ أنه «يجب الدفاع عن أمننا (نحن الألمان)، حتى في جبال أفغانستان» وكان من (حزب الخضر) وزير الخارجية الألماني الذي عمل بعد حرب العراق من أجل تحقيق تقارب براجماتي مع الولايات المتحدة عبر التصريح بأن: «الإرهاب الجهادي المدمر وعقيدته الاستبدادية» يشكلان التهديد الأكبر للأمن الإقليمي والعالمي في بداية القرن الحادي والعشرين. ثم طرح مبادرة أطلسية جديدة للعمل المشترك في الشرق الأدنى والأوسط. وفيما كانت السياسة الخارجية الألمانية تدعم مجمل الأجندة الأمريكية الجديدة بشكل عام، وهدف التغيير الطويل الأمد لمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، حاولت السياسة الخارجية الألمانية أيضاً أن تضع علامة أوروبية مميزة على تلك الأجندة، فأصرت على ضرورة معالجة النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني بأسرع وقت ممكن. ولكن السياسات الخارجية الألمانية والأوروبية تواجهان الآن تحدياً كبيراً يتمثل في تحديد كيفية الاستجابة إلى الخطط الأمريكية الطارئة -الناجمة عن احتمال وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين - من دون الاستسلام إلى الأوهام الساذجة أو الإغراءات الإمبراطورية المرتبطة بالأجندة الأمريكية.

تغييرات في الرأي العام الألماني

لقد خلقت التغييرات في الرأي العام الألماني حوافز سياسية للحكومة الألمانية دفعتها إلى الابتعاد بعض الشيء عن الولايات المتحدة وشجعتها على تدعيم وتعزيز اصطفاف (أوروبي) من نوع جديد. وحقيقة الأمر أن الألمان كانوا حتى قبل نشوب أزمة العراق بفترة ليست بالقصيرة، ينظرون بعين الريبة إلى الدور الأمريكي الدولي، وكان الجمهور الألماني شديد الحرص على متابعة عمليات انتشار القوات الأمريكية الضخمة، في تحركات أحادية الجانب، سعياً لتحقيق بعض المصالح الأمريكية الضيقة٢٩. وقد أظهرت استطلاعات الرأي تراجعاً كبيراً في نسبة الألمان الذين ينظرون إلى الولايات المتحدة كضامن للسلم والأمن العالميين، (فقط ٤٨ في المائة في ٢٠٠٢، بالمقارنة مع ٦٢ في المائة في ٣٠١٩/٩/٣). ففي ١٩٩٣، عندما سئل الألمان حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تسيطر على العلاقات الألمانية-الأمريكية أو ما إذا كانت ألمانيا قد أصبحت شريكاً متساوياً مع أمريكا، كانت الآراء متباينة. ولكن بعد أقل من عشر سنوات أظهر الجمهور الألماني أنه تخل-ص من أوهامه إذ رأى ٧٣ في المائة من الألمان أن الولايات المتحدة كانت تلعب دور المسيطر في شراكتها مع ألمانيا بينما واصلت نسبة ٢٦ في المائة فقط الاعتقاد بأن ألمانيا كانت شريكاً متساوياً مع الولايات المتحدة. وأدت خلافات ألمانيا مع أمريكا حول غزو العراق إلى تعزيز المواقف السلبية للرأي العام الألماني تجاه الولايات المتحدة، إذ انحدرت نسبة الألمان الذين كانوا يفضلون دوراً قيادياً أمريكياً قوياً في الشؤون الدولية إلى ٤٥ في المائة في يونيو ٢٠٠٣ بعد أن كانت ٦٨ في المائة في السنة السابقة. وعند الإجابة عن السؤال التالي: أيهما أهم بالنسبة للمصالح الحيوية الألمانية الاتحاد الأوروبي أم الولايات المتحدة اختارت نسبة٨١ في المائة من الألمان الذين شاركوا في الاستطلاع في يونيو ٢٠٠٣ الاتحاد الأوروبي بعد أن كانوا يشكلون نسبة ٥٥ في المائة في ٢٠٠٢.

وفي الوقت الراهن، أصبح معظم الألمان يرون أن فرنسا هي الشريك الرئيسي لألمانيا وليس الولايات المتحدة، كما أنهم باتوا يثقون بفرنسا أكثر من أمريكا كشريك استراتيجي لبلدهم. ويأتي

هذا التفضيل لفرنسا كجزء من التوجه الشامل نحو (أوروبا أولاً)؛ وقد برز هذا التوجه نتيجة للإحباط الذي أصاب الأوروبيين من جراء السياسة الخارجية الأمريكية٦ ففي يونيو ٢٠٠٣ ارتفعت نسبة الألمان المؤيدين لتحول الاتحاد الأوروبي إلى (قوة عظمى) إلى ٧٠ في المائة بعد أن كانوا ٤٨ في المائة في السنة السابقة. أضف إلى ذلك أن عدد الألمان الذين يفضلون نهجاً أوروبياً أكثر استقلالية في الشؤون الدبلوماسية والأمنية في ازدياد متواصل.

ومن الواضح أن هذا التغيير ينطوي على ميزة مهمة هي أن موجة الانتقادات المتزايدة للولايات المتحدة لا تعني أن المناهضة لأمريكا، من منطلقات ثقافية أو قومية قد ازدادت، فنسبة الألمان الذين أعلنوا مواقفهم المعادية للأمريكيين لا تزال ثابتة نسبياً ويشكلون ربع السكان تقريباً. علاوة على ذلك، يبدو أن تفضيل أوروبا على الولايات المتحدة لم يؤثر في صورة منظمة حلف شمال الأطلسي، إذ من المفاجئ أن ٨٥ في المائة من الألمان متفقون على الحاجة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في المستقبل (مع اختلاف بسيط فقط، بين الألمان الغربيين، بنسبة ٨٦ في المائة، والألمان الشرقيين بنسبة ٨٠ في المائة). وتجدر الإشارة إلى أن الأجيال الألمانية الشابة هي الشريحة الأكثر اقتناعاً بالأهمية المستقبلية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وهكذا لا ينبغي ترجمة شعار (أوروبا أولاً) السائد لدى الناخبين الألمان، بأنهم يفضلون بناء منظومة عسكرية أوروبية مستقلة، إذ تبين أن ثلثي هؤلاء الناخبين يفضلون أن يمارس الاتحاد الأوروبي سياساته الأمنيه في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا هو الرأي السائد أيضاً في بقية شرائح المجتمع الألماني على اختلاف الأعمار والانتماءات الحزبية والمستويات التعليمية.

ومن الواضح أيضاً أن الألمان ينظرون إلى منظمة حلف الناتو على أنها جزء من هوية السياسة الخارجية الألمانية أكثر منها أداة للسياسة الخارجية الأمريكية. فحقيقة أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تكن المنتدى الرئيسي للنزاع الأطلسي حول العراق، أدت على ما يبدو إلى نجاة المنظمة من وجهات النظر السلبية التي طالت الدور الأمريكي الدولي.

هل تحول الشعار من (لا لأي نهج ألماني خاص) إلى (نعم للنهج الألماني المستقل)؟

في ١٩٩١، وصف هانس ماول ألمانيا بأنها نموذج رائد لنوع جديد من (القوة المدنية) وواصل تمسكه بهذا التحليل حتى بعد انضمام برلين في ربيع ١٩٩٩ إلى حرب كوسوفو بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. في ذلك الوقت، كان الوضع بالتأكيد أصعب من اليوم بالنسبة لألمانيا، فالقوات الألمانية كانت قد شاركت لتوها في العمليات العسكرية الهجومية ضد دولة ذات سيادة - من دون أي تخويل من الأمم المتحدة - وكان يحكم ألمانيا ائتلاف من حزب الخضر والديمقراطيين الاجتماعيين ويبدو أن رأي (ماول) كان صائباً من حيث الجوهر. لأنه بالرغم من حقيقة أن حرب كوسوفو شكلت حدثا بارزاً في السياسة الألمانية، إلا أن المشاركة الألمانية في تلك الحرب لم تنذر بظهور أية سياسة خارجية ألمانية جديدة أكثر إصراراً على فرض الوجود الجيو - سياسي أو أقل عسكرة من ذي قبل. وفي الواقع، جاء موقف ألمانيا من قضية كوسوفو منسجماً مع المبادئ الأساسية لثقافتها العسكرية والسياسية لفترة ما بعد ١٩٤٥، وخصوصاً ما تعلق منها بالتوجه الألماني الواضح نحو الانخراط في الأنشطة والمؤسسات المتعددة الأطراف.

لم تأتِ المشاركة العسكرية الألمانية وليدة لرغبة ألمانيا بفرض وجودها، ولكنها كانت وليدة عجزها عن إيجاد بديل آخر: إذ لم ترغب برلين بتحمل مسؤولية فشل الدبلوماسية القسرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي. أضف إلى ذلك أن الضغط الأمريكي على برلين للمشاركة في مواجهة تهديد عسكري مؤكد جاء في وقت كانت فيه الحكومة الألمانية قابلة للاستجابة للضغوط الأمريكية. ففي خريف ١٩٩٨ كانت الحكومة الائتلافية المنتخبة حديثاً والتي كانت تتألف من الحزب الديمقراطي الاجتماعي، وحزب (الخضر)؛ والتي كان لديها التزامات كبيرة متعلقة بقضايا حقوق الإنسان كانت حريصة على تجنب إثارة أي انطباع بأنها تسعى لتطوير (نهج ألماني خاص). فالمستشار (شرويدر) بالذات أكد عدم رغبته في التسبب باتهام ألمانيا بأنها بلد لا يمكن الاعتماد عليه. عندما اتضح أن الدبلوماسية القسرية كانت تعني الحرب، ولم يكن أمام صناع السياسة في ألمانيا أي خيار سوى المشاركة في الحرب عبر توجيه ضربات عسكرية محدودة ضد يوغسلافيا، لأنهم على ما يبدو كانوا يشاطرون منظمة حلف شمال الأطلسي الافتراض بأن بضعة أيام فقط من الهجمات الجوية ستكون كافية لإرغام القيادة اليوغسلافية على الاستجابة لمطالب حلف الناتو.

وقدم (شرويدر) مشاركة بلاده في حرب كوسوفو تأكيداً على الاندماج الألماني في منظومة الدول الغربية، واعتبرها مسألة مركزية (تصب في مصلحة ألمانيا). وكانت هذه المشاركة أيضاً تعتبر شرطاً مسبقاً للإبقاء على الإطار الغربي المتعدد الأطراف الذي اعتادت ألمانيا الاتحادية ممارسة نفوذها من خلاله. وعلاوة على ذلك، فإن الطبيعة (الإنسانية) لنزاع كوسوفو سهلت على ألمانيا الالتزام بالقيادة الأمريكية، وساعدتها على ضمان دعم الرأي العام لتدخل عسكري ألماني محدود. وبالطبع، أثرت تداعيات نزاع كوسوفو على الاستقرار الإقليمي، كما أثر تدفق اللاجئين من كوسوفو إلى ألمانيا على مستوى الإيثار الذي طالما أظهره الألمان تجاه الآخرين على حساب مصالحهم الوطنية لكن الإدراك الذي ساد المناقشات الرسمية الألمانية تجسد عبر التأكيد المتواصل بأن اللجوء إلى القوة العسكرية في كوسوفو كان ضرورياً لمنع وقوع كارثة إنسانية هناك ●

الخلاف العراقي - الكويتي

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

علينا في البداية أن نؤكد لقرائنا الكرام أن تسليطنا الضوء في هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) على مسألة الخلافات العراقية-الكويتية لا يأتي من باب التندر أو طرح القضايا الجدلية بهدف التكسب الإعلامي، وهو للأسف الأسلوب الذي أصبحت تنتهجه العديد من وسائل الإعلام العربية المسموعة والمرئية والمطبوعة، ولكن غايتنا من طرح هذه المسألة الخلافية تأتي من باب أهمية طرح أبعادها وتداعياتها على البلدين ودول المنطقة وفق منهج علمي تحليلي موضوعي بعيد كل البعد عن المزايدات السياسية، ولذلك حرصنا أن يكون كتابنا في هذا العدد من الباحثين الأكاديميين وليس من السياسيين. مع التأكيد على أن ما ورد في هذه المقالات من وجهات نظر يعبر فقط عن وجهة نظر الباحثين ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة التي تحرص على أن تكون في موقف الحياد من القضايا العربية الخلافية.

ومن وجهة نظر شخصية مبنية على معايشة الأحداث على أرض الواقع فإنني أجد أن تاريخ العلاقات العراقية-الكويتية هو الأغرب في مجمل تاريخ العلاقات العربية-العربية وحتى العلاقات الدولية، فالبلدان هما أكثر البلدان العربية المتجاورة قرباً وتقارباً من حيث الجغرافيا والتاريخ والصلات الاجتماعية، وعلى الرغم من ذلك هما الأكثر خلافاً ونزاعاً، ولا تكاد تهدأ الأمور بين البلدين حتى تنشأ خلافات جديدة يغذيها بعض الجاهلين (في كلا البلدين) بتبعات وتداعيات استمرار هذه الخلافات على مستقبل الاستقرار والأمن في البلدين والمنطقة برمتها. وهذا ما يدعو بالفعل للاستغراب فكلا الشعبين عانا من مرارة هذا النزاع وتكبد كلاهما خسائر هائلة بالأرواح والأموال، وتعطلت فيهما عجلة التنمية لسنوات طويلة، وعلى الرغم من ذلك نجد في كلا البلدين تيارات واسعة تدعو دائماً للتصعيد وطلب الثأر الأعمى دون أدنى درجة من الوعي أو من الإحساس بالمسؤولية التي تفرضها المبادئ الوطنية والقومية والإسلامية.

والأغرب من ذلك عدم الالتفات الى القواسم المشتركة بين البلدين والتاريخ المشتركة وصلات القربى بين الشعبين، إذ لا يكاد يخلو بيت كويتي من صلة قرابة بأحد العراقيين، إلا أن السمة السائدة بين شعبي البلدين التوتر والشحن الدائم وإطلاق صفة التعميم على الشعوب من كلا الطرفين.

هناك جهل متبادل بثقافة الشعبين على الرغم من القرب الجغرافي بين البلدين وعلى الرغم من التاريخ المشترك، وهناك صورة ثابتة لدى الشعبين عن بعضهما الآخر لا تكاد تتغير على رغم مرور السنين، فأغلب الشعب العراقي لديه فكرة سائدة عن الكويت بأنها بلد عميل ينفذ أجندات أجنبية وبأن شعبه شعب مترف يعيش دون هدف أو غاية سوى الاستمتاع بملذات الدنيا، وقد هالني ما سمعته من أحد العراقيين الذي رفض رفضاً قاطعاً أن يناقشني في مسألة وجود مفكرين وأدباء وعلماء في الكويت مؤكداً أن هذا البلد لا يمكن أن يخرج منه شيء ينفع الأمة، وهذه لعمري طامة كبرى أن تكون هي الفكرة السائدة في العراق عن الشعب الكويتي الذي يزخر بالعقول والكفاءات. هذا بالإضافة إلى بروز فضائيات عراقية تمول من جهات مجهولة ليس لها هم سوى صب الزيت على النار والطعن بالكويت وتصويرها بالعدو الأول للعراق وشعبه.

وعلى الجانب الآخر هناك قناعة سائدة لدى الكويتيين بأن العراق مازال بلد الشقاق والنفاق ومساوئ الأخلاق، برغم أنه أيضاً بلد الأنبياء والأولياء والصالحين وبلد المنصور والرشيد، وهناك نظرة كويتية فوقية لكل ما هو عراقي، ونشاط إعلامي موجه ومباشر يطعن في العراقيين بالجملة ودون استثناء، بدأ بعد الغزو العراقي ومازال مستمراً، حيث يمكن لأي فنان أو ممثل في الكويت أن يطعن في العراقيين جميعاً دون أن يجد من يحاسبه على ذلك، حتى إني رأيت في إحدى المرات وبعد تحرير الكويت من الغزو العراقي إعلاناً لمسرحية كويتية بعنوان «١٨ مليون حرامي» في إشارة للشعب العراقي بأكمله. وهناك نشاط إعلامي وقنوات فضائية كويتية حالية تساهم بشكل كبير في شحن الأجواء بين البلدين وتعطي صورة قاتمة وخاطئة عن صفات الخير والطيب في الشعب الكويتي وتحاول تغذية فكر المجتمع الكويتي بأنه شعب مختار وبأن الشعوب الأخرى لا ترقى إليه من قريب أو بعيد، وهذا فكر بالطبع سيعود بالنتائج السلبية على الشعب الكويتي وعلى مستوى تحسين العلاقات مع دول الجوار ولاسيما العراق.

وختاماً لا بد من التأكيد على أن ما يجمع بين الشعبين العراقي والكويتي أكثر بكثير مما يفرق، والوقوف والبكاء على أحداث التاريخ وطلب الثأر لن تجدي نفعاً، ولن تحقق الأمن والاستقرار الذي تنشده شعوب المنطقة، ولذلك هناك حاجة سياسية وشعبية لطيّ صفحة التاريخ بكل مآسيها، والتأسيس لعلاقات عراقية-كويتية متينة مبنية على حسن الجوار والمصالح المشتركة.

كفا البلدين هدراً لإمكانياتهما دون طائل، وكفاهما تعالياً على بعضهما البعض، فهما من أصل واحد ومن قومية واحدة ومن دين واحد، فأين باب الافتخار والتعالي إذاً؟.. ثم ماذا بعد التعالي والافتخار والانتصار على الأخ والشقيق؟ مجد وفخار لهذه الأمة؟ كلا بالطبع، بل مزيد من الشقاق والنزاع وهدر لمقدراتها وإمكانياتها ●

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

www.grc.ae

المعرفة للجميع

Knowledge for All